جامـعـة وهــران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم السكان

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم السكان

بعنوان

الأسباب السوسيولوجية لارتفاع معدّلات الطّلاق في ولاية وهران ومدى تأثيرها على مستقبل الأســـــــــــــرة.

مقدمة ومناقشة علنا من طرف:

عويـــشات سامية سعاد

تحت إشراف الأستاذ:

الـــوادي الطّيب

أمام لجنة المناقشة

إسم الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
داودي نورالدين	أستاذ	رئيسا	جامعة وهران 2
الوادي الطيب	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة وهران 2
بودية ليلى	أستاذة محاضرة أ	مناقشا	جامعة وهران 2
بلعجال فوزية	أستاذة	مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
بولفضاوي فاطمة الزهراء	أستاذة بحث	مناقشا	مركز بحث CRASC
لقبج حمزة	أستاذ محاضرة أ	مناقشا	جامعة الجلفة

السنة الجامعية: 2024-2025

إهـــــــداء

إلى أسرتي الغالية

إلى أهلي وأصدقائي الأعزاء

وإلى كل من شجعني على إتمام هذا العمل

شكـــــر وعرفـــــان

أتقدم بالشكر الجزيل وخالص عبارات العرفان

إلى الأستاذ البروفيسور الوادي الطيب على ما أولاه من عناية لهذا العمل

الأكاديمي

كما أشكر سلفا أعضاء لجنة المناقشة

لتقبّلهم وتسخيرهم على فحص وقراءة هذا العمل

قائمة المحتويات

إهداء

شكر

قائمة المحتويات.....أ

قائمة الجداول .....د

مقدمة.....1

الفصل الأول: الدراسات السابقة.....6

تمهيد 7

أولا: دراسات في مجتمعات غربية 7

ثانيا: دراسات في مجتمعات عربية 21

ثالثا: استنتاجات عامة وتعقيب على الدراسات السابقة.....51

الفصل الثاني:الإطار المنهجي للدراسة.....55

أولا الإشكالية.....56

ثانياً: الفرضيات.....59

ثالثا: أهداف الدراسة 61

رابعا: أهمية الدراسة.....61

خامسا: أسباب اختيار الموضوع.....62

سادسا: المنهجية المعتمدة في الدراسة.....63

سابعا: نوع الدراسات المستخدمة في الدراسة.....63

ثامنا: مصادر جمع المعطيات.....64

8-2-4 الادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية 66

تاسعا: صعوبات الدراسة.....69

عاشرا: تحديد مفاهيم الدراسة..... 72
الفصل الثالث: التطور التاريخي للطلاق 85
تمهيد 86
1-الطلاق في المجتمعات القديمة 87
1.1 الطلاق عند السومريين..... 87
2.1 -الطلاق عند البابليون والآشوريين 87
3.1 الطلاق عند المصريين 89
4.1 الطلاق عند الهنود 90
5.1 الطلاق عند الصينيين 91
6.1 الطلاق عند اليهود 92
7.1 الطلاق عند اليونان 95
8.1 -الطلاق عند الرومان..... 96
9.1 الطلاق عند القبائل العربية قبل الإسلام 98
2- الطلاق في المجتمعات الحديثة.....101
1.2 الطلاق عند المسيحيين 101
2.2 الطلاق في المجتمعات الإسلامية.....105
الفصل الرابع: واقع الزواج والطلاق في الجزائر 110
أولا – واقع الزواج في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية.....111
1- تطور نمو السكان وفق التعدادات العامة للجزائر من 1966 إلى 2023.....111
2- تطور معدل النمو السكاني في الجزائر من 2001 إلى 2023 112
3 – تطور المؤشر التركيبي للخصوبة العامة في الجزائر من 1966 إلى2020..113
ثانيا- الزواجية وأهميتها.....115

1-تطور عدد الزيجات في الجزائر من 2001 إلى2020 115
2- تطور معدل الخام للزواج في الجزائر من 2001 إلى 2020.....118
3- السن عند الزواج الأول 119
4- أسباب تأخر سن الزواج.....120
ثالثا-واقع الطلاق في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية 125
1 -تطور حالات الطلاق في الجزائر.....125
2 -تطور حالات الطلاق حسب النوع في الجزائر من 2005 إلى 2018.....127
خلاصة.....135
الفصل الخامس: الدراسة الميدانية 136
1-9 توزيع أفراد العينة حسب حالة الزوج داخل المهنة.....146
1-10 توزيع العينة حسب الفوارق الموجودة بين الزوجين 147
1-11 توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة الزوجية قبل الطلاق 148
1-13 توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للزوج.....150
1-14 توزيع أفراد العينة حسب القرابة الدموية بين الزوجين.....151
1-36 توزيع أفراد العينة حسب عدد حضورهن في مجالس الصلح لدى المحكمة 175
الخاتمة..... 228
قائمة المصادر والمراجع 236
ملحق 247

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معدلات الطلاق بالنسبة ل 100 حالة من الزيجات في أوروبا والولايات المتحدة ما بين (1959، 1960، 1968، 1972، 1973، 1974).	09
02	إحصائيات الدالة على النساء الطالبات للطلاق من (100) حالة طلب طلاق في بعض البلدان أوروبا الغربية.	12
03	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة العامة في الجزائر ما بين 1960 – 2019	110
04	تطور عدد الزيجات ومعدلاتها في الجزائر من 2001 إلى 2020	113
05	تطور سن الزواج الأول في الجزائر من 1966 إلى 2019	116
06	تطور حالات الطلاق ومعدلاتها في الجزائر من 2005 إلى 2019	122
07	تطور حالات الطلاق حسب النوع في الجزائر من 2005 – 2018	124
08	تطور معدل الطلاق حسب النوع في الجزائر من 2005 إلى 2018	126
09	إحصائيات حالات الزواج والطلاق في الجزائر حسب الولايات.	128
10	توزيع المبحوثات حسب عمرهن الحالي.	134
11	توزيع المبحوثات حسب السن عند زواجهن الأول.	135
12	توزيع المبحوثات حسب عمرهن عند الطلاق.	137
13	توزيع المبحوثات حسب مدة حياتهن الزوجية.	138
14	توزيع المبحوثات حسب مستواهن التعليمي.	139
15	توزيع المبحوثات العينة حسب المستوى التعليمي للزوج.	140
16	توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية.	141
17	توزيع المبحوثات حسب حالتهن داخل المهنة.	142
18	توزيع المبحوثات حسب حالة الزوج داخل المهنة.	143
19	توزيع المبحوثات حسب الفوارق الموجودة بين الزوجين.	144
20	توزيع المبحوثات حسب مكان الإقامة الزوجية قبل الطلاق.	145

21	توزيع المبحوثات حسب الدخل الشهري لهن.	146
22	توزيع المبحوثات حسب الدخل الشهري للزوج.	147
23	توزيع المبحوثات حسب علاقة القرابة الدموية بين الزوجين.	148
24	توزيع المبحوثات حسب اختيارهن الزواجي.	149
25	توزيع المبحوثات حسب المهر المقدم لهن أثناء الزفاف.	150
26	توزيع المبحوثات حسب قيمة المهر المدفوعة لهن.	151
27	توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن الزوجي.	152
28	توزيع المبحوثات حسب ملكية المسكن الزوجي.	153
29	توزيع المبحوثات حسب العائلة المقيمة في المسكن المشترك.	154
30	توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن.	155
31	توزيع المبحوثات حسب عدد الأسر المتواجد داخل المسكن الزوجي.	156
32	توزيع المبحوثات حسب عدد الأشخاص المقيمين داخل مسكن الزوجية.	157
33	توزيع المبحوثات حسب أسباب العيش في المسكن المشترك.	158
34	توزيع المبحوثات حسب نوعية العلاقة الموجودة بين الزوجة وأهل زوجها.	159
35	توزيع المبحوثات حسب أسباب العلاقة السيئة الموجودة بين الزوجة وأهل زوجها.	161
36	توزيع المبحوثات حسب موقف الزوج من العلاقة السيئة الموجودة بين زوجته	162
37	توزيع المبحوثات حسب أمنيتهن في كيفية العيش بعد زواجهن.	163
38	توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية قبل الزواج.	164
39	توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية بعد الزواج.	165
40	توزيع المبحوثات حسب أسباب توقفهن عن العمل بعد زواجهن.	166
41	توزيع المبحوثات حسب السبب الرئيسي لطلاقهن.	167
42	توزيع المبحوثات حسب الجهة الرسمية الطالبة للطلاق.	169
43	توزيع المبحوثات حسب نوع طلاقهن.	170
44	توزيع المبحوثات حسب المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الطلاق.	171

45	توزيع المبحوثات حسب عدد حضورهن في مجالس الصلح لدى المحكمة.	172
46	توزيع المبحوثات حسب المدة الزمنية المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.	173
47	توزيع المبحوثات حسب مكان إقامتهن بعد الطلاق.	174
48	توزيع المبحوثات حسب ردة فعل الأهل على طلاقهن.	175
49	توزيع المبحوثات حسب ردة فعل المجتمع من طلاقهن.	176
50	توزيع المبحوثات حسب وجود الأولاد.	177
51	توزيع المبحوثات حسب وجود الأطفال القصر.	178
52	توزيع المبحوثات حسب الجهة الحاضنة للأطفال القصر بعد الطلاق.	179
53	توزيع المبحوثات حسب دفع الزوج لنفقة الحضانة.	180
54	توزيع المبحوثات حسب وجود مصادر عيش أخرى لإعالة أطفالهن القصر.	181
55	توزيع المبحوثات حسب أسباب حضانة الزوج للأطفال القصر.	182
56	توزيع المبحوثات حسب الزيارات القانونية للأطفال القصر.	183
57	توزيع المبحوثات حسب حالتهن العائلية الحالية.	184
58	توزيع المبحوثات حسب قبولهن لفرصة ثانية لإعادة الزواج.	185
59	توزيع المبحوثات حسب شعورهن بالندم على طلاقهن.	186
60	توزيع المبحوثات حسب أسباب ندمهن على طلاقهن.	187
61	توزيع المبحوثات حسب أسباب عدم ندمهن على طلاقهن.	188
62	مدة زواج المبحوثات على اختلاف سنهن عند الزواج.	190
63	اختبار كاي مربع للعلاقة بين مدة الزواج والسن الزواجي للمبحوثات.	191
64	المستوى التعليمي للمبحوثات على اختلاف عمرهن عند الطلاق.	192
65	اختبار كاي مربع للعلاقة بين سن الطلاق والمستوى التعليمي للمبحوثات.	193
66	السن عند الزواج الأول للمبحوثات على اختلاف اختيارهن الزواجي.	193
67	اختبار كاي مربع لعلاقة السن عند الزواج الأول للمبحوثات على اختلاف اختيارهن الزواجي.	194
68	الاختيار الزواجي للمبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.	194

69	اختبار كاي مربع للاختيار الزواجي للمبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.	195
70	الدخل الشهري لأزواج المبحوثات على اختلاف قيمة المهر المدفوعة لهن.	195
71	اختبار كاي مربع للدخل الشهري لأزواج المبحوثات حسب قيمة المهر المدفوعة لهن.	196
72	نوع مسكن الإقامة الزوجية والعلاقة القائمة بين الزوجة وأهل زوجها.	196
73	اختبار كاي مربع لنوع مسكن الإقامة الزوجية والعلاقة القائمة بين الزوجة وأهل زوجها.	197
74	موقف الزوج من سوء العلاقة القائمة بين زوجته وأهله.	197
75	اختبار كاي مربع لموقف الزوج من سوء العلاقة القائمة بين زوجته وأهله.	198
76	توزيع المبحوثات حسب رغبتهن في كيفية العيش بعد زواجهن على اختلاف مستواهن الدراسي.	198
77	اختبار كاي مربع بين رغبة المبحوثات في كيفية العيش بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.	199
78	الحالة المهنية للمبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.	199
79	اختبار كاي مربع للحالة المهنية للمبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.	199
80	استمرار المبحوثات في العمل بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.	200
81	اختبار كاي مربع لاستمرار المبحوثات في العمل بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.	200
82	أسباب انقطاع المبحوثات عن العمل بعد الزواج على اختلاف عمرهن عند الطلاق.	201
83	اختبار كاي مربع لأسباب انقطاع المبحوثات عن العمل بعد الزواج على اختلاف عمرهن عند الطلاق.	201
84	أسباب انقطاع المبحوثات عن العمل بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.	202
85	اختبار كاي مربع لأسباب انقطاع المبحوثات عن العمل بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.	202
86	أسباب طلاق المبحوثات على اختلاف سن طلاقهن.	203

87	اختبار كاي مربع لأسباب طلاق المبحوثات على اختلاف سن طلاقهن.	204
88	أسباب طلاق المبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.	205
89	اختبار كاي مربع لأسباب طلاق المبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.	206
90	أسباب طلاق المبحوثات على اختلاف حالتهن المهنية.	206
91	اختبار كاي مربع لأسباب طلاق المبحوثات على اختلاف حالتهن المهنية	207
92	أسباب طلاق المبحوثات على اختلاف اختيارهن الزواجي.	208
93	اختبار كاي مربع لأسباب طلاق المبحوثات على اختلاف اختيارهن الزواجي.	208
94	الجهة الطالبة للطلاق على اختلاف نوعه.	209
95	اختبار كاي مربع للجهة الطالبة للطلاق على اختلاف نوعه.	209
96	نوع طلاق المبحوثات على اختلاف المدة الزمنية المستغرقة للحصول عليه.	210
97	اختبار كاي مربع لنوع طلاق المبحوثات على اختلاف المدة الزمنية المستغرقة للحصول عليه.	211
98	نوع طلاق المبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.	211
99	اختبار كاي مربع لنوع طلاق المبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.	212
100	نوع طلاق المبحوثات على اختلاف حالتهن المهنية.	213
101	اختبار كاي مربع لنوع طلاق المبحوثات على اختلاف حالتهن المهنية.	213
102	نوع طلاق المبحوثات على اختلاف عدد حضورهن في مجالس الصلح.	214
103	اختبار كاي مربع لنوع طلاق المبحوثات على اختلاف عدد حضورهن في مجالس الصلح.	214
104	نوع طلاق المبحوثات على اختلاف المدة الزمنية المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة	215
105	اختبار كاي مربع لنوع طلاق المبحوثات على اختلاف المدة الزمنية المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.	215
106	عدد حضور المبحوثات في مجالس الصلح على اختلاف المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.	216

107	اختبار كاي مربع لعدد حضور المبحوثات في مجالس الصلح على اختلاف المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.	216
108	مكان إقامة المبحوثات بعد الطلاق على اختلاف سنهن الحالي.	217
109	اختبار كاي مربع لمكان إقامة المبحوثات بعد الطلاق على اختلاف سنهن الحالي.	218
110	مكان إقامة المبحوثات بعد الطلاق على اختلاف حالتهن المهنية.	218
111	اختبار كاي مربع لمكان إقامة المبحوثات بعد الطلاق على اختلاف حالتهن المهنية.	218
112	الحالة العائلية للمبحوثات على اختلاف سنهن الحالي.	219
113	اختبار كاي مربع للحالة العائلية للمبحوثات على اختلاف سنهن الحالي.	220
114	رغبة المبحوثات في العودة إلى الزواج على اختلاف سنهن عند الطلاق.	220
115	اختبار كاي مربع لرغبة المبحوثات في العودة إلى الزواج على اختلاف سنهن عند الطلاق.	221
116	أسباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف سنهن عند الطلاق.	221
117	اختبار كاي مربع لأسباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف سنهن عند الطلاق.	222
118	أسباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف مستواهن الدراسي.	222
119	اختبار كاي مربع لأسباب ندم العينة على طلاقهن على اختلاف مستواهن الدراسي.	223
120	أسباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف حالتهن المهنية.	223
121	اختبار كاي مربع لأسباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف حالتهن المهنية.	223

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع المبحوثات حسب عمرهن الحالي.	138
02	توزيع المبحوثات حسب السن الأول لزواجهن.	139
03	توزيع المبحوثات حسب عمرهن عند الطلاق.	141
04	توزيع المبحوثات حسب مدة حياتهن الزوجية.	142
05	توزيع المبحوثات حسب مستواهن التعليمي.	143
06	توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي للزوج.	144
07	توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية.	145
08	توزيع المبحوثات حسب حالتهن داخل المهنة.	146
09	توزيع المبحوثات حسب حالة الزوج داخل المهنة.	147
10	توزيع المبحوثات حسب الفوارق الموجودة بين الزوجين.	148
11	توزيع المبحوثات حسب مكان الإقامة الزوجية قبل الطلاق.	149
12	توزيع المبحوثات حسب الدخل الشهري لهن.	150
13	توزيع المبحوثات حسب الدخل الشهري للزوج.	151
14	توزيع المبحوثات حسب علاقة القرابة الدموية بين الزوجين.	152
15	توزيع المبحوثات حسب اختيارهن الزواجي.	153
16	توزيع المبحوثات حسب المهر المقدم لهن أثناء الزفاف.	154
17	توزيع المبحوثات حسب قيمة المهر المدفوعة لهن.	155
18	توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن الزوجي.	156
19	توزيع المبحوثات حسب ملكية المسكن الزوجي.	157
20	توزيع المبحوثات حسب العائلة المقيمة في المسكن المشترك.	158
21	توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن.	159
22	توزيع المبحوثات حسب عدد الأسر المقيمة داخل المسكن الزوجي.	160

23	توزيع المبحوثات حسب عدد الأشخاص المقيمين داخل مسكن الزوجية.	161
24	توزيع المبحوثات حسب أسباب العيش في المسكن المشترك.	162
25	توزيع المبحوثات حسب نوعية العلاقة الموجودة بين الزوجة وأهل زوجها.	163
26	توزيع المبحوثات حسب أسباب العلاقة السيئة الموجودة بين الزوجة وأهل زوجها.	165
27	توزيع المبحوثات حسب موقف الزوج من العلاقة السيئة الموجودة بين زوجته وأهله.	166
28	توزيع المبحوثات حسب أمنيتهن في كيفية العيش بعد زواجهن.	167
29	توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية قبل الزواج.	168
30	توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية بعد الزواج.	169
31	توزيع المبحوثات حسب أسباب توقفهن عن العمل بعد زواجهن.	170
32	توزيع المبحوثات حسب السبب الرئيسي لطلاقهن.	171
33	توزيع المبحوثات حسب الجهة الرسمية الطالبة للطلاق.	172
34	توزيع المبحوثات حسب نوع طلاقهن.	173
35	توزيع المبحوثات حسب المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الطلاق.	175
36	توزيع المبحوثات حسب عدد حضورهن في مجالس الصلح لدى المحكمة.	176
37	توزيع المبحوثات حسب المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.	177
38	توزيع المبحوثات حسب مكان إقامتهن بعد الطلاق.	178
39	توزيع المبحوثات حسب ردة فعل الأهل على طلاقهن.	179
40	توزيع المبحوثات حسب ردة فعل المجتمع من طلاقهن.	180
41	توزيع المبحوثات حسب وجود الأولاد.	181
42	توزيع المبحوثات حسب وجود الأطفال القصر.	182
43	توزيع المبحوثات حسب الجهة الحاضنة للأطفال القصر بعد الطلاق.	183
44	توزيع المبحوثات حسب دفع الزوج لنفقة الحضانة.	184
45	توزيع المبحوثات حسب وجود مصادر عيش أخرى لإعالة أطفالهن القصر.	185
46	توزيع المبحوثات حسب أسباب حضانة الزوج للأطفال القصر.	186
47	توزيع المبحوثات حسب الزيارات القانونية للأطفال القصر.	187

48	توزيع المبحوثات حسب حالتهن العائلية الحالية.	188
49	توزيع المبحوثات حسب قبولهن لفرصة ثانية لإعادة الزواج.	189
50	توزيع المبحوثات حسب شعورهن بالندم على طلاقهن.	190
51	توزيع المبحوثات حسب أسباب ندمهن على طلاقهن.	191
52	توزيع المبحوثات حسب أسباب عدم ندمهن على طلاقهن.	192

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز/ الاختصار	الدلالة
CIDDEF	مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة.
FIDIH	الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.
FMI	صندوق النقد الدولي.
IRSN	معهد الحماية من الإشعاع الزلزالي والأمن النووي.
MICS 6	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2019.
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات.
PNMCD	برنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي.
ق.ا المعدل	قانون الاسرة الجزائري المعدل في 27 فبراير2005

مقدمة

مقدمـــــــــة

خلق الله هذا الكون وجعل قوانين تحكمه وأنشأ الأرض وسخر فيها لوازم الحياة الدنيا وقدر فيها القوت ثم جبل الإنسان والحيوان والنبات وغيرها، ومن أعظم أهداف خلق هذا الخلق هو معرفه الله وعبادته واستخلافه ولتحقيق هذه الغاية الربانية خلق الله من كل شيء زوجين من ذكر وأنثى وجعل المزاوجة بينهما ليكمل أحدهما الآخر وليسكن إليه، قال الله تعالى في كتابه العزيز: "**وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**" سوره الذاريات الآية 49.

وكذلك في قوله: "**سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ**" سورة ياسين الآية 36.

فالحياة الزوجية سنة إلاهية مشتركة بين الكائنات الحية وهي الأسلوب الأمثل الذي إختاره الله لها بهدف التكاثر والتواصل والتناسل وتعمير الأرض بعد أن هيأ الله طبيعة كل الزوجين لأداء دورهما في تحقيق المهمة التي حملهما بها المولى عز وجل.

ولم يرد الله ان يترك الإنسان كغيره من الخلق يعيش في نظام فوضوي قائم على إشباع الرغبات والشهوات أن يبقى اتصال الذكر بالأنثى في الشيوع دون قيد ولا وعين ولا إدراك، لذا أفرض الله النوع الإنساني عن سائر الكائنات ووضع له نظاما مضبوطا ملائما لمقامه والذي من شأنه ان يحفظ النسل من الخلط والزيف ويصون الكرامة والشرف من الضياع.

من أجل ذلك شرع الله الزواج وحث على أن يكون ارتباط الرجل بالمرأة إرتباطا شريفا ومقدس في جعل الحياة الزوجية من أرقى السبل للتعارف بين الشعوب والقبائل والعائلات، وهي العلاقة التي تقبلها النفس وترضاها الفطرة البشرية والصخرة الأساسية لتكوين أسرة متآلفة مبنية على المحبة والمودة والرحمة والتعاون، وتكون لأفرادها موضوع الراحة والسكينة والطمأنينة، قال الله تعالى: "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى**

وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" سورة الحجرات الآية 13.

تعتبر الأسرة الخلية الأساسية والأولى لتشييد المجتمع والتي يقاس بتماسكها وقوتها تماسك هذا المجتمع وصلابته، وتتكون الأسرة في أبسط صورها من رجل وامرأة تجمعهم صلة الزواجية وصلة القرابة تهدف من خلالها إلى إشباع الحاجات العاطفية والاجتماعية والجنسية والإنجاب، وتقوم هذه الرابطة في أغلبها على مجموعه قواعد وتقاليد وأعراف تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة وتحمي الحقوق وواجبات كل منهما.

والغرض من الزواج هو تحقيق المحبة والألفة والمودة والسكينة بين الزوجين في قوله تعالى: **"وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"** سورة الروم الآية 21.

والمقصود بالسكن في الآية الكريمة هو السكن النفسي والعاطفي والمكان الاجتماعي، الأمر الذي يستدعي كلا الزوجين على خوض الصراعات والتحديات والصعوبات والاختلافات بالمودة والرحمة والصبر لتحقيق معنى السكن.

ولكن قد يعرف هذا الزواج كغيره من الظواهر الاجتماعية الإخفاق في أي لحظة بسبب نقص الكفاءة والأهلية لكلا الزوجين أو لأحدهما أو بسبب تعرض الأسرة لخلافات بين الزوجين أو أهاليهما وبالتالي تسوء العلاقة ويشتد فيها الصراع والشقاق وتسود العداوة والبغضاء ويفشل الصلح وتصبح الحياة مستحيلة الاستمرار بين الزوجين، لذلك فقد رخص الله الطلاق كحل أقوم وأنصف لإنهاء أيه رابطة زوجية تعيسة غير مرغوب المواصلة فيها من قبل أطرافها ضمن ضوابط وأسس معينة تحفظ فيها حقوق كل زوج منهما حتى حقوق الأولاد لو كانوا موجودين مع الحرص بالمقابل عدم النسيان الفضل بينهما.

لقد إختلفت المجتمعات مع مر العصور في تطبيق الطلاق وكيفية الحد من انتشاره، فبعضها استخدمت الطلاق وجعلته من حق الرجل وبعضها جعلته من حق المرأة لوحدها،

ومنها من حرمته تحريما مطلقا، وأخيرا منها من جعلته مباحا في أضيق الحدود ولأسباب جد قاهرة ولا يتم إلا باتفاق الزوجين.

أما المجتمعات الإسلامية، أقرت الطلاق مع الكراهية وجعلته مشروعا فقط عند تفاقم الأحوال واشتداد الخلاف واستحالة العيش بين الطرفين.

تعتبر ظاهرة الطلاق من أهم الظواهر التي مست المجتمعات المعاصرة، المتقدمة والمتخلفة على حد سواء وتكشف الأبحاث العلمية لبعض المفكرين أن انحلال الحياة الاجتماعية مرتبطة بالدرجة الأولى بانحلال الروابط الأسرية، هذه الأسرة التي تعتبر الوسط الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويتعلم فيه مبادئ الحياة والأخلاق والقيم الاجتماعية، ويتلقى فيه التوجيه لبناء المجتمع، ولكن حياة اليوم هو أن أغلب الأسر والمجتمعات بصفة عامة تتعرض إلى الكثير من المشاكل نتيجة التطورات والتحولات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية والقانونية الحاصلة والتي لم يسبق لها مثيل، أيضا تشهد تغيرات في نظرياتها ومفاهيمها وأفكارها وأخلاقها وقيمها، فتحولت بذلك من مجتمعات ذات نمط معيشي تقليدي بسيط الى مجتمعات ذات نمط معيشي حديث معقد، وعلى قدر ما كان هذا التطور من أثار إيجابية تمثلت في منح المجتمعات تسهيلات كبرى في الحصول على وسائل العيش والراحة والتخفيف من حدة معاناة الحياة السابقة على قدر ما كان لها من أثار وخيمة عملت على ظهور مجموعة من الآفات الاجتماعية منها: تضاعفت الجرائم، وازدادت الأمراض الفتاكة وأرتفع الفقر، مشاكل بقت تؤثر سلبا على الأسر، وتخرب نظامها من حيث البناء والوظيفة، وتميت العلاقة بين أفرادها وتفك روابطها الزوجية وتهدد وتدمر أمنها و استقرارها الاجتماعي، وكل ذلك سببه الطلاق الذي قد تعددت أشكاله ومظاهره وأسبابه ونتائجه، ونظرا لارتفاع معدلات الطلاق وتصاعدها المتزايد في الدول الحديثة، فقد حاولت وما زالت تحاول هذه المجتمعات أن تتصدى لهذه الظاهرة والأخذ بشتى الوسائل للتقليم من زحفها عن طريق سن تشريعات وقوانين صارمة، فمنها من تمكنت

من تقليصها وأخرى بقيت تتخبط فيها، بل وأزداد الأمر سوءا ونتج عن ذلك مشاكل أخرى تعد أخطر من الطلاق.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات لم يتملص هو الآخر من الطلاق وقد مر بعدة مراحل، ففي السنين الأخيرة ما قبل الاستقلال سجل الطلاق تراجعا معتبرا، ويعود الفضل الى الجبهة الحاكمة آنذاك والتي عملت جاهدة على خفض حالات الطلاق والحد منها بسبب الحرب، حيث كان المجتمع الجزائري في هذه العهدة في أشد الحاجة إلى وحدة الشعب وتماسكه اجتماعيا، أما مرحلة ما بعد الاستقلال بادرت الجزائر مباشرة في إعادة تشييد هياكلها المخربة وبناء مؤسساتها وتحسين أوضاعها العامة، فشهدت تحولات جذرية وعميقه في مختلف مجالات الحياة والمتمثلة في التصنيع والتحضر والتعليم وحتمية خروج المرأة للعمل ومشاركتها في بناء مسار الجزائر المستقلة، هذه التغيرات السريعة كانت لها انعكاسات كثيرة مست بالدرجة الأولى الأسرة ثم المجتمع بالدرجة الثانية، فظهرت جملة من المشاكل الاجتماعية والمتنوعة على رأسها الطلاق والتي بدورها تولدت عنها أفات اجتماعية أصعب منها، وقد حاولت الجزائر أن تتصدى لهذه الظاهرة بوضع أول قانون للأسرة وكان يوم: 09 جوان 1984 والذي سعت من خلاله إيجاد حل حاسم للطلاق ولكن لم يتمكن هذا القانون عن وضع حد لانتشاره.

وفي مطلع الألفية الحالية تلقت الجزائر كبقية الدول المغاربية والعربية ومن طرف الإتحاد الأوروبي وبضغط من الأمم المتحدة، توصيات تحث هذه المجتمعات على مراجعة وضعيات وحقوق المرأة المغاربية وعلى هذا الأساس رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة (رحمه الله) أمر بتعديل ولأول مرة قانون الأسرة الجزائري الصادر في يوم: 27 فيفري 2005 وجاء هذا التعديل ليحمي المرأة عامة، وأهتم بحقوق الزوجة المهدورة خاصة وأعطى للمرأة مزايا مغرية جعلتها حرة ومستقلة عن الزوج والأسرة، ومنذ ذلك الحين، أصبحت المرأة الجزائرية تطلب الطلاق أكثر بخلع زوجها دون رضاه، فتفاقم الطلاق وأصبحت الظاهرة متفشية وتنشط في جميع الأوساط وتمس كل الفئات والأجيال، وباتت

تتضاعف سنة بعد سنة مما دفع الدولة بسن تشريعات و قوانين تسعى من وراءها تقليص معدلات الطلاق المتنامية والتي أصبحت تخل بتوازن الحياة النفسية والمادية والاجتماعية للأسرة والمجتمع.

وفي الواقع هذا ما يؤكد إلا على ان الطلاق هو ظاهرة مشكلة اجتماعية متعددة ومتشابكة العوامل ولا يمكن استئصالها بسن نصوص وقوانين ردعية فقط، بل يستوجب ربطها أولا بالتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث داخل الأسرة والمجتمع من جهة، ومن جهة اخرى يجب تدخل جميع أطراف المجتمع من مفكرين وباحثين ومحللين على اختلاف تخصصاتهم ومسيرين وقضاة وحكام ورجال الدين وحتى المجتمع المدني مع توفير كل الوسائل الممكنة دراسة الطلاق والبحث عن جذوره الأولى ثم تشخيص ومعرفة أسبابه والدوافع المؤدية إليه ثم محاولة إيجاد حلول له.

الفصل الأول

الدراسات السابقة

تمهيد

ونظرا لارتفاع حالات الطلاق وفي كل المجتمعات مع اختلافها من مجتمع إلى آخر، فقد تمت عدة دراسات حول الطلاق وأثاره المضرة بالأسرة والمجتمع، ولاسيما في الدول المتقدمة والنامية والتي سيتم عرض البعض منها، تحاول هذه الدراسة ابراز أهم أهدافها ونتائجها ثم ربط علاقتها بموضوع البحث، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

أولا: دراسات في مجتمعات غربية

1- قامت الباحثة RUTH (Sonya DAS), la femme Américaine dans le marriage moderne, Paris, marcel Giard, 1934. بدراسة حول المجتمع الأمريكي بعنوان" المرأة الأمريكية في الزواج الحديث" والتي من خلالها تبين بأن معدلات الطلاق في أمريكا قد ارتفعت واحتلت المرتبة الأولى بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية الأخرى سنة 1930, حيث وصلت نسبتها إلى (17%) لكل (100) زيجة، مقارنة مع اليابان التي بلغت معدلات الطلاق فيه حوالي (10.1%).

وحسب الباحثة تعود أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الأمريكي الى ما يلي:

أ- ازدياد عدد الشباب في المجتمع الأمريكي مع اختلاف أجناسهم وتراجع التقاليد المسيطرة عليهم.

ب- التحولات الاقتصادية والاجتماعية قد منحت لأفرادها مفاهيم وقيم اجتماعية جديدة مدعمة للطلاق، على حساب المفاهيم القديمة المضادة له.

ج- التغييرات التشريعية والقانونية الأمريكية كان لها دور هام في تسهيل الطلاق.

د-ظهور روح الفردية لدى الأمريكيين خصوصا لدى المرأة الأمريكية التي أصبحت لا تطيق من زوجها، ما تطيقه النساء الأخريات من تصرفات غير لائقة أو سيئة.

كما وضحت الدراسة بأن معدلات الطلاق في أمريكا قد اختلفت من ولاية إلى أخرى، ومن فئة إلى أخرى، وأخيرا من بيئة إلى أخرى، وهذا ما توضحه إحصائيات هذه الدراسة كما يلي:

أ- ان معدلات الطلاق في مدينه نيويورك بلغت نسبة (0.87) في الألف زيجة، بينما وصلت إلى (68.88) في الالف زيجة في ولاية نيفادا.

ب- ان الفئة البروتستانتية أكثر طلاقا من الفئة الكاثوليكية لأن الأولى تعتبر الزواج عقدا مدنيا والثانية تحافظ على المفهوم المقدس له، والمستخلص من المذهب الكاثوليكي.

ج- تزايد معدلات الطلاق في المدن أكثر من الأرياف، بسبب الظروف والحركة الاقتصادية والاجتماعية[DL1] السائدة في المدن، التي تمنح للمطلقين تسهيلات كبرى في الحصول على الطلاق من ناحية ومن ناحية أخرى، تمنحهم فرصا عديدة، تسمح لهم بالحصول على وسائل العيش بسهولة، مما يشجعهم على الطلاق أكثر.

د- علو معدلات الطلاق لدى الاغنياء والفقراء أكثر من ارتفاعها لدى الطبقة الوسطى المحافظة على المثالية الاجتماعية.

ه-إن معدلات فك رابطة الزواج ترتفع لدى الزيجات بدون أطفال أكثر من الزيجات التي لديها أطفال.

ومن بين آثار علو معدلات الطلاق في الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب المعطيات الإحصائية للدراسة، تبين أنه في عام 1930، كانت هناك نسبة بلغت (21.5%) من حالات الطلاق مست طفلا واحدا و(9,7%) مست طفلين و(4%) مست ثلاثة أطفال، و(3%) مست أربع أطفال فأكثر. (RUTH (Sonya DAS), , 1934, P. 88 a 90 et PP.94-95

2- ملخص نتائج بعض الدراسات حول اوروبا الغربية وامريكا الشمالية

تشير أهم نتائج بعض الدراسات التي قامت بنشرها الباحثة الاجتماعية (اندرية ميشال Andrée Michel,1986) في كتابها " سوسيولوجية الأسرة والزواج" والتي تبين ازدياد معدلات الطلاق في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية منذ القرن الماضي (العشرين) والذي بدأ يرتقي بالضبط منذ عام 1960، وقد اعتمدت الباحثة على بعض المعطيات المنشورة في كتاب الباحث الاجتماعي الأمريكي (William Goode) الممتدة ما بين (1950 – 1973) المعطيات المرتبطة بهذا الارتفاع موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): معدلات الطلاق بالنسبة ل 100 حالة من الزيجات في أوروبا والولايات المتحدة ما بين (1950، 1960، 1968، 1972، 1973، 1974)

البلدان	السنوات					
	1950	1960	1968	1972	1973	1974
النرويج	10.2	9.3	/		17.6	
السويد	14.6	16.5	/		/	51.2
فنلندا	11.8	11	/	20	/	
الدانمارك	19.9	19	/	34.8	/	
فرنسا	11.3	9.5	/	/	14.8	

بلجيكا	7.9	6.7	/	11.7	/	
انجلترا- بلاد الغال	8.9	6.7	/	28.6	/	
النمسا	18.1	13.9	/	/	18	
البلدان	9.1	6.9	/	/	19	
سويسرا	12.6	12.6	/	18.8	/	
تشيكسلوفاكيا	10.4	13.4	/	24.4	/	
بلغاريا	9	10.3	/	15.1	/	
المجر	15.7	17.9	/	26	/	
رومانيا	15.7	19.9	/	7	/	
الاتحاد السوفياتي	14.3	30.7	/	/	/	
الولايات الأمريكية	/	26	35	/	44	

المصدر: مسعودة كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، سنة 1984، ص30

يوضح هذا الجدول عموما، علو معدلات الطلاق في هذه المجتمعات ما بين الفترات الزمنية المشيرة إليها داخل الجدول، والتي عرفت تصاعد في الفترة الزمنية الأخيرة (1973) كما سجلت ارتفاعا ملحوظا في الولايات الأمريكية، تليها الإتحاد السوفياتي مقارنة بدول أوروبا الغربية والشرقية.

ومن الأسباب العامة لارتفاع معدلات الطلاق في هذه المجتمعات ما يلي:

أ- التغييرات المتعلقة بالتشريعات الطلاق في معظم هذه المجتمعات، كانت بداية تحررها من تعاليم الإنجيل والكنيسة.

ب-زوال المحرمات المرتبطة بالطلاق، واندثار مفهوم القدسية له مما زاده ارتفاعا.

ج- سن الزواج المبكر، حيث تشير الدراسة أن الظروف المعيشية القاسية في المجتمع الأمريكي تؤدي بالزوجين إلى طلاقهما قبل بلوغهما خمس سنوات من الزواج. أما في إنجلترا وبلاد الغال، وتشكوسلوفاكيا، يلاحظ أن معدلات الطلاق فيها ترتفع أكثر لدى النساء المتزوجات ذات نشاط مهني في سن مبكرة حيث لا تتجاوز عشرين سنة مقارنة باللواتي تزوجن ما بين (20 -24) سنة، أما في أوروبا الغربية، تكثر حالات الطلاق في بداية الزواج لتصل المدة ما بين (3 - 5) سنوات من الزواج، تنخفض كلما طال الزواج أكثر من هذه المدة.

د-أما فيما يخص المستوى المهني والمستوى التعليمي وعلاقتهما بالطلاق، فقد قام الباحث (UDRY) بدراسة حول المجتمع الأمريكي عام 1966 معتمدا على معطيات لسنة 1960، وقد لاحظ أن للطلاق علاقة بالمستوى المهني والمستوى التعليمي، حيث توصلت دراسته إلى أنه كلما إرتفع مستوى المهني والمستوى التعليمي انخفض الطلاق، وكلما انخفض المستوى المهني والمستوى التعليمي ارتفع الطلاق بين الزوجين.

وفي فرنسا فقد أشار الباحث (E. JAULERRY) من خلال دراسته بأن الطلاق يتم في غصون أربع سنوات فقط عندما يكون الزوج عاملا أو موظفا بسيطا، أما المرأة الفرنسية ذات نشاط مهني ومستوى تعليمي لا تتعرض للطلاق إلا إذا تطلبه هي بمحض إرادتها وتمثل بنسبة (58،3%)، عكس المرأة الفرنسية التي ليس لديها نشاط مهني ولا مستوى تعليمي فهي معرضة في أي لحظة للطلاق وتمثل بنسبة (70،5%).

ويشير نفس الباحث أن في المجتمع الأمريكي يزداد الطلاق علوا لدى الرجال ذوي المراتب الضعيفة، بالمقابل يزداد الطلاق لدى النساء ذات المراتب العليا.

وعليه فالنساء في البلدان الأوروبية الغربية تطلبن الطلاق أكثر من الرجال والمعطيات الإحصائية التي تثبت ذلك وهي:

الجدول رقم (02): إحصائيات الدالة على النساء الطالبات للطلاق من (100) حالة طلب طلاق في بعض البلدان أوروبا الغربية.

البلدان	طلب الطلاق %
ألمانيا الغربية	71
سويسرا	66
فنلندا	61
انجلترا	60
فرنسا	59
الاراضي المنخفضة	55
بلجيكا	50

المصدر: المصدر: مسعودة كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، سنة 1984، ص32

ما عدا إيطاليا التي تقدم نسبة مغايرة وذلك بسبب ظهور قانون الطلاق حديثا فيها وكانت نسبة طلب النساء للطلاق تمثل (34%) سنة 1972.

هـــ-عامل البحث عن سعادة الزوجين، لوحظ أن في المجتمعات الصناعية يرفض كل من النساء و الرجال الزواج التعس، مما دعا الباحثان (FREUD, Foster) إلى الإيمان بأن

الإنسان الحديث يختلف عن أسلافه، بما حققه من حق أخلاقي في البحث عن السعادة الزوجية، وعلماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية لا يؤمنون بهبوط معدلات الطلاق في المستقبل مادام الزواج مبني على فلسفة السعادة والتي هي أقل ثباتا من الأنواع الأخرى من الزواج، ويبدو أن السويديين و الأمريكيين هم الأكثر تطبيقا لهذه الفلسفة(ANDREE (Michel,1986.PP.174 à 180 .

3-قامت الباحثة (Hélène YVERT JALU) بنشر مقال بعنوان: «الطلاق في الإتحاد السوفياتي" وهي دراسات ميدانية تمت في المناطق الحضرية الكبرى في الإتحاد السوفياتي والتي تؤكد على ارتفاع الطلاق في الإتحاد السوفياتي خصوصا في السنوات التي تلت التغيير التشريعي السوفياتي عام 1963والتي بدورها تساهلت في شؤون وإجراءات الطلاق حيث وصلت في عام 1965 حوالي (646000) حالة طلاق وفي سنة 1966 ثم بلغت (679000) طلاق، وفي سنة 1973 وصلت إلى (860000) فرقة.

وحسب هذه الدراسات الميدانية، تعود أهم الأسباب إلى:

أ- كلما كانت الطبقة المهنية مستضعفة، كلما أدى ذلك الى الطلاق، وكلما كانت الطبقة المهنية قوية، كلما قل الطلاق.

ب- تعد أزمة السكن من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المدن الكبرى في الإتحاد السوفياتي.

ج- المشاركة الكبيرة للنساء في سوق العمل، تساعد على ارتفاع معدلات الطلاق، وهذا لا يفسر فقط بالتحرر في الميزانية الذي ينتج عن عملهن، وإنما أيضا لأن هؤلاء النساء، مرغمات على العمل يوما مضاعفا في البيت، مما ينتج عنه صراعات متعددة، ونظرا لتعب كل من الزوجين، ولعدم تنازل أي منهما للآخر عن حقه، مما يؤدي تكبير المشاكل بينهما، وبالتالي الى الطلاق.

د- كثيرا من الدراسات الميدانية التي أجريت في تواريخ ومناطق مختلفة على متزوجين جدد ومتزوجين مسنين، تثبت بأنهم تزوجوا عن حب وهذا ما يفسر سرعة إنحلال الزواج، كونهم يخلطون بين الحب الحقيقي، والدافع الجنسي.

هـــ- كلما كثر عدد الأولاد كلما قل الطلاق والعكس صحيح لأن وجود الأولاد يعد العامل المهم في تماسك الزواج.

و- من بين أسباب ارتفاع معدلات الطلاق في الإتحاد السوفياتي هو التطور في الأخلاق والنظام والآداب العامة المتعلقة بمفهوم الجديد للزواج والطلاق.

(YVERT JALY(Helene), 1977 PP 179-180 e-P182, 186,195,196.)

4- واخيرا قام الباحث (كوماي جاك Commaillie Jacques) بدراسة حول المجتمع الفرنسي، وركزت دراسته على المظاهر الديمغرافية والسوسيولوجية، معتمدا على عدد هائل من الدراسات الميدانية التي أجريت في المجتمع الفرنسي ومن أهم نتائجها ما يلي:

أ- تغير محتوى الزواج في المجتمع الفرنسي أدى إلى تغير نظرة المجتمع للطلاق، حيث أصبح ينظر للطلاق على أنه حل عادل للزواج الفاشل أو التعيس، مما أدى إلى ارتفاعه مباشرة.

ب-انتشارا الزواج الغير الشرعي (Concubinage) بكثرة في المجتمع الفرنسي، وهذا ما تؤكده دراسة ميدانية أجريت على الأباء والأبناء المتزوجين، فكانت هناك نسبة (22%) من الأبناء تزوجوا بطريقة غير شرعية، كما وصلت هذه النسبة إلى (30%) في باريس لوحدها، وانتهت أغلب هذه الزيجات بالطلاق عند تأكدها على وجود حمل.

ج- وجود اختلافات في الصفات الديمغرافية والسوسيولوجية بين الأزواج منها التباين الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والعرقي والديني والفكري واختلاف وجهات النظر للحياة والزواج ومن تم الطلاق والسن والزواج المبكر كلها عوامل ساعدت على

ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الفرنسي، إلى جانب وجود عوامل أخرى جديدة وهي:

د- وجود أنماط متعددة من النماذج الأسرية، تبعا للطبقات الاجتماعية، وحقيقة الانتقال من نموذج أسري ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى.

و- العلاقات التحريرية المتبادلة بين الأسرة والمجتمع وهذا أيضا وفقا للطبقات الاجتماعية.

ه- العلاقات الاقتصادية الضرورية بين الزوجين وبين الأسرة.

(COMMAILLIE (Jacques), 1978, PP69,72 - 73,87)

5- Kathleen Kieran and ganka Mueller, The Divorce and Divorces? Contents Introduction Data the Currently Divorce Who Determinants of divorce **1998.**

قامت الباحثتان بدراسة عنوانها: " الطلاق والمطلقون". هدفت الدراسة إلى التعرف على السمات الشخصية للمطلقين ومن الذين يطلقون ومن الذي يستخدم الطلاق ومن تم استقصاء البيانات من مصادر المسح العائلي، وطبقت هذه الدراسة على مطلقين من جميع الأعمار وأجريت عام 1991 وجمع مجموعة واسعة من المعلومات من عينة من نحو 5000 أسرة بريطانية لجميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 17 سنه وأكدت نتائج الدراسة أن:

- الفقر المادي من أهم الأسباب المؤدية للطلاق
- الرجال والنساء الأضعف نفسيا كانوا أكثر عرضة للطلاق في أول سنوات الزواج.
- وجود مشاكل انفعالية سابقة وراسخة منذ الطفولة قد تكون نقاط فارقة في فصم العلاقة الزوجية.
- للعوامل الاقتصادية دور كبير في حدوث الطلاق، فمشاركة الزوجات في سوق العمل ساعد على زيادة خطر الانفصال بسبب العمل خارج المنزل. (Kathleen Kiernan and Granko, 1989.)

6-Linda J. Waite and others Dose Divorce Make People Happy Fading's from a study of UN happy Marriages Institute for American, 2002

"هل الطلاق يجعل الناس سعداء نتائج دراسة عن الزيجات التعيسة" حاولت الدراسة تحقق من الفرضية هل جعل الطلاق المطلقين أكثر سعادة من البقاء في زواج غير سعيد وقد حاولت الدراسة التحقق من هذا الافتراض باستخدام المسح الوطني للأسرة والعائلات وألقت الباحثة نظرة على جميع الأزواج (640 من 5232 زوجين بالغين متزوجين) والذين تم تصنيف زيجاتهم بأنها تعيسة بعد خمس سنوات، وكانت عينة الدراسة من المطلقين والمنفصلين والمتزوجين وأكدت نتائج الدراسة أن:

- المطلقين أو المنفصلين أكثر سعادة في المتوسط من المتزوجين التعساء الذين بقوا متزوجين.
- لم يقلل الطلاق من أعراض الاكتئاب أو من احترام الذات.(Linda J , 2002)

7-Julia M. Lewis**,** The unexpected legag of divorce Report of a 25 Year study, **2004**

"الأثار غير متوقعة للطلاق تقرير عن الدراسة لخمسة وعشرون عاما" هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير الطلاق على التجربة التنموية للطفل وعلى مشاعره وعلى الممرات الحرجة من النمو الى مرحلة البلوغ في وقت مبكر وأجريت هذه الدراسة على 131 طفل من أبناء المطلقين في مدن مستخدمة مقابلات مع الأطفال ثم الاستعانة بمجموعة أخرى للمقارنة بين تلك الأطفال وأجريت المقابلات من قبل الأطباء ذوي الخبرة وسجلت المقابلات بالتفصيل وكان الاستنتاج الرئيسي لهذه الدراسة هو يؤثر تأثيرا ضارا على قدرة الحب عند الطفل، وكان أغلب الأطفال تطاردهم أشباح طلاق والديهما ويخشون من أن نفس المصير ينتظرهم، وهذه المخاوف كانت تصل إلى ذروتها في مرحلة الشباب تعوق التنمية الخاصة بهم وكان ثلث الرجال والنساء متشائم من الزواج والطلاق. (Julia M. Lewis, 2007)

دراسة بعنوان" الروابط الأسرية بعد الطلاق، تطبيقات طويلة المدى على الأطفال " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير العلاقة بين الأباء والأمهات والمطلقين على أبنائهم بعد 20 عاما من الطلاق وخاصة بعد زواج أحد الوالدين أو كليهما، وبلغ حجم عينة173 طفل وتم إجراء المقابلات مع الأطفال بعد 20 عاما من طلاق والديهم، أظهرت نتائج الدراسة أن أحد الوالدين فقط هو صاحب التأثير على الأطفال وأظهرت ثلث هذه العينة أن زواج والديهم مرة أخرى كان أكثر إجهادا بالنسبة لهم من طلاقهم كما أكد ثلثي الأبناء الذين شهدوا الزواج لكلا والديهما أن زواج والديهما لزيجة ثانيه كان أكثر ألما من زواج الأم لأن علاقه الأطفال مع أبائهم تدهورت بعد الطلاق.

(Constance. Ahrons, Family Ties After Divorce, Long-term Implications for children, PH.D.W. 2007. h TTP:// www.families link.co.uk/download/septo7/ Family % 20 Ties % 20 After %20 Divorce % 20 Long T 120 Implications.pdf.)

8-walter S. Dekeseredy laid Sexual Assault During and After Separation / Divorce: An Exploratory Study, 2007.

دراسة بعنوان "الإهانة الجنسية أثناء وبعد الطلاق دراسة استكشافيه" أجريت هذه الدراسة في ولايات أوهايو وهدفت إلى الإجابة على التساؤلات الأتية:

1- هل المطلقات أكثر عرضة للاعتداء الجنسي والإيذاء النفسي، أم أن الاعتداء الجنسي هو النوع الوحيد من سوء المعاملة التي يتعرضن لها؟

2- هل هناك أدلة تشير إلى أن الطلاق يؤدي للاعتداء الجنسي خاصة في المجتمعات الريفية؟

3- ما هي الأثار النفسية والجسدية والاقتصادية للطلاق؟

وكشفت الدراسة عن بيانات تشير بقوة إلى أنه بالرغم من وجود مستويات عالية من الفعالية الجماعية في مجتمعات المبحوثين، إلا أنها لم تتمكن من منع الطلاق والاعتداء

الجنسي، فعلى سبيل المثال معظم من تمت مقابلتهن حوالي (84%) أكدنا أن المرأة تعاني من الإجبار على ممارسة الجنس دون موافقتها بعد الطلاق وذكرت (81%) من المبحوثات أن الاعتداء الجنسي هو أيضا مشكله خطيرة، وصرح (81%) من المستطلعين أنهم يعرفون شخصيا النساء الأخريات التي تم الاعتداء جنسيا عليهن، وهذا يقدم دليلا آخر على أن هذا الإيذاء مشكلة كبرى في بعض المجتمعات الريفية أوهاي هي المثال لأن القليل من النساء لجأنا الى منع ذلك، وأكدت الدراسة ان النساء تعرضن لتدهور نفسي وما زادت معدلات الاكتئاب والانتحار وكذلك تعرضن لتدهور اقتصادي بعد الطلاق وقل دخلهن بصوره كبيرة.

(Walter S. Dekeseredy, 2007.)

9- Vipri Timonen**,** Martha Doyle and Ciara O'Dwyer, The Role of Grandparents in Divorced and Separated Families, School of Social Work and Social Policy, Trinity College Dublin, 2009.

This report has not been published by the U.S. Department of Justice... March lost, http://www.nejrs.gov/pdffiles 1/nij / grants fe.17591. Pal.

" دور الأجداد في العائلات التي تحتوي على الطلاق أو الانفصال"

هي دراسة استطلاعية هدفت إلى التعرف على دور الأجداد في العائلات التي حدث بها طلاق للزوجين، وتمثلت عينة الدراسة في خمس مجموعات من السجل الانتخابي، وبلغت 937 شخصا تم إجراء مقابلة لهم، وقد كان معدل استجابة عينة الدراسة حوالي (27%)، (9%) من العينة بدور الوصي و(57%) منهم ابنا أو ابنة، و (30%) الزوجين و(1.1%) من كبار السن و(683) شخصا كانت أعمارهم تقريبا 25 عاما، ووجدت الدراسة أنه في 2005 كان الأقارب غير المدفوع لهم أجر (9.7%) يمثلون الشكل الرئيسي للرعاية الرسمية غير الأبوية المستخدمة من قبل الأسر التي لديها أطفال بالمرحلة الابتدائية، وخدمت أيضا دور رعاية الأطفال حوالي (11.5%) من جملة الأسر التي لديها أطفال ما قبل المدرسة بينما وجد بعض الأجداد أنفسهم مضطرين على تحمل المزيد من مسؤولية رعاية أحفادهم، والبعض الأخر عانى من انخفاض في الاتصال مع أحفادهم، كما ساعد

الأجداد الأطفال من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية أو الرعاية الرسمية للمشكلات العاطفية التي قد تصاحب انفصال الأبوين.(Vipri Timonen, 2009.)

10- دراسة هيلر ستين واخرين (heller stein et autres,2012) بعنوان دورة العمل والطلاق: Business cycles and divorce: Evidence from microdate

حاولت الدراسة ربط بين دوري العمل والطلاق، وربط بين الأزمات الاقتصادية ومعدلات الطلاق، وقد تبين من خلال هذه الدراسة، الارتباط الوثيق بين معدلات الطلاق والوضع الاقتصادي، حيث أن معظم المطلقات هن من النساء اللواتي تزوجن مبكرا، وكان مستوى تعليمهن منخفض.

11- دراسة هيلر وريك (Heller et rick, 2013) بعنوان: "التغييرات في أنماط الطلاق" بفرنسا حول التفاعل المشترك ما بين التغيير في معدلات الطلاق، وقوانين الطلاق والتقبل الاجتماعي لها، حيث[DL2] أن الاستجابة الاجتماعية تختلف بين الأفراد حسب القيم والعادات وبعض خصائص المطلقين، وأن عجز التغيير في قوانين الطلاق التي تتم من خلال طرحها في مؤسسات التشريعية وفوزها بالأغلبية، غالبا ما تسهل عمليات الانفصال والطلاق دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأطفال الذين هم أكثر تضرر بوقوع الطلاق.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التغيرات الاقتصادية المتسارعة وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية، تتطلب مراجعة دائمة لقوانين الطلاق، وكذلك إلى حقيقة نفادها أن التغييرات الحاصلة في القوانين ترتبط بالحقائق الموجودة.

12_ دراسة فالينزولا (Valenzuela, 2014) في الولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان شبكات التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية والطلاق:

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن العلاقة ما بين استخدام شبكة التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية من جهة، ومعدلات الطلاق من جهة أخرى، ارتباط ذلك بشبكة التواصل الاجتماعي.

أظهرت النتائج أنها زيادة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لها علاقه سلبية على السعادة الزوجية، وتعمل على زيادة و ارتفاع مستوى المشاكل في العلاقات الزوجية والتفكير في قرار الطلاق، لقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسة القومية التي كانت تحت عنوان " مواقع التواصل الاجتماعي Facebook من 2008 الى 2010" حيث توصلت الدراسة الى أن زيادة مواقع التواصل الاجتماعي تزيد من معدلات الطلاق بصورة طردية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الامريكية مع اختلاف العوامل المسببة للطلاق كما اهتمت الدراسة في كيفية تحويل العوامل السلبية للتواصل الاجتماعي إلى عوامل إيجابية.

13- دراسة فيتانن (Vitanen,2014) في الولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان ثورة الطلاق والثقة العامة:

The divorce revolution and generalized trust: Evidence from the United States 1993-2010

أوضحت الدراسة العلاقة بين قوانين الزواج والثقة بالمجتمع، اتضح أنه كلما كانت قوانين الطلاق تمتاز بسهولة أي ما يعرف بثقافة الطلاق السهل، كلما تناقصت ثقة الأفراد بالمجتمع الذي بدوره سينعكس على التماسك الاجتماعي من ناحية، وعلى الانتماء والولاء للمجتمع من ناحية أخرى.

إن موضوع الثقة سواء أكان على المستوى الفردي (الثقة بالنفس) أو على المستوى الاجتماعي (الثقة بالمجتمع) فان قيامه ومعاييره هي في غاية الأهمية، وبالتالي جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع كثير من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة حول الثقة بالمجتمع والعوامل المؤثرة فيها.

ثانيا: دراسات في مجتمعات عربية

هناك بعض البحوث والدراسات التي أجريت في بعض المجتمعات العربية من بينها:

1-**دراسة "محمد عيسى برهوم"** بعنوان "مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن 1977".

هدفت إلى الكشف عن الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تحيط بمشكله الطلاق، كذلك التعرف على أسباب الطلاق والنتائج المترتبة عليه، وهي دراسة استطلاعيه تم اختيار عينة فيها بشكل عشوائي وتكونت من 30 مطلقة منهن 27 ممن تحملن الجنسية الأردنية وثلاثة تحملن جنسيات أخرى، اعتمد الباحث على المقابلة الشخصية مع مفردات العينة وتوصل للعديد من النتائج من خلال دراسته، فقط أرجعت الدراسة أسباب الطلاق في الأردن إلى تدخل أسر الزوج وذهبت المطلقات إلى أبعد من ذلك في جعله السبب الأول لوقوع الطلاق، اذ بلغت المطلقات لهذا السبب 33.3% أما السبب الثاني فهو سوء التفاهم وفقدان المشاعر الصادقة من قبل الزوج اتجاه زوجته، إذ بلغت نسبة المطلقات لهذا السبب 24.6%، في حين بلغت نسبة 19.4% بسبب الخيانة الزوجية، أما فيما يتعلق بالعقم فإن نسبة من المطلقان بسببه لا تكاد تذكر 3.4%.

– دراسة مصطفى الخشاب (1981) بعنوان: "دراسات في الاجتماع العائلي" حول الطلاق في مصر والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

أ- أول ما تشير إليه هذه النتائج هو ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع المصري ارتفاعا كبيرا، بحيث تتراوح نسبته ما بين 20 و30% من نسبة عقود الزواج، وتتحكم في هذه النسب اعتبارات وعوامل كثيرة من أهمها:

- صعوبة الفترة الأولى من الزواج، تعد أخطر مرحلة تمر بها الحياة الزوجية، بحيث تفسخ فيها معظم حالات الزواج، خاصة في السنين الأولى والثانية.

•ترتفع نسب الطلاق في المدن عن الأرياف، وهذه الظاهرة تدل على عدم استقرار الحياة الأسرية في المدن إلى حد ما، بسبب عوامل كثيرة مثل: الحرية ونزول المرأة الى ميدان العمل، أما في الريف حيث قوة التقاليد والعرف والدين، وقوة الروابط العائلية نجد أن نسب الطلاق فيها منخفضة.

•تختلف نسبة الطلاق باختلاف المهن والحرف، وباختلاف البيئة الزراعية، والمدينة تختلف كذلك باختلاف الطبقات الاجتماعية المهنية فترتفع بين طوائف الممثلين والممثلات والمشتغلين بالهوايات والفنون الشعبية وبين التجارة، وهي بنسب أقرب إلى المتوسط بين طوائف العمال، وتنخفض بشكل ملموس بين التجارة والمدرسين ورجال الدين، وترجع أهم الأسباب العامة التي أدت إلى زيادة نسب الطلاق في المجتمع المصري إلى ما يلي:

- العامل الاقتصادي وأثره في حياة الأسرة لأن المال عصب الحياة.
- تطور مركز المرأة الاجتماعي ونزولها الى ميدان العمل وشعورها بقيمتها وشخصيتها في الحياة.
- عدم قيام الزواج على أسس واضحة، فقد يقوم على دوافع الحب أو المنفعة أو التورط، وهذه الأمور تتعارض مع الدعائم القويمة التي ينبغي أن تقوم عليها الحياة الأسرية.
- الاختلاف بين الزوجين في نظريتهما الى الحياة وفي مستوى الثقافي والوضع الاجتماعي

والسن.

- ضعف الوازع الديني والأخلاقي، وخاصة في المجتمعات المدنية.
- الإخلال بالشروط المتفق عليها قبل الزواج، سواء من طرف الزوج أو من جهة الزوجة.
- عادات الزواج في مصر، والتي لا تمنح للرجل والمرأة، فرصة كافية لمعرفة كل منهما للآخر، والوقوف على طبيعتهما وآرائهما واتجاهاتهما، وهذه الظاهرة منتشرة

في الريف وبين كثير من الأسر المدنية التي ترجع إلى أصول ريفية، حيث يتم الزواج برضا الوالدين أولا وتحت تأثيرهما وضغط الأخرين.

- عدم الاستقرار العائلي، وتعذر الوصول إلى حلول وسطى، بصدد المشاكل والعوامل المؤدية إلى التوتر في محيط الأسرة، وبذلك يكون الطلاق هو الحل الحاسم الذي يضع حدا لكل حالات التوتر.

3–دراسة الباحثة مسعودة كسال بعنوان: " مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، سنة 1984"

هدفت إلى التعرف على أسباب الطلاق والآثار المترتبة عليه للتحكم في زحفها والحد من عواقبها السلبية. اعتمدت هذه الدراسة على الدراسة التاريخية التي تمثلت في الاطلاع على المراجع باختلاف أنواعها التي لها صلة بموضوع الطلاق، والدراسة الاستطلاعية والاستكشافية التي كانت مكملة للتحليل التاريخي والدراسة الوصفية.

واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي والتحليلي المقارن، وتحليل المضمون والملاحظة المباشرة البسيطة، المقابلة الحرة، المقابلة المنتظمة، استمارة المقابلة. ولقد تم استخدام طريقة العينة بدلا من الحصر الشامل لمجتمع الدراسة ككل، كما تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من 60 حالة من المطلقات تتراوح أعمارهن ما بين (19 – 40) سنة، وكان منهن 40 مطلقة عاملة قبل الزواج و20 مطلقة غير عاملة قبله.

وأكدت نتائج الدراسة أن أعلى سن المبحوثات تمثلت في فئة (25 – 29) عام، وقدرت ب 33،34٪، وأكدت أيضا أن مدة زواج هذه العينة بصفة عامة لم تتجاوز أربعة سنوات، وإن كانت أغلبها لم تدم إلا سنة واحدة بنسبة 33،33٪، ومنهن لم تتجاوز مدة زواجهن ستة أشهر بنسبة قدرت ب 11،67٪، وكان هناك من المطلقات من دام زواجهن أقل من شهرين.

وأكدت نتائج الدراسة أن أسباب الطلاق تمثلت في:

- سكن المبحوثات مع أهل الزوج وما يترتب عليه من تدخل في حياة الزوجين العامة والخاصة من طرف أم الزوج، حيث نجد أن نسبة 61،67٪ من المبحوثات قد سكنت مع أهل الزوج بعد الزواج، في حين نجد حوالي 51،67٪ تمنت السكن المنفرد ولو كانت تجمعها العلاقة الجيدة مع أهل الزوج.
- الاختيارات الزواجية غير المناسبة من طرف الأولياء لأبنائهم المقبلين على الزواج، ومن بينها سن زواج بعض المبحوثات المبكر وعدم تحقيق الزواج للسعادة المرجوة.
- عدم الانسجام بين الزوجين والخيانة الزوجية.
- عقم أحد الزوجين.
- عدم القيام بالمهام الشرعية بسبب المرض الطويل
- سوء الحالة المادية والمعنوية للمطلقات وأطفالهن، والتي جعلت 60٪ من المبحوثات تندمن على طلاقهن.
- أثبتت الدراسة أن نسبة 73٪ من المبحوثات في المجتمع الحضري الجزائري هن من أصل ريفي، مما يدل على أن الهجرة الريفية ساهمت في ارتفاع معدلات الطلاق في الوسط الحضري للجزائر.

4- **دراسة الشلبي** (1992) بعنوان "الطلاق في اللواء رام الله دراسة إحصائية اجتماعية":

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المسحية القليلة التي تعالج موضوعا من موضوعات الأحوال الشخصية المتعلقة بالطلاق.

مما يزيد من أهميتها اعتمادها على تحليل مكثف للسجلات الرسمية المتعلقة بهذا الخصوص، والمتوفرة في المحكمة الشرعية لمحافظة رام الله والمحكمة الشرعية في مدينه بير زيت للأعوام 1986- 1989، وتضمنت الدراسة العديد من الجداول الإحصائية، فالجداول الإحصائية المتضمنة في هذه الدراسة تشكل أساسا ليس فقط في باب الاستفادة من تلخيصاتها الرقمية، وإنما في وضع أساس منهجي للتحليل ملفات المحاكم الشرعية إحصائيا.

5- **دراسة محمد احمد الحامد اليعقوب** بعنوان "المشكلات التربوية الناجمة عن الطلاق في المجتمع الأردني، 1994"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الأسرية والاجتماعية والتربوية والتي نجمت عن الطلاق في محافظة أربد ومحافظه المغرب في الفترة بين عام 1986- 1990 في ثلاث محاكم شرعية محكمة جرش وبني كنانة وصبحة وصبيحة، وكذلك معرفة أثر الطلاق على الزوجين والأبناء، ومعرفة أسباب تزايد حالات الطلاق في المحاكم الشرعية الأردنية، وهي دراسة وصفية تكونت العينة فيها من أربع مجموعات هي القضاة والتربويون والباحثين والاجتماعيين ورجال الأمن، وأستخدم فيها الباحث استمارة الاستبيان، وأستخدم معامل ارتباط "بيرسون" وأوضحت نتائج الدراسة الأسباب التي تؤدي للطلاق في:

- أسباب خاصة بالزوجين مثل:

أ- رغبة الزوج في الإنجاب.

ب- عقم الزوج أو الزوجة.

ج- كثرة الطلبات الزوجة وعدم قدرة الزوج على تلبيتها.

د- إصرار الزوجة على عدم تلبية رغبات الزوج في مشاركة أقاربه في مناسباتهم.

- اسباب لا علاقة لها بالزوجين:

أ- الأحقاد القديمة بين أقارب الزوجة أو الزوج.

ب- الفوارق الاجتماعية التي يشعر بها أهل الزوج أو الزوجة في حال وجودها كالمركز الاجتماعي أو الاقتصادي.

ج- غيرة أم الزوج أو أخواته من الزوجة.

د- سيطرة الأم على تحركات زوجة ابنها والحد من زيارتها لأهلها.

وأوضحت الدراسة الأثار المترتبة على الطلاق على النحو التالي:

أ- هدم الأسرة وبالتالي تشرد الأولاد وعدم رعايتهم.

ب- إلحاق الضرر بالزوجين وبأسرهما.

ج-إلحاق الضرر بالمجتمع وأخلاقياته.

6- دراسة فهد الثاقب بعنوان: "أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين في المجتمع الكويتي 1996".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أنماط الطلاق وخلفيات المطلقين كالعمر والحالة التعليمية والحالة الاقتصادية والمذهب ونمط السكن والأبناء.

وهي دراسة وصفية تم اختيار العينة فيها عشوائيا من المطلقات للسنوات 90- 91- 92 وبلغ عدد أفراد العينة 258 حالة موزعة على كافة المحافظات والمناطق في الكويت وينتمي أفرادها إلى شرائح اقتصاديه وعمرية مختلفة واستخدمت الدراسة استبيان إحتوى على 245 سؤالا.

وعند سؤال أفراد العينة عن السبب الرئيسي للطلاق جاءت الإجابات بحوالي 145 سببا وقد تم تصنيفها إلى ثماني مجموعات وهي:

- سوء المعاملة والفساد.
- عدم توافر السكن المستقل.
- المشكلات الجنسية.
- التفاعل بين الزوجين.

- مشكلات عدد الزوجات.
- المشكلات المالية.
- مشكلات النفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة.
- مشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك والسحر.

7- دراسة محمد بن سعيد الغامدي بعنوان: "بعض الأثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق من وجهة نظر المرأة دراسة وصفية في محافظة بلجراش 1998"

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على بعض الأثار الاجتماعية للطلاق سواء على مكانة الزوجة المطلقة ونظرة المجتمع إليها، أو معرفة ما أحدثه الطلاق في التوافق الاجتماعي للأبناء في حياة الاجتماعية بين الأقارب، ولا سيما إذا كان الطلاق حدث لزوجين تربط بينهما علاقة قرابة، وهي دراسة استطلاعية تم من خلالها جمع البيانات عن الظاهرة المدروسة في محاولة تفسير تلك البيانات تفسيرا مناسبا، وأعتمد فيها الباحث على النظرية البنائية الوظيفية، وعلى استمارة المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات و اشتملت على نمطين من الأسئلة، أولا أسئلة مفتوحة ذات إجابات محددة تتعلق بالخصائص العامة للعينة، ثانيا أسئلة مفتوحة تتعلق بالأثار المترتبة على حدوث الطلاق، وقد بلغ عدد عينه الدراسة 75 مطلقه سعودية مما تتراوح أعمارهن من 20- 40 سنه ممن تترددنا على فرع الضمان الاجتماعي في المنطقة ومكتب الجمعية الخيرية.

وكشفت الدراسة العديد من الأثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق من أهمها الأضرار الاجتماعية والنفسية التي يواجهها الأبناء نتيجة لحدوث الطلاق فعدم وجود أسرة مستقلة بأعضائها الأساسية (الزوج والزوجة) يجعلهم عرضة للتلف والاضطرابات النفسية وعدم قدرتهم على التوافق في الحياة الاجتماعية، وكذلك نظرة المجتمع إلى المطلقة نظرة دونية لأنهم يرجعون فشل الزواج اليها والشكل مستمر فيها ومتابعتها وملاحظتها في كل تصرف

تقوم به والشعور بأن المطلقة عبئا اقتصاديا واجتماعيا على الأسرة وكثرة الكلام على المطلقة والنظرة إليها على أنها السبب الرئيسي في توتر العلاقات بين الأسر وربما انفصالها.

8- دراسة عبد الوهاب محمد الظفيري وآخرون بعنوان: " دارسه ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت عام 2001".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العوامل والأسباب المؤدية للطلاق (الشخصية والنفسية والاجتماعية) والتعرف على الأثار الاجتماعية والنفسية للطلاق، ومدى التكيف المعيشي بعد الطلاق ومعرفة كيفية الاختيار في الزواج وعلاقته بالطلاق وهي دارسة مقارنة.

وأرجعت الدراسة أسباب الطلاق إلى:

أ- الأسباب الشخصية:

- ضعف الشخصية
- التردد
- دوام الشكوى
- تقلب المزاج
- ضعف لغة التفاهم

ب- الأسباب الاجتماعية:

- عدم الاحترام والتقدير
- إهمال مسؤوليات الأسرة

•استخدام العنف اللفظي والجسدي

ج- الأسباب الصحية:

•شرب الخمر وإدمان المخدرات

•العقم

•غياب النظافة العامة

•العجز الجنسي

د- الأسباب الدينية:

• ضعف الوازع الديني

• الخيانة الزوجية

• الهجر غير المبرر

9- دراسة المالكي 2001 بعنوان: (ظاهره الطلاق في دوله الإمارات العربية المتحدة للأسباب والاتجاهات والمخاطر والحلول): ركز الباحث للتعرف إلى أهم الأسباب المؤدية للطلاق وتأثيرها في المطلقات، فوضع فرضيات للأسباب المباشرة وغير المباشرة، وكانت منهجية البحث مبينة على عينة عشوائية من مطلقات مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيعات الجغرافية، وبلغ حجم العينة 310 مطلقة، وقد توصلت الدراسة إلى أن سن المطلقات هنا في مقتبل العمر و العطاء، كما وجد أن النساء الأقل تعليما وعملا هن أكثر المطلقات عددا، كما توصل الباحث إلى أهمية طبيعة السكن وأثره في ظاهرة الطلاق، كما وجد الباحث في دراسته أن النسب الأكبر من الطلاق وقع بناء على طلب المطلقات.

10- دراسة عبد الرزاق فريد المالكي بعنوان: " ظاهرة الطلاق في دولة الامارات العربية المتحدة دراسة ميدانية 2001".

هدفت الدراسة إلى معرفة جذور مشكلة الطلاق واستقرائها من وجهة نظر النساء المطلقات ومن كافة الفئات الاجتماعية المحيطة بالظاهرة والتي تؤثر فيها وتتأثر بها وهي دراسة تحليلية، استخدم فيها الباحث عينة عشوائية في تحديد عينة البحث وأخذت العينة بحجم حوالي 10% من المتوسط المقدر لعدد المطلقات خلال الأعوام (1993- 1997) وبلغت عدد المطلقات التي استوفت بيانات البحث منهن نحو 310 مطلقة شملت كل مناطق أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان والفجيرة.

وتم تصميم استمارة استبيان خاصة بالبحث لجمع البيانات وتم استيفاء البيانات من خلال الزيارات الشخصية لمفردات عينة البحث، وقد بينت الدراسة أن الزوجة هي صاحبة فكرة الطلاق بنسبة 45% وأن الزوج صاحب قرار طلاق بنسبة 31%، أما فكرة الاتفاق معا على تنفيذ الطلاق فقد أقرته حوالي 16% من مفردات عينة الدراسة.

وقد اتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية أن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الطلاق هو سوء العشرة، فقد ذكرت نصف عينة المطلقات 50% هذا السبب باعتباره السبب المباشر في وقع الطلاق، في حين بينت نسبة 22% منهن أن حدوث الطلاق كان نتيجة زواج أزواجهن من نساء أخريات، أما ضعف الإمكانيات المادية وعدم إنفاق الرجل على منزل الزوجية فقط أكدته 9% من مفردات العينة كسبب مباشر إلى طلاقهن، و6% من المطلقات وقع طلاقهن بسبب عدم الإنجاب و7% بسبب رفض العودة الى منزل زوجها بعد نشوب خلافات أدت إلى خروجهن منه.

أما عن المشكلات التي تعانيها المطلقة بعد الطلاق والتي تؤدي بها الى العيش حياة شاقة وغير مستقرة، فقط تبين أن 44% من المطلقات تعانين من مشكلات مادية صعبة، كما تعاني 19% منهن من مضايقة الوسط الاجتماعي المتأثر بالقيم والتقاليد والنظرة الضيقة إلى المطلقة وتصرفاتها العفوية غير المحسوبة، 11% من المطلقات تعانين من أعباء رعاية أطفالهن وتربيتهم، و16% من المطلقات تعانين من مضايقة الأهل.

11- دراسة عديلة طاهر تونسي بعنوان: " القلق والاكتئاب لدى عينة من المطلقات وغير المطلقات في مدينة مكة المكرمة 2002".

هدفت إلى دراسة الفروق بين المطلقات وغير المطلقات في كل من القلق والاكتئاب، وهي دراسة وصفية اعتمدت فيها الباحثة على المنهج الوصفي السببي المقارن، وأشرفت الدراسة على عينة مكونة من 180 مطلقة و180 غير مطلقة كعينة ضابطة، وتم اختيار العينة عشوائيا من جامعة أم القرى وبعض المدارس الثانوية وبعض المعلمات في مراحل التعليمية المختلفة، واعتمدت الباحثة في جميع البيانات على استمارة الاستبيان ومقاييس القلق والاكتئاب.

وأظهرت نتائج الدراسة علاقة الطلاق بكل من القلق والاكتئاب والتأثير السلبي للطلاق المبكر والحرمان من العيش مع الأبناء بعد الطلاق والنظرة الدونية للمطلقة من طرف الأسر، و شعور المطلقة بأنها عبء عليهم.

12- دراسة المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بعنوان: " الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظه غزة 2003".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات السائدة بين الأزواج قبل حدوث الطلاق وأسباب الطلاق والأثار المترتبة على الطلاق عن المتطلقين وأبنائهم، واستخدمت الباحثة فيها المنهج الوصفي التحليلي، ويتكون مجتمع الدراسة من مجموع أعداد حالات الطلاق المسجل لدى المحاكم الشرعية في قطاع غزه والبالغة 1423 حالة خلال عام 2002، وتم إختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية المنتظمة من واقع سجلات المحاكم الشرعية، حيث بلغ حجم عينه الدراسة 380 حالة طلاق بنسبة 25.5% من مجتمع الدراسة وبعد توزيع الاستبيانات تم جمع 365 استمارة صالحة.

وقد بينت نتائج الدراسة أن نسبة الطلاق تنخفض مع تقدم عمر الزوجين، وهذا يتفق مع توقعات من أن ثبات الحياة الزوجية لفترة طويلة يعزز فرص التفاهم والانسجام بين الزوجين، فكلما صغر عمر الزوجين كلما زادت فرص الطلاق، حيث بلغت تحت 23 عاما 38.9% وبين 24- 29 عاما كانت 31.9%.

وكذلك بينت نتائج الدراسة ان أسباب الطلاق تتمثل في:

- عدم وجود مسكن مستقل
- صعوبات التأقلم والتكيف بين الزوجين
- شح الموارد المالية
- تعدد السلطات داخل البيت
- مشكلات التوافق الجنسي
- تفاوت المستوى الفكري والتعليمي
- تدخل الأهل في الحياة الزوجية
- السكن المشترك مع الأهل
- البرود الجنسي

13- دراسة عياش 2004 وعنوانها: " ظاهرة الطلاق من وجهة نظر نسائية في مدينة البيرة".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب الطلاق وما يترتب عليها من مشاكل وكيفية التعامل معها لإيجاد الحلول لها من وجهة نظر إسلامية، وكان الأسلوب المتبع في هذه الدراسة هو دراسة الحالة من خلال مقابلة عينة من المطلقات في مدينه البيرة وعددهن 30

حالة من أصل 63 حالة طلاق تمثل مجتمع الدراسة، وقد توصل الباحث إلى مجموعه من النتائج التي أوضحت الأسباب التي أدت الى الطلاق بين الأزواج، وكان من أهمها:

سفر الزوج إلى الخارج، وفارق السن بين الزوجين، وتعسف الزوج في استعمال الحق الممنوح له وتدخل الأهل في الحياة الزوجية، والعقم.

وأوصى الباحث بالعمل على استئصال تلك الأسباب وذلك بتعريف كلا الزوجين إلى مخاطرها، وتجنبها حتى تبقى الأسرة مستقرة، كي ينعم فيها الزوجان والأولاد والأقارب والمجتمع بالهدوء والهناء.

14- دراسة سليمان عبد الله العقيل بعنوان: "ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي دراسة وصفية لظاهرة الطلاق مع التعرض للزواج من الخارج في المجتمع العربي السعودي 2005".

هدفت هذه الدراسة إلى:

أ- معرفه الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق من كلا الطرفين (الزوج- الزوجة).

ب- معرفة مدى تأثير هذه الظاهرة على حياة الأطفال في الأسرة وعلى المجتمع السعودي.

ج- وضع الحلول المناسبة للتصدي لهذه الظاهرة.

وهي دراسة وصفية تحليلية، اتجهت إلى الوصف والتحليل الكمي والكيفي لظاهرة الطلاق بالصورة التي توجد عليها في المجتمع العربي السعودي، من حيث حجمها وأسبابها والأثار المترتبة عليها، اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، اعتمدت على العديد من البيانات المنشورة كالتعددات السكانية ومسوحات العينة الديموغرافية التي أجريت في المملكة العربية السعودية وعلى إحصاءات الطلاق الصادرة من محاكم الضمان.

واستخدمت أيضا أسلوب دراسة الحالة، حيث قام الباحث باختيار أحد حالات الطلاق في كل منطقة، وذلك بغرض معرفة الظروف والأسباب والإشكاليات المسببة لوقوع الطلاق، اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على أسلوب العينة بدلا من الحصر الشامل، وقد حددت نسبة عينة المطلقين والمطلقات بنحو 10% من إجمالي المترددين على محاكم الضمان لإنهاء إجراءات الطلاق وركزت الدراسة على النظرية الوظيفية ونظرية التبادل الاجتماعي ونظرية الدور.

وأوجزت الدراسة الأسباب المؤدية للطلاق على النحو التالي:

1) يقع الطلاق نتيجة الجهل سواء كان ذلك بسبب صغر سن الزوجين، أو الجهل بأمور الحياة الزوجية، أو العادات والتقاليد، أو أي قضية لها علاقة بجهل الآخر، أو الجهل في المحيط الاجتماعي.

2) الطلاق نتيجة التدخلات الخارجية، سواء كان ذلك من أهل الزوجة، أو أهل الزوج أو من أي عنصر اجتماعي آخر يمكن أن يكون له دور في إفساد الحياة الزوجية (الاصدقاء، الصديقات، المجلات، الصحف، الهاتف، المشاهدات والمرئيات، أو غيرها).

3) يحدث الطلاق نتيجة الفروقات بين الزوجين، سواء كانت هذه الفروقات في التعليم أو العمل أو العمر أو المكانة الاجتماعية أو العرق أو المنطقة الجغرافية أو العادات والتقاليد أو غير ذلك من عدم التكافؤ في نظر أحدهما.

4) يحدث الطلاق نتيجة أزمة نفسية أو اقتصادية أو صحية، يستحيل بسببها أن يعيش أحد الأطراف مع شريكه.

5) يحدث طلاق نتيجة انعدام الرؤية للمستقبل من قبل أحدهما تجاه الآخر وتلك من خلال العشرة أو قلة التدين أو سوء الأخلاق أو عدم الإنجاب أو أي قضية يمكنها أن تسد أفق المستقبل لأحدهما.

15- دراسة المجلس الأعلى للمرأة بعنوان: " دراسة تأثير الطلاق على الأبناء في المجتمع البحرين 2005".

أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة جملة من الحقائق حول تداعيات تأثير الطلاق على الأبناء من جوانب عديدة منها التحصيل الدراسي، الوضع المادي الوضع الصحي والنفسي، إلى جانب التعرف على ما مدى تأثير الطلاق على الحياة الاجتماعية للأبناء واختلاطهم بالأخرين، فضلا عن مدى تأثير الطلاق على المرأة المطلقة وممارسة حياتها الاجتماعية والعملية.

لقد تم تحديد عينة الدراسة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة، حيث تم اختيار مجموعة من النساء البحرينيان المطلقات الحاضنات المقيدات في سجلات المجلس الأعلى للمرأة، وقد بلغ حجم العينة 220 مطلقة واستخدم الفريق البحثي المنهج الوصفي وذلك بالاطلاع على الدراسات والتقارير ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك المنهج التطبيقي وذلك بمقابلة الأم المطلقة وتوجيه أسئلة مباشرة معدة مسبقا حول وضع الأبناء قبل وبعد وقوع الطلاق فضلا عن تأثير الطلاق على الأم المطلقة، وقد جمعت البيانات من المبحوثات باستخدام استمارة استبيان للمسح الميداني لمجتمع الدراسة.

واستهدفت الدراسة التعرف على أسباب الطلاق، وتبين من الدراسة أن العوامل الأسرية تقف في مقدمة الأسباب المؤدية إلى وقوع الطلاق العوامل المالية والثقافية، وكشف تحليل البيانات بأن سوء معاملة الزوج تمثل 60% من مجموع العوامل الأسرية الأخرى بمقارنة مع نسبتي العوامل المادية والثقافية التي بلغت 18% و12% على التوالي.

وأكدت الدراسة أن أثار الطلاق واضحة على المرأة وعلى أبنائها، وتم الربط بين تلك الأثار وبين سلوكيات الأبناء وتحصيلهم الدراسي كما تم ضم الطلاق الى قائمة أسباب الأمراض النفسية والعضوية، وكشفت الدراسة أن 79% من المطلقات تأثرت حالتهن

النفسية سلبا بعد الطلاق، بالرغم من أن 74% منهن أكدن أن قرار الطلاق كان صائبا وفي محله، وقد سجلت الدراسة عدد كبير من المشاكل والصعوبات التي واجهت المرأة بعد الطلاق فقد وجدت نفسها وحيدة محيطة بظروف ماديه قاسية.

16- دراسة زينب الغنيمي بعنوان: "دراسة أسباب الطلاق في المجتمع وأثاره على المرأة والأسرة 2006".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية للطلاق في المجتمع، والتعرف على المشكلات القانونية والاجتماعية التي تواجه المرأة عند طلب الطلاق، والتحقق من الأثار المترتبة على وقوع الطلاق على المرأة من جهة وعلى الأبناء من جهة اخرى، وكذلك هدفت للخروج بتوصيات لتخفيف الأعباء الواقعة على المرأة المطلقة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وحددت عينة الدراسة من 12 امرأة مطلقة ترددنا على مركز شؤون المرأة وبرنامج غزة للصحة النفسية لطلب المساعدة في حل مشاكلهن العائلية والقانونية وتراوحت أعمارهن ما بين السابعة عشر والثامنة والأربعين.

وبينت الدراسة أن أسباب الطلاق هي:

1) الزواج المبكر والذي رافقه تدني المستوى التعليمي للزوج والزوجة، والذي أدى إلى عدم الوعي بمتطلبات الحياة الزوجية والقدرة على التعامل مع المشاكل الناشئة بينهم.

2) السكن المشترك مع عائلة الزوج تنفي شعور المرأة بالحرية والاستقلال، وتقع تحت دائرة الضغط النفسي بسبب المراقبة الدائمة لها وإنتقاد تصرفاتها.

3) خضوع الفتاة إلى إرادة العائلة في اختيار الزوج وعدم التعارف واللقاء قبل الزواج.

وحددت الدراسة الأثار التي تعانيها المرأة بعد الطلاق على النحو التالي:

•الحرمان من تربيه الأطفال.

• النظرة الدونية من المجتمع والشعور بأنهن مراقبات من قبل الآخرين في تحركاتهن.

• التعرض لكلام جرح من الجيران ومنهن من فقدت أصدقائها بسبب الطلاق، حيث منعت عائلات الصديقات الاختلاط بالصديقة المطلقة.

• الطلاق قد يأتي تأثيره على الأبناء أشد عمقا على المستوى النفسي والتربوي للأبناء.

17- دراسة الشبول الشبول2007 في الأردن وعنوانها: "المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهره الطلاق".

هدفت هذه الدراسة إلى وصف تحولات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لظاهرة الطلاق وتحليلها ودورها في تزايد نسبة الطلاق في بلدة طرة، وتكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات وأسرهم في بلدة الطرة، وكانت الأداة المستخدمة المقابلة لبعض المطلقين والمطلقات، وأستخدم الباحث أسلوب الملاحظة والمقابلة في الميدان، وتبين من تحليل الوقائع الميدانية أن مجموعة المعايير الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يستند إليها المجتمع في علاقاته وارتباطاته هي السبب في زعزعة أسس العلاقة العاطفية بين الزوجين، بفعل عوامل داخلية وأخرى مساندة مصدرها المحيط الثقافي لأبعاده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتداخلة بأحكام الشريعة والأعراف والتقاليد العشائرية والتحولات التي يمر بها المجتمع، وأوصى الباحث بعدة توصيات كان من أهمها التريث في اختيار الشريك واحترام خصوصية الزوجين والاعتماد على الذات بعد الزواج.

18- دراسة احسان محمد الحسن بعنوان: " الطلاق أسبابه وأثاره وطرق علاجه مع إشارة آثار الطلاق على المرأة 2008".

هدفت الدراسة إلى معرفه أسباب الطلاق والأثار المترتبة عليه وطرق علاجه، وفيها استعان الباحث بطريقة المسح الاجتماعي التي حكمت على الباحث اختيار عينة عشوائية تتكون من 150 مطلقة من محاكم أحوال الشخصية في بغداد، وأرتكز البحث على نظرية التبادل الاجتماعي، وأستخدم فيها الباحث استمارة استبيان تكونت من مجموعة من الأسئلة تدور حول العوامل المسببة للطلاق والأثار المترتبة عليه، وهي دراسة استطلاعيه تمت مقابلة المطلقين بعضهم في بيوتهم الخاصة، وبعضهم الآخر في محاكم الأحوال الشخصية.

وأكدت نتائج الدراسة أن أسباب الطلاق تمثلت في:

- وجود الفوارق العمرية والاقتصادية والنفسية والمزاجية بين الزوجين.
- ضعف التكيف العاطفي والجنسي بين الزوجين.
- تدخل الأهل في شؤون الزواج.
- المرض العضوي الذي يصيب أحد الزوجين.
- الهجرة والانفصال بين الزوجين لفتره طويلة.

أما عن أثار الطلاق فقد أكدت نتائج الدراسة ما يلي:

- اضطراب التنشئة الاجتماعية للأبناء.
- احتمالية إنحراف الأبناء وارتكابهم للجرائم.
- تشرد الأبناء وسوء تكيفهم للمحيط الاجتماعي الجديد.
- تعرض المطلقين والمطلقات للصدمات النفسية والتناقضات الاجتماعية.
- زواج المطلقين مره ثانية غالبا ما يؤدي لضياع الأموال وهدر الموارد.
- الطلاق مصدر من مصادر ضعف ثقة الفرد بالأخرين.

• الطلاق يؤدي الى الإحباط الذي يعتبر سبب من أسباب العدوان.

19- دراسة نجوى قصاب حسن بعنوان: " الطلاق أسبابه ومنعكساته وقضايا الحضانة 2008".

هدفت الدراسة إلى معرفه أسباب الطلاق وأثره المترتبة عليه وهي دراسة وصفية أجرتها الباحثة على 600 أسره حدثت فيها انفصال الوالدين وأكدت الدراسة أن أسباب الطلاق تمثلت في:

• تدخل الأهل في الحياة الزوجية.
• الأسباب الاقتصادية التي تمثلت في بخل الزوج وعدم تحمل الزوجة المسؤولية المادية والفقر.
• أسباب صحية كالمرض المزمن المعدي الذي يعيق الحياة.
• خلافات المستمرة بين الزوجين كغيرة الزوج سوء معاملة الزوج لزوجته.

20- دراسة الخطيب 2009 بعنوان: " التغيرات الاجتماعية وأثرها في ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المرأة السعودية".

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع السعودي وأدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى ارتفاع معدلات الطلاق بمعدل 4% من عام 1993 إلى عام 2001، حيث وصلت نسبه الطلاق إلى 21% في عام 2001، كما هدفت الدراسة على إلقاء الضوء على أهم العوامل الاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي.

اعتمدت هذه الدراسة الكيفية على منهج دراسة الحالة كمنهج رئيسي لجمع البيانات فقامت الباحثة بدراسة ثلاثين حالة مطلقة من مختلف الفئات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وأهم الأدوات المستخدمة هي المقابلة المعمقة لمجموعة من المطلقات في

مدينة الرياض، واستخدام الاستبيان ذو الأسئلة المفتوحة، واستخدمت العينة المتدحرجة عينه كرة الثلج في اختيار المبحوثات، حيث كانت كل مطلقة ترشح مجموعة من المطلقات بعد استئذانهن لإجراء المقابلة معهن.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هي أن أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية تتمثل في عدم تحمل المسؤولية، والجفاف العاطفي، وسوء المعاملة والخيانة الزوجية، واختلاف طباع الزوجين، وتدخل الأهل، والإدمان على المخدرات، والمشاكل الجنسية، وعدم الإنجاب والزواج المسيار، كما أوضحت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تأثرت بظروف العصر وأصبح هناك طلاق سريع مثل الوجبات السريعة.

21- دراسة سمير خالد صافي خليل عبد الكريم مقداد بعنوان: "دراسة مقارنه حول خصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية الاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية 2009".

هدفت إلى إعطاء صورة تفصيلية عن الخصائص الاجتماعية والزواجية للأسرة الفلسطينية، وهي دراسة إحصائية اعتمدت بشكل أساسي على نتائج وبيانات التعداد لعام 1997- 2008، كما تم الاعتماد على معظم المسوحات التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بالزواج والطلاق.

فقد بلغت حالات الطلاق 3449 حالة لعام 1997، وارتفعت إلى 3456 حالة عام 1998، ثم إلى 3761 حالة عام 1999، وإلى أن وصلت إلى 4043 عام 2007، بمتوسط ارتفاع 17.2 عن عام 1997.

وأكدت الدراسة ان أعلى نسبة للمطلقين كانت للذكور في الفئة العمرية 25- 29 سنة وبلغ عددهم 1281، والإناث في الفئة العمرية 20- 24 سنه وبلغ عددهن 1281 واقعة عام 2008.

وأرجعت الدراسة أسباب هذا الارتفاع إلى:

- ✓البعد عن الدين
- ✓غياب الدور التوجيهي للأبلاء والأمهات.
- ✓وسائل الإعلام الأزمات الاقتصادية.
- ✓الزواج المبكر لكل من الشباب والفتيات.
- ✓التفاوت العمري بين الزوجين.
- ✓اختلاف المستوى التعليمي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.
- ✓الضعف الجنسي لأحد الزوجين وعدم قدرة أحدهما على الإنجاب وما يصاحب ذلك من تدخلات خارجية من الأسرة.
- ✓تأثير العادات الاجتماعية السائدة كانت سبب في وقوع الطلاق الذي تم بالطريقة التقليدية في زواج الأبناء فلا يكون الشاب حرا في اختيار شريكة حياته.
- ✓الانحراف الاخلاقي للزوج والإدمان.

22- دراسة تفاحه 2010 بعنوان: " التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق في المجتمع الأردني".

هدفت الدراسة إلى النظر إلى ظاهرة الطلاق من منظور شرعي يمكن أن يخفف من معدلات الطلاق المتزايدة، وقد تمت هذه الدراسة من خلال الأسلوب الاستقرائي، وقد توصلت هذه الدراسة من خلال تحليل أسباب الطلاق إلى العديد من النتائج، أهمها كان تجاوز المعايير الشرعية في عملية الزواج والطلاق، والتي تزيد من حدة الأسباب المؤدية للطلاق وعدم مراعاة المعايير الشرعية في فصل المنازعات بين الزوجين قبل الطلاق مع أن الطلاق يعتبر ظاهرة مدمرة للأسرة وللمطلقين أنفسهم، مما ينعكس سلبا على استقرار المجتمع وبناءاته المختلفة.

وقد أوصى الباحث بوجود هيئات إرشاديه تقوم على أسس دينية في المحاكم والتدخل وقت الحاجة وتبصر بآثار الطلاق مستقبلا للحد من هذه الظاهرة.

23- دراسة أيمن الشبول بعنوان: " المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة 2010".

هدفت هذه الدراسة الى وصف تحولات والمتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لظاهرة الطلاق وتحليلها ودورها في بلدة الطرة، وعملت الدراسة على الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي عملت على رفع نسبة الطلاق، وهي دراسة وصفية استخدمت فيها الباحث طرق المسح الاجتماعي والمقابلات الشخصية والسجلات والوثائق وأستخدم المنهج الأنثروبولوجي لدراسة الظاهرة وعلاقتها بالظواهر الأخرى، وقد استخدم الباحث عينة عشوائية من المطلقين والمطلقات في تلك البلدة.

وقد بينت الدراسة الأسباب التي تكمن من وراء اتساع ظاهرة الطلاق وقد تمثلت الأسباب من وجهة نظر المطلقين في:

✓ **أسباب ذاتية:** تتمثل في عدم التفاهم بين الزوجين وعدم طاعة الزوجة لزوجها كالخروج المتكرر والحرية الزائدة وقلة الاهتمام بزوجها، وسوء اختيار الزوجة الذي أدى إلى علاقات عاطفية وخيانة زوجية خارجية، وإلى عدم التفاهم والانسجام العاطفي.

✓ **أسباب اقتصادية:** تمثلت في التقصير في تلبية احتياجات الأسرة بسبب الفقر والبطالة وغلاء العيش وتزايد متطلبات الحياة العصرية والفرق بين واقع المستوى الاقتصادي قبل وبعد الزواج.

✓ **أسباب اجتماعية:** الزواج المبكر وتدخل الأهل في الحياة الزوجية خاصة في حالة الإقامة مع أهل الزوج.

أما المطلقات تشهدن أن زيادة نسبة الطلاق تمثلت في:

✓ **أسباب ذاتية:** ضعف شخصية الزوج وسوء الاختيار والتسرع في اتخاذ قرار الزوج.

✓ **أسباب إقتصادية:** الفقر والبطالة وعدم القدرة على تلبية احتياجاتك الأسرة.

وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن هناك علاقة قوية بين ثقافة المجتمع وقيمه وبين تزايد نسبة الطلاق، وانتهت الدراسة على أن الطلاق يترتب عليه مشاكل تلحق بالضرر بالمطلقين وأبنائهم، فالمرأة المطلقة وأولادها يتم وضعهم في مكانة اجتماعية أدنى، و تعاني المرأة المطلقة من الوحدة والإحباط وعدم الثقة بالنفس، وتزيد على الرجل أعباء اقتصاديه أخرى علاوة على خسارته في زواجه السابق، وكذلك معاناة الأبناء بصفتهم أبناء أسرة مفككة من علاقات سيئة مع أهاليهم.

24- **دراسة عبد الرزاق جدوع محمد** بعنوان: " التنوع الاجتماعي والطلاق دراسة ميدانيه في محافظه ديالي 2010".

هدفت هذه الدراسة إلى:

- وصف ظاهرة الطلاق وتحليلها في ضوء العوامل الاجتماعية المؤثرة فيها.

- دراسة البيئات غير الآمنة والبيئات المتنوعة اجتماعيا وخاصة محافظة ديالي مجتمع الدراسة للوقوف على مدى تأثير هذه البيئات على ظاهره الطلاق.

وقد حاول الباحث في هذه الدراسة ان يطبق نظرية ايميل دوركايم المتعلقة بالخصائص المرضية للمجتمع الحديث التي وضعها تحت عنوان (Anomie) وهو يعني بها انعدام الاندماج الاجتماعي أو تحللها بسبب ضعف بعض المعايير و الأنظمة الجماعية نتيجة التغيير السريع، وهي دراسة وصفية اعتمد الباحث فيها على طريقة المسح الاجتماعي من خلال عينة عشوائية و جمع المعلومات وتفسيرها للوصول الى دلالاتها، وتم تحديد محافظه

ديالي مجالا مكانيا للدراسة لذا تم اختيار عينة من 50 امرأة مطلقة بالطريقة العشوائية وحددت نتائج الدراسة والعوامل المؤثرة على زيادة الطلاق على النحو التالي:

- أن للظروف الأمنية والمتمثلة بأحداث العنف وما صاحب ذلك من سوء العلاقة وتهجير بين الزوجين ومن تم اللجوء إلى الطلاق.
- أن التباين الاجتماعي بين الزوجين والمتمثل بالاختلافات الدينية والعرقية والقومية أثر في زيادة نسب الطلاق في المجتمع.

25- دراسة إلهام عفيفي بعنوان ظاهرة الطلاق دراسة إجتماعية1977:

هدفت إلى دراسة أسباب الطلاق وما يترتب عليه من أثار ضارة تلحق بالأسرة ككل، وهي دراسة وصفية، اختيرت فيها العينة عشوائيا من مجموعه الحالات الموجودة في دفاتر المحاكم القاهرة واختيرت بنسبه 10% من جملة الحالات الموزعة على 16 محكمة تمثل دوائر محاكم القاهرة، واشتملت العينة 146 حالة طلاق قبل الدخول و385 حالة طلاق بينونة صغرى و295 بينونة كبرى، وكان مجموع الحالات التي خضعت للدراسة 1276 حالة.

اعتمدت الباحثة على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين واستمارة الاستبيان عن طريق البريد.

وقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة من الطلاق تمت في السنة الأولى من الحياة الزوجية، إذ بلغت 18.3% ثم تناقصت نسبة الطلاق بازدياد مدة الحياة الزوجية وأرجعت الدراسة أسباب حدوث الطلاق المبكر إلى:

- أن الزوجين يمران في تلك المرحلة بتجربة التكيف لحياة جديدة مشتركة قديما تثير خلافات منازعات تؤدي إلى حدوث الطلاق.

- قد يصدم الزوجان أو أحدهما بخيبة أمل في شريكه شكلا أو موضوعا مما يثير الكراهية والتسرع في أخذ قرار في الطلاق.
- قد تبدأ الحياة الزوجية في معيشة مشتركه مع أهل الزوج أو الزوجة فتنجم عن هذا مشكلات كثيره يزيدها تعقيدا بتدخل الأهل.

26- دراسة عبد الوهاب جودة عبد الوهاب بعنوان: " الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد الواقع واستكشاف ملامح المستقبل 2003".

حاولت الدراسة الوقوف على واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري واستكشاف التغيرات المحتملة للظاهرة في ضوء التطورات المجتمعة الحالية، وهي دراسة وصفيه اعتمد فيها الباحث على الأسلوب الوصفي في بحث وتحليل ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري.

وحدد الباحث مجتمع البحث في جميع المطلقين ذكور وإناث في نطاق القاهرة الكبرى، واشتملت العينة على 200 حالة طلاق من الجنسين، منهم 160 حالة طلاق من الإناث و40 حالة طلاق من الذكور، واعتمد الباحث على الطريقة (العمدية) في اختيار العينة واستخدام طريقه التضاعف (كرة الثلج) في اختيار عينة البحث وتوزعت العينة على عدة محافظات كانت تركيزها الأساسي في منطقه القاهرة الكبرى، حيث احتوت العينة على 88.5% من الحالات التي طلقت لأول مرة و10% طلقت مرتين و1.5% طلقت ثلاث مرات.

وتضمنت العينة 80% من الاناث و20% من الذكور واستخدم فيها الباحث طريقة المسح بالعينة ودراسة الحالة وتحليل المضمون لقضايا المحاكم المرفوعة والمحكوم فيها بالطلاق للتعرف على الأبعاد الأساسية للظاهرة من واقع الدعاوي المرفوعة أمام القضاء، وكذلك طريقة المراسلة بالإيميل، واعتمد الباحث على صحيفة الاستبيان التي طبقت في إطار مقابلة شخصية للحالات.

وأكدت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية واضحة بين طول فترة الحياة الزوجية وحدوث الطلاق، فكلما زادت من مدة الحياة الزوجية، كلما انخفض احتمال وقوع الطلاق، وقد اتضح ذلك من خلال الدراسة الديموغرافية والدراسة الميدانية، حيث بينت الدراسة أن 36% من المطلقين استمرت حياتهم الزوجية من سنة الى سنتين فقط وهي أعلى النسب بالإضافة إلى 13% لم يمضي على زواجهم أكثر من سنتين، وذلك لأن السنوات الأولى من الزواج تشهد توترات وصراعات متنوعة بين الزوجين نتيجة عدم النضج الكافي بأمور الزوجية والأدوار الأسرية وعدم التخلص من القيم والعادات التي إعتاد عليها كل واحد في أسرته الأولى والانفصال غير الصحي عن الوالدين.

أما سبب الطلاق في السنة الأولى كان بسبب صعوبة فهم كل طرف للآخر وفهم توقعاته وصعوبة التفاهم بين الزوجين وكثرة تدخل الأهل والأقارب في شؤون الحياة، ودوام بعض الخلافات السابقة على الزواج كالخلاف على المظهر وتأخر الحمل والإنجاب، وأكدت الدراسة أن أهم الأضرار الناتجة عن تفكك الأسرة نتيجة للطلاق تكون من نصيب المرأة وتحدث تأثيرا بالغا عليها.

27- دراسة حنان مساعد تسريحي بعنوان: " ثقافه العولمة وأثرها على ظاهره الطلاق الوجداني في مصر والسعودية 2006".

هدفت إلى معرفة طبيعة العلاقة بين ثقافة العولمة وظاهرة الطلاق الوجداني وكذلك العوامل الداخلية والخارجية التي أدت الى حدوث هذه الظاهرة في مصر والسعودية، وهي دراسة وصفيه ركزت فيها الباحثة على المنهج الوظيفي والمنهج التفاعلي لدراسة التحولات الحديثة على هذين النهجين أو النظريتين وعلاقه هذه التحولات بظاهرة الطلاق الوجداني.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن انتشارا العولمة وتغيرات التي تعرضت لها الأسرة العربية بصفة عامة نتيجة للعولمة، قد تجاوزت بنية الأسرة إلى وظائفها الأساسية وأحدثت

تأثيرات عديدة في منظومة القيم الاجتماعية وكشفت عن العلاقة الطردية بين تأثير العولمة ومؤشرات الانفصال الوجداني في عينة الدراسة.

28- دراسة رجاء صالحي بعنوان: صورة الأب لدى أبناء المطلقات دراسة وصفية مقارنة 2006".

هدفت الدراسة إلى معرفة صورة الأب لدى أبناء المطلقات ومعرفه إذا كان لبعض العوامل أثرها على صورة الأب لدى أبناء الطلاق، وهي دراسة وصفية مقارنة أجرتها الباحثة على عينة من الأطفال تمت مقابلتهم لمعرفة تأثير الطلاق عليهم، وأكدت الدراسة أن الأب كان مهمل ومتخلى عن أبنائه، وأنهم يحملون صورة سلبية مشوهة له.

29- دراسة خالد بن عمر رضيعان بعنوان: " الطلاق المبكر ما قبل الزفاف أسبابه وسمات المطلقين 2008".

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب الطلاق المبكر الذي يسبق الزفاف ومعرفة سمات المطلقين، وما إذا كان لهم خصائص يشتركون فيها على الأقل في قرار الطلاق، وهي دراسة وصفية اختيرت فيها العينة بأسلوب كرة الثلج، وبلغ حجم العينة 23 مطلقا من عدة أحياء في الرياض تراوحت أعمارهم من 24 الى 32 سنة خضعوا للمقابلات المعلقة وأستخدم أسلوب المقابلة غير المقننة وطبقت عليهم استمارة الاستبيان، وأستخدم الباحث النظرية الوظيفية.

وبينت نتائج الدراسة أن هناك عددا من الأسباب تؤدي إلى فصل العلاقة الزوجية وهي:

- تضارب رغبات الشباب مع رغبات أسرهم.
- عدم معرفه الطرفين لبعضهم بشكل جيد قبل الزواج.

• عدم تجانس الطرفين فكريا وثقافيا وتباين آرائهم.

30- دراسة هناء فتحي محمد الخولي بعنوان: " دراسة لبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالطلاق المبكر لدى الاناث 2008".

تناولت هذه الدراسة بحث بعض المتغيرات المرتبطة بالطلاق المبكر لدى الاناث، وهدفت إلى التعرف على طبيعة المشكلات الخاصة بالفترة الأولى من الحياة الزوجية والتي تؤدي إلى الطلاق المبكر، وهي دراسة وصفية، تكونت عينة البحث من أربع مجموعات، ثلاث مجموعات من المطلقات والتي تم طلاقهن خلال السنوات الخمسة الأولى من الحياة الزوجية، والتي تتراوح أعمارهم من 20 الى 40 سنة ومجموعة من المتزوجات في نفس المرحلة العمرية.

• المجموعة الأولى: 30 سيدة من المطلقات التي تم طلاقهن خلال العام الأول من الزواج.

• المجموعة الثانية: 30 سيدة تم طلاقهن خلال العامين الثاني والثالث من الزواج.

• المجموعة الثالثة: 30 سيدة من المطلقات التي تم طلاقهن خلال العامين الرابع والخامس من الزواج.

• المجموعة الرابعة: 30 سيدة من المتزوجات حديثا (مدة الحياة الزوجية لا تزيد عن خمس سنوات) وفي نفس المرحلة العمرية.

واستخدمت الباحثة فيها استمارة وصف العينة واعتمدت الباحثة على أساليب الإحصائية وتحليل التباين الاحادي ومعامل الارتباط لبيرسون والمقارنة بين المتوسطات.

وافترضت الباحثة عدة فروض بعضها ارتباطية وأخرى فارقة، وقد أوضحت نتائج تحليل البيانات الدراسة صحة جميع الفروض الموضوعة التي تشير في مجملها إلى تزايد

المشكلات الزوجية خلال العام الأول للزواج، وقد تتفاقم بحيث يصعب على البعض تحملها مما يؤدي الى انهيار الحياة الزوجية، وتبين أن معظم المطلقات الصغيرات التي لم تتعدى مدة حياتهن الزوجية خمس سنوات قد طلبنا الانفصال من الأزواج لتقصيرهن في تحمل مسؤوليتهم، وتدخل أهل الزوجين والتفاعل السلبي بين الزوجين وأن نسبة كبيرة من هؤلاء المتزوجين تواجههم العديد من الصعوبات التي تقف حاجزا في طريق مسيرتهم، مما يضطرهم إلى طلب الطلاق.

وأكدت الباحثة أن التغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية نتيجة العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي في كافة مجالات الحياة والضغوط الاجتماعية والاقتصادية كل هذا من شانه أن يزيد من حالات الطلاق في السنوات الباكرة من الزواج.

وأوجزت الباحثة أسباب المشكلات الزوجية التي قد تكون سببا في حدوث الطلاق المبكر في الاتي:

- التباين الثقافي.
- ضغوط الظروف الاقتصادية.
- غيبة مشاعر المودة والرحمة بين الزوجين.
- الفروق في خصائص الشخصية.

كل هذا من شانه أن يجعل الزوجين في الدين متناقضين الأمر الذي يعجل الطلاق فيما بينهم.

31- دراسة محمود علي ابراهيم بعنوان: "المتغيرات الاجتماعية والثقافية للطلاق المبكر 2008".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات الإجتماعيه والثقافية التي تتشكل من خلالها ثقافة الطلاق المبكر في المجتمع المصري، والتعرف على شكل التغيير الاجتماعي الذي طرأ على هذه الثقافة، وكان وراء تشكلها وتقديم تحليل سوسيولوجي لأهم الأسباب المؤدية لحدوث هذه الظاهرة.

وطبقت الباحثة استمارة الاستبيان على عدد 250 حالة طلاق مبكر اختارتهم الباحثة من سجلات بعض المحاكم مصر الجديدة وحلوان، وتعرفت على بعض الحالات عن طريق الأنترنت ثم أجرت مقابلات معهم وقامت بعمل دراسة الحالة لهم، واعتمدت على طريقة دراسة الحالة واستخدمت الباحثة المنهج التأويلي واستمارة الاستبيان ودليل المقابلة والملاحظة، والعديد من النظريات مثل الصراع التبادل والنسق، وأكدت نتائج الدراسة أن أسباب الطلاق تتمثل في:

- عدم الإشباع الجنسي.
- العامل الاقتصادي.
- امتلاك المطلقات بعض الممتلكات وعدم تقبل الرجل هذا الوضع.
- رفض الزوجة الإنفاق على المنزل أو تقصير الزوج في الإنفاق.

32- دراسة الشيخ واخرون بعنوان: " ظاهره الطلاق في المجتمع المدينة 2013".

هدفت هذه الدراسة تعرف على أسباب ظاهرة الطلاق وأثار مترتبة عليها، والحلول المقترحة لعلاج هذه الظاهرة، وكانت أداة الدراسة استبيانات موزعة على عينة مكونة من 62 مطلقا ومطلقة من مجتمع المدينة المنورة، حيث خرجت بنتائج أهمها: أن أهم الأسباب الاجتماعية للطلاق هي عدم وجود حوار داخل الأسرة بشكل ديمقراطي، وكذلك الزواج المرتب أو المفروض من قبل الأسرة، كما أن من أهم الأسباب الاقتصادية للطلاق يتمثل في بخل الزوج وارتفاع الأسعار وتفشي الغلاء، أما الأسباب الثقافية فتمثلت في مشاهدة

البرامج المنافية للعادات والقيم عبر وسائل الإعلام، أما أهم الأسباب النفسية المؤدية للطلاق، فهي الخيانة الزوجية، وأهم الأسباب الدينية كانت في عدم مراعاة حقوق الزوجين للحقوق والواجبات الزوجية، وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها مساعده المطلقين على التكيف مع الحياة الجديدة بالإضافة إلى إيجاد مؤسسات تعني برعاية الاطفال المطلقين.

ثالثا: استنتاجات عامة وتعقيب على الدراسات السابقة

من خلال العرض المعمق لمختلف الدراسات السابقة حول ظاهرة الطلاق والتي أنجزت في مجتمعات مختلفة غربية منها وعربية والمتباينة من الناحية التاريخية والعرقية والحضارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، تبين أن معظم تلك الدراسات ركزت على الطلاق بصفة عامة وعلى المطلقين والمطلقات في جميع الأعمار وطيلة مدة الزواج.

والملاحظ أن تلك البحوث اشتركت في مجموعة هائلة من العوامل التي ساعدت على تفشي الطلاق داخل المجتمعات، فقد ركزت البحوث الغربية مثلا على دراسة الطلاق وأثاره على الأطفال بينما الدراسات العربية ركزت على المرأة بالدرجة الأولى لكونها العنصر الأساسي والمتضرر الأول من الطلاق، كما اهتمت أغلب الدراسات على معرفة الأسباب الدافعة للطلاق وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، التعليم، والمهنة، الإقامة) وببعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والأوضاع الاقتصادية، وكذلك معرفة العواقب المترتبة على الطلاق، وكان غرض بعض الدراسات المقارنة بين الطلاق في المجتمعات المختلفة، وبعضها ركز على التحولات الاجتماعية والأخلاقية وتأثيرها على تنامي معدلات الطلاق وعلى تغيير دور المرأة ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع، وأخرى اهتمت بالجانب الاقتصادي والمالي للأسرة وتأثيراتها المختلفة في ظاهرة الطلاق، وقد أعادت اهتماما بالغا على خروج المرأة للعمل، ومنها ما ركز على النواحي القانونية والشرعية وحتمية العمل على التشريعات وإصدار القوانين التي تحد من هذه الظاهرة من

جهة، وقوانين تتماشى مع التغيرات الحديثة والسريعة من جهة أخرى، كما ركزت بعض الدراسات على الركن الشرعي والرأي الفقهي وفي ظل التطورات المتسارعة الأخذ بعين الاعتبار بالبعد الزماني والمكاني في عمليات التجديد للتشريعات الدينية.

لم تكتفي الدراسات بوصف حجم ظاهرة الطلاق وتحليلها فقط، بل حاولت الذهاب الى أبعد من ذلك بوضع نماذج علاجية وتقديم اقتراحات مختلفة هدفها الحد من تزايد معدلات الطلاق وما لها من أضرار وخيمة على الأفراد والأسرة والمجتمع.

أما فيما يخص المنهج المتبع، اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على المنهج الوصفي في تحليل وتفسير ظاهره الطلاق، وكان هناك عدد كبير من الدراسات الاستطلاعية وعدد ضئيل من الدراسات المقارنة والإحصائية.

وتبين من الدراسات أن معظمها ركز على المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، فبعضها استخدم المنهج الكمي والأخرى استخدمت المنهج الكيفي ومنها ما استخدم المنهج الكمي والكيفي معا، بالإضافة الى تنوع الأساليب والأدوات المستعملة في جمع المعلومات المراد البحث عنها، فأكثر الدراسات استخدمت استمارة الاستبيان المرسلة ومنها ما استخدم المقابلة والملاحظة واختلفت في مجتمعات الدراسية، فمنها ما اعتمد على دراسة العينة، واخرى ركزت على الدراسات الشاملة، وبعضها ركزت على مجتمعات صغيره (القرية) ومنها من قامت على دراسة المدينة، وأخرى على دراسة الإقليم أو الوطن.

فيما يخص النظريات المتبينة، كان هناك عدد نادر من الدراسات التي أظهرت بشكل واضح نوعا نظرية المعتمد عليها في علاج موضوع الطلاق، كنظريه التبادل الاجتماعي ونظريه البناء والوظيفة.

وأخيرا أشارت نتائج الدراسات السابقة على أن هناك مجموعة كبيرة من العوامل المتشابهة المؤدية إلى انتشار الطلاق داخل تلك المجتمعات رغم اختلاف خصائصها وبيئاتها الاجتماعية، واتفقت على ان للطلاق أسباب عدة يمكن تلخيصها على النحو والتالي:

1) يحدث الطلاق نتيجة عدم التفاهم أو التوافق أو اختلاف الطباع أو سوء العشرة أو غيرها من المشكلات التي سببها الزوجين أنفسهم.

2) يقع الطلاق نتيجة للفروقات بين الزوجين سواء كانت هذه الفروقات في التعليم أو العمل أو العمر أو المكانة الاجتماعية أو العادات والتقاليد أو غير ذلك من عدم التكافؤ في نظرة أحدهما.

3) عمل المرأة واستقلالها المادي يؤدي ذلك أحيانا إلى استسهال طلبها للطلاق وكذلك رفض الزوج لعمل الزوجة قد يدفعها لطلب الطلاق.

4) عدم توافر المسكن المستقل والمعيشة المشتركة مع أهل الزوج وتدخلهم في الحياة الزوجية.

5) يقع الطلاق بسبب الزواج المبكر أو صغر سن الزوجين أو الجهل بأمور الحياة الزوجية.

6) عدم اختيار شريك الحياة باقتناع وزواج الأقارب.

7) المشكلات المالية والفقر وعدم تحمل الزوج المسؤولية المادية.

8) عدم الإنجاب.

9) تغيير مفهوم الزواج وبالتالي مفهوم الطلاق.

10) الهجرة والانفصال بين الزوجين لفتره طويلة.

11) استخدام العنف اللفظي والبدني من طرف الزوج

12) ضعف الوازع الديني.

13) شرب الخمر والإدمان على المخدرات.

14) بطالة الزوجين أو أحدهما.

كما اتفقت هذه الدراسات على الأثار المترتبة على الطلاق على النحو التالي:

- الحرمان من تربيه الأطفال
- هدم الأسرة وتشرد الأبناء
- الصدمات النفسية والتناقضات الاجتماعية للمطلقين والمطلقات
- تعرض المطلقة للمضايقات
- تدهور الأوضاع الاقتصادية للمطلقين والمطلقات.

رابعا: الفجوة والإضافة العلمية

أما الدراسة الحالية فقد استفادت من نتائج الدراسات السابقة والتي كانت تشكل ركنا ضروريا في فهم وادراك هذه الظاهرة المتفاقمة وتزويد الدراسة بإمكانيات ونظرة واسعة، وقدرة كافية لتحليلها من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن للبحث الراهن أن يقدم مساهمة جديدة ومكملة على تلك النتائج المتمثلة في دراسة أسباب الطلاق عند الزواج الأول والذي لم يكن واضحا في الدراسات السابقة، وكما هو معروف الزواج الأول هو حدث سوسيو ديمغرافي حساس للغاية، بالنسبة للأسرة عامة والمرأة خاصة، ودوره المتمثل في البناء والتفاني والعطاء والتضحية والتعاون والصبر، والإنجاب ورعاية الأطفال وتوفير الجو السليم للنمو، والحفاظ على الحياة الزوجية وسعادتها واستمرارها، وأي تقصير في ذلك سيرهق الأسرة ويؤدي إلى حدوث الخلافات والانحلال ويصبح وضع الأسرة منبوذ وغير مقبول اجتماعيا.

الفصل الثاني

الإطار المنهجي للدراسة

أولا الإشكالية

تعرف المجتمعات الحديثة تغيرات جذرية وسريعة في كافة الميادين، من تقدم هائل في الاقتصاد والصناعة والسياسة، وتحضُّر متزايد وكذا ثورات تكنولوجية ضخمة واتصال وتواصل وانتقال الثقافات وخروج المرأة للعمل وتغير الدور الأساسي للأسرة التقليدية، ولم يكن المجتمع الجزائري لينجو من هذه الظاهرة وهو أيضاً يشهد تطوراً اقتصاديا وحركة حياة اجتماعية جديدة لم يسبق لها مثيل، وعلى قدر ما كان لهذا التطور من تقديم تسهيلات كبرى للحصول على وسائل العيش والرَّاحة ورفع من معاناة الحياة التقليدية، على قدر ما كان له من تأثيرات مسَّت الأسرة مباشرة، ولا سيمَا فيما تَخُصُّ عاداتها وتقاليدها و وظيفتها لتصبح ميداناً لبروز التحديات الأسرية والاجتماعية أهمها وأصعبها الطلاق الذي تَحولَّ إلى ظاهرة متفشية جعلت من الأسرة الجزائرية كيانًا هشًّا غير قادر على حماية أفراده من التمزق والانحلال، وأصبحت هذه الظاهرة ترهق الأسرة وتهدِّدُ سلامتها واستقرارها وبالتالي سلامة واستقرار المجتمع كله.

ومنذ السنوات الأولى من الاستقلال عرف الطلاق تطورا، إذ أدلت بعض المعدلات الإحصائية آنذاك أن حالات الطلاق كانت في تطور ملحوظ حيث بلغت في سنة 1962 (9%) ثم صعدت إلى (14%) سنة 1965 وازدادت إلى أن وصلت إلى (20%) سنة 1968.(Farouk BENATIA,1970,87)

– وقد استمرت حالات الطلاق في النمو فعلاً، من سنة إلى أخرى ابتداء من السبعينات، حيث أعلنت بعض الإحصائيات العدلية لحالات الطلاق في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، أنها وصلت إلى 13418 حالة طلاق وهذا من بين 13423 طلب مسجل للطلاق سنة (1971) ، في حين سجل حوالي 16602 حالة طلاق من بين 14705 طلب مسجل للطلاق سنة (1974)، وقد عرفت هذه السنة أن عدد الطلاق فيها قد تجاوز عدد

الطلبات المسجلة له، وفي سنة (1977) سجل حوالي 19052 فرقة من بين 22601 طلب مسجل للطلاق عبر التراب الوطني ، كذلك في نفس السنة تم تسجيل 84000 امرأة مطلقة مقابل 22000 رجل و29200 امرأة في حالة انفصال مقابل 7400 رجل، إذ أن هذا الطلاق المشار إليه كان بموافقة الزوجين ، وفي عام (1980) زاد عدد الطلاق إلى 22096 حالة من بين 25991 طلب مسجل للطلاق، وما يستنتج من هذه الأرقام أن الزيادة في حالة الطلاق مقارنة ما بين سنتي (1960–1980) كانت 15996 حالة طلاق ، حيث كان عدد الطلاق في (1960) يمثل 6100 حالة وأن نسبة الزيادة في الطلاق ما بين سنتي (1971–1980) وصلت الى64,67% (بلحاج العربي، سنة 1994،ص 218–219) ، وكان عدد دعاوي الطلاق المطروحة أمام المحاكم الجزائرية أغلبها قضايا خاصة بالمدن الكبرى الجزائرية.

يظهر أن حالات الطلاق في الجزائر بدأت في الانتشار انطلاقا من المدن الكبرى، ممَّا ألزم القضاء الجزائري من وضع قانون للأسرة بتاريخ: 09 جوان1984، وكان الغرض منه هو الحد من تفشي الطلاق وحصر نشاطه وأثاره، ولكن عجز هذا القانون من إيقاف زحفه رغم أنّه كان الطلاق يخضع لشروط معينة لوقوعه وتحت مراقبة الجهاز القضائي.

أما الأرقام التي ينشرها الديوان الوطني للإحصائيات تشهد على أن الطلاق في تطور مستمر مما كان عليه خاصة بعد تعديل قانون الأسرة الجزائري بتاريخ: 27 فيفري 2005 حيث سجل عام 2005 حوالي (31021) حالة طلاق بالمقابل كان المعدل يساوي (11,10%) أما عام 2009 وصل عدد الطلاق الى (41505) حالة و قد بلغ معدل الطلاق (12,16%) ثم زاد سنة 2013 ليصل الى (57461) حالة طلاق وصار بمعدل (14,81%) بعد ذلك صعد عدد الطلاق الى (62128) حالة وتقدم بمعدل (17,42%)

سنة 2016 ومن ثم تطورت حالات الطلاق سنة 2019 حيث سجل حوالي (65967) حالة وأنتقل معدل الطلاق الى (20,94%).

كما كشف نفس المصدر (ONS) إحصائيات تشهد على أن حالات الزواج عرفت تراجعا مقارنة بحالات الطلاق التي ازدادت في المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الخمس الأخيرة (2015 – 2019) حيث سجل حوالي 369000 حالة زواج في عام 2015 ثم تقلص العدد ليصل الى 315000 حالة سنة 2019، أي ان نسبة الزواج في 2015 كانت (9,24 بألف) ثم انخفضت إلى (7,26 بألف) عام 2019 على عكس الطلاق الذي بلغ حوالي59909 حالة سنة 2015 ثم صعد العدد ليصبح 65967 حالة، بعبارة أخرى كان معدل الطلاق في 2015 (16,23%) ثم تطور ووصل الى (20,94 %) سنة 2019.

كذلك صرحت وزارة العدل هي الاخرى على أن عدد الطلاق تخطى (66000) حالة سنة 2020 من بينها سجل أكثر من (15000) حالة خلع التي كانت بمثابة (13000) حالة سنة 2017 ثم ارتفع عدد الطلاق ليصل إلى (100000) حالة في عام 2021، أما الخلع فقد تجاوز (15.000) حالة ثمّ تفاقمت الظاهرة بشكل رهيب لتصل إلى (44000) حالة طلاق وخلع في السداسي الأول من عام 2022.

– أما فيما يخُصُّ ولاية وهران أدلت الأرقام المسجلة لدى الديوان الوطني للإحصائيات على أن عدد الزواج بلغ (15021) حالة سنة 2016 ثم انخفض إلى (14532) حالة سنة 2017 وأستمر في الهبوط إلى أن وصل إلى (13817) حالة في سنة 2018 كما أشارت أيضا إلى أن عدد الطلاق بلغ (3479) حالة سنة 2016 ثم ارتفع إلى (6392) حالة سنة 2017 من تم عرف انخفاضا طفيفا ليصل إلى (5637) حالة سنة 2018. وبالرغم من

هذا التراجع الطفيف بقيت حالات الطلاق عالية حيث سجلت حوالي (2158) حالة طلاق مقارنة بين سنتي (2016-2018).

كذلك أكدت إحصائيات للحالة المدنية لبلدية وهران على أن عدد الطلاق عرف تزايدا مستمرا حيث سجل حوالي (2193) حالة في سنة 2017 وفي ظرف خمس سنوات تجاوز عدده الضعف ليبلغ (4607) حالة طلاق في سنة 2021.

وانطلاقا من نتائج الدراسات السابقة، ومن خلال أهم ما أستُعرِض من بيانات كمية وإحصائيات من هيئات رسمية، يبدو أن ظاهرة الطلاق أصبحت تشكِّلُ خطرا على المجتمع الجزائري، وذلك بسبب توسع رقعة نشاطها وانتشارها السريع بين مختلف الأجيال والأسر، وهذا ما جعل من ظاهرة الطلاق حافزا وتحديا لدراستها قصد اتخاذ التدابير التي من شأنها التقليص من تفاقم والحد من تفشي هذه الظاهرة، لذلك تتساءل الدراسة الراهنة في طرح الإشكالية التالية: ماهي الأسباب الدافعة إلى حدوث الطلاق في مدينة وهران؟ وما آثاره المرتبة عنه؟

وتتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات الفرعية الموالية:

1-ما هي العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى الطلاق؟

2 -ما هي أثار الطلاق على الأسرة (المطلقة وأولادها)؟

3 -هل يوجد علاقة بين المتغيرات السوسيو ديمغرافية والاقتصادية ووقوع الطلاق؟

ثانياً: الفرضيات

تعد الفرضيات من المراحل الأساسية التي ترتكز عليها منهجية البحث وهي مهمة بالنسبة للباحث، إذ تساعدهُ على معرفة بعض الحقائق التي هو بصدد البحث عنها، وقد

اعتمدت الدراسة على تحديد بعض الفرضيات والتي من خلالها سنحاول تفسير بعض أسباب انتشار الطلاق، ويمكن توضيحها بالترتيب التالي:

الفرضية العامة: التغيرات الهامة والسريعة وانعكاساتها على الأسرة وروابطها

ترتكز الفرضية العامة حول تساؤل هذه الدراسة على محاولة معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في المجتمع الجزائري عامة وفي مدينة وهران خاصة، والمتمثلة في التغيرات الجذرية والشاملة التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، والتي تسببت في إحداث تغيير في الأدوار الأسرية والمهنية التي أدت بدورها إلى ضعف الروابط الزوجية وانحلالها.

الفرضية الأولى: العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لها علاقة في حدوث الطلاق.

العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى الطلاق ويمكن أن تكون من مسبباته، ومن بين المؤشرات التي اعتمدت عليها الدراسة: السن عند الزواج الأول والسن عند طلاق المبحوثات، الزواج ومدته وما يترتب عنه من إنجاب الأولاد خاصة الأطفال القصر، مسكن الزوجية، والمستوى الدراسي وعمل والدخل الشهري للمبحوثات وأزواجهن وغيرها من المتغيرات.

الفرضية الثانية: للطلاق أثار سلبية على الأسرة (المطلقة وأولادها).

يؤدي الطلاق إلى تفكك الروابط الأسرية وبالتالي تجد المطلقة نفسها أمام صعوبات وتحديات جديدة مما يترتب عنه انعكاسات على أطراف الأسرة المنحلة.

الفرضية الثالثة: يوجد علاقة بين المتغيرات السوسيو ديمغرافية والاقتصادية ووقوع الطلاق.

ثالثا: أهداف الدراسة

تطمح هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بغية وضع البحث في إطاره العلمي الصحيح، وتتمثل هذه الأهداف في العناصر المذكورة أدناه:

1) محاولة وصف وتحليل وتفسير ظاهرة الطلاق وقياس مدى حجمها في مدينة وهران وذلك اعتمادا على دراسة ميدانية دون عزلها عن المجتمع الجزائري ككل.

2) معرفة المشاكل والأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى الطلاق من زواج أوّل.

3) معرفة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية خصوصا على المطلقات وأولادهن.

4) إبرَاز العلاقة بين مختلف متغيرات البحث وربطها بمعدلات الطلاق.

5) إضافة دراسة علمية جديدة بغية إثراء البحوث العلمية في هذا الميدان.

رابعا: أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط الأتية:

1) يعتبر الطلاق ظاهرة اجتماعية لكونها تصيب أول وأهم وحدة في المجتمع والتي تتمثل في الأسرة لذلك كان لا بُدَّ من التّعرف على أهم التغيرات التي شهدها الزواج في الجزائر وربطها بالعوامل التي ساهمت في حدوث الطلاق.

2) يؤدي الطلاق إلى ظهور مشاكل داخل المجتمع الجزائري عامة ومدينة وهران خاصة، ولاسيما في السنوات الأخيرة، حيث تزامنت مع ارتفاع معدلات الطلاق بروز مشاكل عدة منها الجرائم وفساد الأخلاق والانحراف وتشرد وضياع النشء الصاعد.

3) يمكن للدراسة أن تستخرج بعض الحقائق العلمية التي يمكن الاستفادة منها والاعتماد عليها في تحليل العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وربطها مع الأسباب المؤدية إلى الطلاق.

4) قد يكون هذا البحث مرجعا يستفيد منه الكثير من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

إن السبب الكامن من وراء اختيار موضوع الطلاق تتجسد في ثلاث نقاط أساسية وهي:

1- **أسباب ذاتية:**

- الميل الشخصي إلى كل المواضيع التي تخص الأسرة وبما أنني إمرأة متزوجة أرى أنني معنية بهذه الظاهرة وأصبح من الضروري التعرف على نوعية المشاكل التي قد تضر أحد أو كل أطراف الأسرة وباستطاعتها دفع العلاقة الزوجية إلى الانحلال والفراق، ويمكن أن يحدث هذا الأمر في أي لحظة من عمر الزواج.

2- **أسباب موضوعية:**

- معرفة الأسباب ومدى أهميتها بالنسبة للأزواج في حل عقدة ارتباطهم دون تريث أو تردد.

- قلة الدراسات سوسيو الديمغرافية الميدانية خاصة في المجتمع الجزائري وقلّة اهتمام الباحثين الجزائريين بهذا الموضوع رغم وعيهم بخطورة الطلاق على الأسرة والمجتمع، والسبب يعود إلى الثقافة المتحفظة للمجتمع والفهم الخاطئ لأعرافه الذي تجعله ينظر إلى الطلاق نظرة دونية، ويبقى الطلاق من المواضيع التي تحتفظ

بالسرية والحيطة أكثر من التفهم والوعي بأنه شرع إلاهي وحق إنساني ومخرج من الضيق والضرر عند استحالة العيش والمعاشرة بين الأزواج.

3- أسباب الحداثة:

- يعد موضوع الطلاق من مواضيع الساعة وحديث الاهتمام خاصة لدى علماء علم الاجتماع، لا يوجد علم اجتماع خاص بالطلاق وإنّمَا لا بُدَّ من ابتكاره من الأساس (CORNEE (Slmoene et Jean, 1990, P.32.)

سادسا: المنهجية المعتمدة في الدراسة

كما هو معروف نقصد بالمنهجية المتبعة في الدراسة هي تلك الأسس والخطوات التي يرتكز عليها الباحث بغية الوصول إلى بعض الحقائق والنتائج العلمية كما تعرف ب: "الطريقة التي يتبعا الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة"(عبد الرزاق جلبي، سنة 1984، ص 24) وعليه فان هذه الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي، وهو أسلوب مجرد يقوم على تحديد أسئلة موضوع البحث والفرضيات لوصف خصائص وطبيعة الظاهرة وكذا نوعية العلاقات المتداخلة الموجودة بين متغيراتها وذلك عن طريق جمع البيانات المختلفة النوعية والكمية الأولية التي تساهم في توفير الكثير من المعلومات الدقيقة والمفصلة حول الظاهرة أو حول عينة من السكان.

سابعا: نوع الدراسات المستخدمة في الدراسة

1- الدراسة النظرية:

تمثلت في الاطلاع على المراجع باختلاف أنواعها والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الطلاق، وقد أفادت الدراسة في جمع المعطيات

حول الطلاق ومن كتابة الجانب النظري، وتدعيم تحليل وتفسير بيانات الدراسة الميدانية.

2-الدراسة الاستطلاعية:

هي دراسة مهمة لاكتشاف النقائص السائدة في الدراسات السابقة، وتعد من الدراسات المكملة للتحليل النظري، وقد اعتمدت عليها الدراسة الميدانية الحالية، وذلك عن طريق لقاء عدد من المطلقات في بعض المكاتب للمحاماة المختصة في قضايا الأسرة ومنها الطلاق، وذلك عن طريق مقابلة بعض المحامين والمحاميات والمطلقات المترددات على هذه المكاتب واستجوابهم حول موضوع الطلاق في مدينة وهران، الأمر الذي سمح لنا بتحديد وكتابة الإشكالية والفرضيات لهذه الدراسة.

ثامنا: مصادر جمع المعطيات

نظراً لأهمية موضوع الطلاق، ارتكزت هذه الدراسة على عدة مصادر لجمع المعطيات حول الطلاق وهي:

8-1 الدراسات النظرية

هي عبارة عن بحوث أولية، تعالج موضوع الطلاق، حيث اعتمد عليها الجانب النظري والمتمثلة في الدراسات السابقة والكتب والمؤلفات والمقالات العلمية، كما ارتكزت على بعض المنشورات التي تصدرها بعض الجهات الرسمية منها: وزارة العدل، والديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والبلدية ومركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة (CIDDEF) كذلك تفحصت الدراسة على بعض المنصات الإلكترونية الموثوقة، وكان هذا الإنتاج الفكري والأعمال العلمية المختلفة مفيدة وقد ساهمت في إثراء الجانب النظري للدراسة.

8-2 الدراسة الميدانية

تعتبر الدراسة الميدانية أسلوبا من أساليب جمع المعطيات عن ظاهرة أو واقع ما، وهي ضرورية لتغطية نقائص الدراسة النظرية وفي نفس الوقت هي مكملة لها.

ووفقا للهدف المحدد لهذه الدراسة والمتمثل في البحث عن الأسباب المؤدية للطلاق وآثاره على الأطراف المنحلة والمجتمع، أُجري هذا العمل الميداني على عينة متكونة من 384 مطلقة من زواج أول، من أوساط اجتماعية واقتصادية وتعليمية مختلفة، ولقد تم لقاؤهن في بعض المكاتب للمحاماة المختصة في قضايا الأسرة والأحوال الشخصية والموزعة على مستوى مدينة وهران.

8-2-1 عينة الدراسة وشروط اختيارها:

نظراً لحساسية موضوع الطلاق، وتماشياً مع الإمكانيات البشرية والمادية والزمنية للدراسة تَمّ استخدام أسلوب العينة بدلاً من أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، وقد وقع الاختيار على عينة قصدية والتي تُعرف بأنها غير عشوائية، وبلغ حجم هذه العينة (384) مطلقة من مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة.

وقد اعتنت الدراسة أثناء اختيارها مفردات العينة (المطلقات) أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- ✓ أن يكون الطلاق من زواج أول
- ✓ أن يكون الطلاق وقع حقيقة بعد الدخول " البناء" للزيجات.
- ✓ أن يكون الطلاق رسميا.

- ✓ أن تكون عينة البحث تمثل جميع الفئات العمرية ومن كل الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، وذلك لمعرفة مدى آثار الطلاق عليها.

8-2-2 المجال المكاني للدراسة الميدانية

اكتفت الدراسة الميدانية على مدينة وهران لِما تشمله من مكاتب للمحاماة المختصة بقضايا الطلاق وتوابعه، واختيرت هــذه المكاتب كمجال مكاني للدراسة لضمان لقاء أفراد العينة دون غيرها، لكون أن مدينة وهران تضم أكبر عدد من المحاكم المختصة في شؤون الأسرة والأحوال الشخصية، كما تعالج أعلى نسبة للطلاق حيث تمثل (80%) بالنسبة إلى ولاية وهران، من ناحية أخرى لسهولة تنقلنا إلى أماكن الدراسة.

8-2-3 المجال الزمني للدراسة الميدانية

لقد واجهت هذه الدراسة صعوبة اختيار مفردات العينة المطلوبة وذلك بسبب فيروس كورونا (كوفيد 19) وهي جائحة عالمية تسببت في إغلاق المؤسسات العمومية والخاصة ومنها مكاتب المحاماة ونتيجة الحجر الصحي المفروض على السّكان، كان عدد المترددين على المكاتب شبه معدوم وقد استمرت هذه الوضعية لمدة زمنية معتبرة (2019، 2020، 2021، 2022)، لذا أنجزت هذه الدراسة الميدانية على فترات زمنية متكررة ومتباعدة واستغرقت الدراسة أكثر من سنتين، ثم بعد ذلك تم تفريغ وتحليل وتفسير بيانات الاستمارات المحصل عليها من خلال استجواب عناصر العينة.

8-2-4 الادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

لقد استخدمت الدراسة أكثر من أداة لجمع البيانات حول الطلاق وهي كالتالي:

أ- المقابلة

المقابلة الحرة تعرف أيضاً بالمقابلة غير القياسية وهي من أدق الأدوات لجمع البيانات، تستعمل خاصة في البحوث الاستكشافية، وقد استخدمت الباحثة المقابلة للحصول على المزيد من المعلومات التي لم تتوفر لديها في الدراسات السابقة والنظرية، بحيث قامت الباحثة بلقاء مباشر مع بعض المحامين والمحاميات، وألقت عليهم مجموعة من الأسئلة لغرض معرفة انطباعاتهم وآرائهم الشخصية والاستفادة من خبرتهم الميدانية حول أسباب الطلاق في المجتمع و مدينة وهران خصوصا بحكم أنهم متخصصين في مجال القانون وقضايا الأسرة والأحوال الشخصية، ومن بين أهم الحجج الأساسية التي قدمها هؤلاء المحامون تمثلت في عدم مسؤولية الرجل و التوجه الجديد نحو نمو الفردية والتحرر و عمل المرأة المأجور وغزو الحياة المادية وانقلاب الأدوار الوظائف بين الأزواج وضعف الوازع الديني وغياب الحوار و دور الأسرة المراقبة، أما القضاة فقد رفضوا رفضا مطلقا لإجراء المقابلة ويعود السبب في ذلك في ضيق وقتهم داخل المحاكم.

ب – استمارة الاستبيان

هي نموذج يقوم الباحث بكتابتها وتعتبر أداة من أدوات البحث العلمي ومن أدق التقنيات الإحصائية للدراسات الكمية والنوعية، تحتوي على سلسلة من الأسئلة الواضحة والمنسقة التي تطرح على المبحوثات للإجابة عليها دون غموض ووفقا للأهداف المطلوبة من البحث العلمي والعملي والفرضيات المنبثقة من الأهداف العامة.

الغرض من استعمال استمارة الاستبيان هو الحصول على أقصى قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة ثم عرضها للدراسة.

وقد صممت استمارة الاستبيان بعد عدة قراءات وملاحظات خلال المقابلات التي أجريت مسبقا واشتملت على (53) سؤالاً مقسما على (06) محاور وهي كالتالي:

- **بيانات أولية تعريفية**

اشتمل هذا المحور على بيانات أولية حول الخصائص الديمغرافية الخاصة بالمطلق والمطلقة كالسن والجنس والمستوى الدراسي والوظيفة والإقامة الزوجية.

- **بيانات عن مرحلة ما قبل الزواج**

إحتوى هذا الجزء على بيانات عن الاختيارات الزواجية، إذا ما كانت من اختيار الأزواج أنفسهم أو من طرف تدخل واختيار الأهل أيضا، وعن نصيب وقيمة المهر المقدم للعروس أثناء زواجها.

- **بيانات عن سكن الزوجين بعد الزواج**

إشملت هذه الفترة على بيانات عن سكن الزوجين بمنزل منفرد أو مشترك مع أهل الزوج غالبًا، ومن قرّر أن يكون السكن مشتركًا، وكيف كانت طبيعة علاقة الزوجة بأهل زوجها، وإذا كانت هذه العلاقة سيئة كيف كان موقف الزوج منها وإلى أي بعد تفضل الزوجة أن تسكن لوحدها حتى ولو كانت لها علاقة طيبة مع أهل زوجها.

- **بيانات عن عمل المرأة قبل وبعد الزواج**

احتوت هذه الفقرة على بيانات حول عمل المرأة قبل زواجها، هل بقيت تـــعمل بعد زواجها، وإذا ما انقطعت عن العمل من كان وراء هذا الانقطاع وما موقفها من ذلك.

- **بيانات عن مرحلة الطلاق**

اشتمل هذا الجزء على بيانات عن طلاق الزوجين، ومن هو الطرف الأول الذي بادر في مطالبة الطلاق، وكم كانت مدة الزواج، وما أسباب طلب فك عقدة الزواج، وهل حاولت الأسرتان أو أحدهما التدخل لإصلاح الوضع ومنع وقوع هذا الطلاق، وكيف تمت جلسات الصلح في المحاكم ومدتها، وكم استغرقت مدة إصدار الحكم بالطلاق.

- **بيانات عن مرحلة ما بعد الطلاق**

احتوى هذا المحور على بيانات عن سكن المبحوثات بعد طلاقهن، وعن نظرة الأهل والأقارب والمجتمع لها، وحضانة أطفالهن، معرفة مدى شغف واستعداد المطلقة لعيش تجربة زواج ثانية، وأخيرا هل ندمت هؤلاء النساء على طلاقهن أو لا وما هي الأسباب المعنية؟

اعتمدت الدراسة الميدانية على برنامج (SPSS،V27) لتحليل البيانات واستخراج الجداول الإحصائية واستقراء النتائج المتحصل عليها.

تاسعا: صعوبات الدراسة

تصدت الدراسة إلى العديد من الصعوبات والتي أعاقت الدراسة منذ البداية ولكن تمكنت الباحثة بعد صمودها وإلحاحها ومثابرتها على التغلب على بعض الصعوبات وأهمها:

1 –اعتراض تام من طرف المحاكم المختصة بقضايا الأسرة والأحوال الشخصية على مساعدنا والتعاون معنا أو إدلالنا بأدنى التفاصيل أو المعلومات الإحصائية لحالات الطلاق بالرغم من أننا قدمنا ملفاً شاملا يتضمن رخصة تصريح لتسهيل مهام البحث العلمي من الجامعة والتي تثبت شخصيتنا ومهنتنا وعلى أننا في صدد إنجار أطروحة الدكتوراه.

2 –نظراً لعدم موافقة الجهات المختصة في المحكمة قطاع العثمانية على إطلاعنا على البيانات الإحصائية لحالات الطلاق بحيث بُرِّر رفضها على أنها ستراسل وزارة العدل

لكونها الجهاز الأول والوحيد الذي يمنح الموافقة وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات وبعد إصرار مستمر من طرفنا تَمّ الرد بالاعتراض كتابيا وعدم القبول.

3 –بعدما استغرقت مراسلة رئيس محكمة وهران لوزارة العدل وقتاً طويلاً ونظرا لهذا التأخير في الرد، استعجلنا وتنقلنا إلى الوزارة، وهناك قدمنا ملفا آخر كافياً يثبت هويتنا ومهنتنا وغرض بحثنا وطلبنا بكل موضوعية على أن يسمح لنا بفحص بعض الملفات وتزويدنا ببيانات إحصائية لحالات الطلاق، كما تعهدنا على إبقاء سرية التفاصيل والمعلومات وعدم إفشائها، وأن يكون استعمالها إلا في إطار ما يسمح به القانون وما يتماشى مع غرض البحث العلمي فقط، لكن رفضت الوزارة طلب الجامعة والدراسة دون إعطائنا أي تفسير لذلك، وتكرر نفس الشيء(سيناريو) مع المحكمة العليا.

4– استغرقت الدراسة الميدانية وقتا طويلا بسبب العديد من الحواجز، أولها تحديد مكان الدراسة، بحيث تعسَّر علينا مقابلة المطلقات في المحاكم لكونها أنها هيئات رسمية كثيفة الحركة بالعمل والانضباط والمراقبة ومن طبيعة مهامها لا تسمح بالتجمعات والانفراد بأفراد العينة والتحقق معهم، أما السبب الثاني يعود إلى سوء الحالة النفسية للمبحوثات من جراء حضورهن في الجلسات والتي غالبا ما تخلق نوعا من التوتر والضغط النفسي والقلق، وتقلب المزاج بسبب استغراق الجلسة وقتا طويلا لكثرة وتنوع الملفات القضائية في اليوم الواحد، وهذا مَا جعل لقاء المعنيات بالدراسة صعبا للغاية، لذا كان لابد من إيجاد مكان آمن والذي تمثل في مكاتب للمحاماة والتي من خلالها تم فعلاً مقابلة واستجواب عينة الدراسة.

5 –كان هناك الكثير من المحاميين الذين رفضوا التعاون والسماح لنا من إجراء استجوابات مع المترددين على مكاتبهم وهذا خشية من ردة فعل الزبائن بسبب حساسية موضوع

الطلاق، حيث أن الأغلبية الساحقة من الحالات كما هو معروف لا تقبل التكلم في أسرارها ولا تقبل التحقيق في مسائل أحوالها الشخصية وحياتها الزوجية خاصة من طرف الرجال.

6 –توصلت الدراسة إلى بعض المكاتب عن طريق معرفتنا الشخصية، مما أدى إلى إطالة وقت العمل الميداني، وتمكنا بأخذ الموافقة على إجراء الدراسة، واتفقنا مع بعض المحامين والمحاميات على كيفية تنفيذ هذا التحقيق الذي استوجب حضور المحامي لإقناع زبائنه على قبول الرد على أسئلة الاستبيان بعدما أن تأكدت المستجيبات بأنه سيتم المحافظة على سرية البيانات التي تم جمعها والمتعلقة بحياتهن الزوجية.

7 –أخذت الدراسة الميدانية أكثر من عامين بسبب جائحة فيروس كورونا كذلك وجود الأغلبية الساحقة من الرجال المطلقين الذين امتنعوا عن الكلام والتواصل، ولم يقبلوا أخذ الاستبيان والرد عليه ورفضوا الحديث معنا نهائيا رغم توسط المحامي ومحاولة إقناعهم بأنها دراسة علمية وأننا لن نقوم بإفشاء أسرار المعلومات التي تجمع عنهم ولن نذكر أسماءهم وعناوين إقامتهم ولن نكشف عن شخصيتهم، وهذا ما جعل عدد حالات المطلقين صعب المنال، مما أدى إلى استبعاد المطلقين الرجال من العينة.

8 –كان هناك عدد من المطلقات أثناء الاستجواب يقمن بتغيير رأيهن ورفضن إكمال ملء استمارة الاستبيان ويطلبن منا إلغاءها دون تقديم أي تفسير لامتناعهن المفاجئ.

9 –في بعض الأحيان كنا نتنقل إلى المكاتب من أجل التحقيق نبقى طوال النهار ننتظر لقاء الحالات التي تنطبق عليها شروط العينة ولكن بدون جدوى.

10 –قلة البيانات الإحصائية حول الطلاق الخاصة بالمجتمع الجزائري، ورفض بعض المصالح منها (المحاكم والديوان الوطني للإحصائيات والحالة المدنية) تزويدنا بالمعلومات الرقمية الدقيقة والمفصلة الخاصة بمدينة وهران وذلك بحجة السرية أو انعدامها.

11–قلة المراجع في التحليل الديمغرافي لظاهرة الطلاق مما أدى إلى امتداد كبير لإنجاز الدراسة وبذل جهد أكبر للحصول على بعض البيانات الكمية.

عاشرا: تحديد مفاهيم الدراسة

1 – الطلاق

- **لغة**

الطلاق لغة يعني الترك أو المفارقة يقال طلق البلاد أي تركها وفارقها، وطلقت القوم أي فارقتهم، تقول طلقت البلاد إذا فارقتها والقوم إذا تركتهم، والطالق من الإبل التي لا قيد ولا عقال عليها. (نصر إسماعيل أبا بكر علي الباري، 2009، ص 299)

- **اصطلاحا**

هو «حل الرابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامة بالحال أو المآل» (مصطفى شلبي، 1989، ص 471) كما عرفه الدكتور بلحاج العربي: «فهو إنهاء الحياة الزوجية في الحال أو المآل، بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو معناها، صراحة أو دلالة» (بلحاج العربي، 1994، ص208) وعرفه الأستاذ بدران أبو العينين بدران أن الطلاق هو رفع قيد الزواج الصحيح في الحال أو المآل بلفظ يُفيد ذلك صراحة أو كناية أو بما يقوم مقام اللفظ من الكناية أو الإشارة ومعنى هذا أن الطلاق يرفع أحكام قيد الزواج الصحيح ويمنع من أحكام الزواج الصحيحة وأثر من الآثار المترتبة عليها. (بدران أو العينين بدران، 302)

- **فقها**

اختلفت تعاريف المذاهب للطلاق على النحو الآتي:

الحنفية

هو «رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص» (نصر سلمان وسعاد سطحي، ص 12)

المالكية

هو «حل العصمة المنعقدة بين الزوجين»، وعرفوه أيضاً: «صفة حكمية ترفع حلية الزوج بزوجته، موجبا تكررها مرتين زيادة على الأولى للتحريم» (المرجع السابق، ص 12)

الشافعية

هو «حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه» أيضا عرفوه أنه: «حل عقدة التزويج فقط» (المرجع السابق، ص 12)

الحنابلة

عرفوه بأنه: «حل قيد النكاح» (المرجع السابق، ص 12).

•اجتماعيا

إنهاء أو انقطاع الرباط الزواجي بين الزوجين، أو إنهاء عقد الزواج حسب الإجراءات الشرعية والقانونية التي يقرها الدين والمجتمع (بلقاسم شتوان، 2010، ص 24)

• التعريف القانوني

عرف قانون الأسرة الجديد الطلاق (بأمر رقم 05 – 02 المؤرخ في 27 فبراير 2005) حل الرابطة الزوجية بالطلاق من خلال المواد المحددة لأشكاله (مولود ديدان، 2006، ص 17، 18، 19)

المادة 48: يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و54 من هذا القانون، مع مراعاة أحكام المادة 49أدناه.

المادة 49: لا يثبت الطلاق إلا بحكم بعد عدة محاولات صلح يجريها القاضي دون أن تتجاوز مدته ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ رفع الدعوى.

المادة 53: يجوز للزوجة أن تطلب التطليق للأسباب التالية:

1-عدم الإنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه ما لم تكن عاملة بإعساره وقت الزواج، مع مراعاة المواد (78، 79، 80) من هذا القانون.
2-العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج.
3-الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر.
4-الحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بشرف الأسرة وتستحيل معها مواصلة العشرة والحياة الزوجية.
5-الغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة.
6-مخالفة الأحكام الواردة في المادة 8 أعلاه.
7-ارتكاب فاحشة مبينة.
8-الشقاق المستمر بين الزوجين.
9-مخالفة الشروط المتفق عليها في عقد الزواج.
10- كل ضرر معتبر شرعا.

المادة 54: يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي.

إذا لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع، يحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة الصداق المثل وقت صدور الحكم.

• **تعريف هيئة الأمم للطلاق**

عرفت هيئة الأمم المتحدة الطلاق بأنه: "حكم قضائي بالتفريق بين الزوجين يعطى الحق لكل منهما بإعادة الزواج حسب القوانين المتبعة في بلد يهما (الشلبي فاهوم، 1992، ص19).

• **تعريف العالم رولان بريسا للطلاق**

عرف العالم الفرنسي Roland Pressat في القاموس الديمغرافية بأنه: «قطع العلاقة الزوجية بحكم العرف والقانون، وهو على ثلاثة أنواع، طلاق عقابي، طلاق في شكل انفصال، طلاق توافقي » (Dictionnaire de démographie, 1979, P.53)

تعريف الإجرائي

فك عقدة النكاح بين زوجين من زواجهما رسمي أول (زواج مسجل في البلدية).

أشكال الطلاق في الجزائر

هناك أربعة أشكال للطلاق في المجتمع الجزائري وهي

1-الطلاق بإرادة الزوج المنفردة (الطلاق التعسفي)

يكون هذا الشكل من حق الزوج لوحده، حيث يخون له كل الصلاحيات المطلقة في فك الرابطة الزواجية، ودون موافقة الطرف الآخر (سناء الخولي، 1979، ص 260).

2-التطليق

فك الرابطة الزوجية بحكم من القضاء (صلاح الدين قورة، 1974، ص 22)، ويفصل فيه بناء على طلب الزوجة، ويتم بأحد حالات المنصوص عليها، والمشترطة من طرف القضاء وهي عشرة حالات التي يمكن أن تكون سببا في استحالة استمرار الحياة بين الزوجين (أحمد الغندور، 1967، ص 87)

3-الطلاق بالتراضي بين الزوجين

يتم هذا النوع من الطلاق برضا وإرادة الزوجين معا، ويتدخل القاضي حتى يتأكد من أن الزوجين يرغبن الإثنين معا في الطلاق دون ضغط أحد على الآخر، وعليه يقوم القاضي بإيقاع وتوقيع طلاقهما وهو الأسهل من ناحية إجراءاته القانونية.

4-الطلاق بالخلع

يقصد به حل العلاقة الزوجية بمبادرة من الزوجة دون موافقة الزوج مقابل عوض مالي تدفعه له، وإذا لم يتفق الزوجين على المبلغ المالي، يتدخل القاضي ليقدر قيمته بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل.

2-مفهوم الزواج

- **لغة**

معناه الاقتران والازدواج، يقال: زوج الشيء، وزوجه إليه أي قرنه به، وتزاوج القوم وازدوجوا أي تزوج بعضهم بعضاً مشاع استعماله باقتران الرجل بالمرأة على سبيل الدوام والاستمرار.

• **اصطلاحاً**

الزواج هو عقد على منفعة أو متعة وهو استمتاع كل من الزوجين بالآخر، وهذا ما اتفق عليه الفقهاء اصطلاحا من خلال الجمع بين تعاريف المذاهب المختلفة، ويمكن تلخيص هذه التعاريف بتعريف جامع وهو ما عرفه به الإمام أبو زهرة بقوله: «هو عقد يُفيد العشرة بين الرّجل والمرأة بما يحقق ما يتقاضاه الطبع الإنساني وتعاونهما مدى الحياة ويُحدد لكَلَيْهما من حقوق وما عليه من واجبات» (محمد أبو زهرة ،1957، 37) .

• **فقها**

هو ملك المتعة أو حلها (تعريف أغلب الفقهاء).

يقول الإمام محمد أبو زهرة هو التناسل وحفظ النوع الإنساني، وأن يجد كل واحد من العاقدين في صاحبه الأنس الروحي وسط متاعب الحياة وشدائدها (المرجع السابق، ص 18، 19).

التعريف الإجرائي

هو اقتران رسمي (مسجل في البلدية) بين رجل وامرأة وفق شروط شرعية وقانونية للزواج.

• **التعريف القانوني**

قانون الأسرة الجزائري المعدل (بأمر رقم 05 – 02 المؤرخ في 27 فبراير 2005) عرف الزواج في المادة 4 من قانون الأسرة بالنص أن: «الزواج هو عقد رضائي يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي، من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب» (مولود ديدان، 2005، ص 4)

• **أركان الزواج**

ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين. (المادة 9 من ق. أ المعدل).

• **شروط عقد الزواج**

يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط التالية (المادة 9 مكرر)

- -أهلية الزواج،
- -الصداق،
- -الولي،
- -شاهدان،
- -انعدام الموانع الشرعية للزواج.

• **المفهوم الديمغرافي**

عدد حالات الزواج خلال سنة معينة بالنسبة لألف ساكن، ولا يمكن عزل مفهوم الزواج عن مجموعة من المفاهيم التي يتحدد من خلالها الفهم الصحيح لظاهرة الزواج – متوسط السن عند الزواج: ويحسب بدءاً من معطيات التعداد السكاني وذلك بالاعتماد على توزيع العزاب حسب الفئات العمرية، وهو يعبر عن المدة المتوسطة التي يقضيها الشخص في العزوبة والتي تنتهي بالزواج قبل سن الخمسين وهي سن العزوبه النهائية.

-العزاب هم الأشخاص الذين لم يسبق لهـــم الزواج مطلقاً.

-العزوبة النهائية «تعبر عن نسبة النّساء الباقيات في حالة عزوبة عن سن الخمسين سنة كاملة»(ALI KOUAOUCI, 1994,P 11) .

ويبقى مؤشر العزوبة النهائية متعلقا بشكل كبير بالنساء لأنه يرتبط بقدرة المرأة على الإنجاب التي غالبا ما تنتهي في الخمسين.

• مفهوم التوافق الزواجي

يتضمن عدة تعاريف وعموما هو يشمل ذلك التحرر والاتفاق النسبي بين الزوج والزوجة على الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما، والمشاركة في الأعمال والأنشطة وتبادل العواطف (سناء الخولي، 1979، ص190).

التوافق الزواجي هو نوع من التفاعل الاجتماعي والإيجابي تبرز مظاهره في عدد من المجالات مثل تحمل المسؤوليات الزوجية، مواجهة المشاكل المادية والاجتماعية، إشباع الرغبات الجنسية، ومن نواتج هذا التوافق يجب أن يتميز الزوجان بعدد من الميزات مثل الإيثار واحترام الطرف الآخر والتفاهم والقدرة على حل المشكلات التي تتصدى لها الحياة الزوجية (الطاهر محمود، 2004، ص 582)

• مفهوم التفكك الأسري

التفكك الأسري هو انهيار الأسرة كوحدة اجتماعية واقتصادية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها نتيجة لفشل أحد أفرادها أو أكثر في القيام بالتزاماته بشكل مرضي (إسماعيل حلمي، 1990، ص 208.).

بعبارة أخرى التفكك الأسري هو رفض التعاون بين أفراد الأسرة وسيادة عمليات التنافس والصراع بين أفرادها (أحمد يحي عبد الحميد، 1998، ص 74).

يعرف أحمد زكي بدوي التفكك الأسري في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية هو اتجاه التفاعل بين الوحدات التي تتكون منها الأسرة ضد المستويات الاجتماعية المقبولة،

بحيث يحول ذلك بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها، والتي لا بد لها من القيام بها لتوفير الاستقرار والتكامل بين أفرادها (أحمد زكي بدوي، 1982، ص 153.).

يقول (وليم جود William Gode) أن التفكك الأسري هو انفصام الوحدة الأسرية وحل أو شرخ بناء الأدوار الاجتماعية عندما يفشل عضو أو أكثر في أداء أدوار مسؤولياتهم بكفاءة (وليم جود، 1968، ص 162).

3-مفهوم الأسرة

تعرف الأسرة أنها: "نتاج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي تظهر وتتطور فيه، بحيث إذا كان هذا المجتمع يمتاز بالثبات امتازت هي الأخرى بذلك، أما إذا كانت في مجتمع متغير أو ثوري تتغير هي الأخرى وفق نمط هذا التغير وظروفه في المجتمع"(Boutefnouchet, 1980,p19).

يعرفها مصطفى الخشاب على أنها من أهم الجماعات الإنسانية وهي الوحدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع (الخشاب، 1981، ص 228)

- **مفهوم الأسرة الممتدة**

تتكون الأسرة الممتدة (العائلة) من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، والأولاد وزوجاتهم وأبنائهم، وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة، والابنة الأرملة ... الخ. وهؤلاء جميعًا يقيمون في نفس المسكن، ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة. (سناء الخولي، المرجع السابق، ص 35)

• **مفهوم الأسرة الزواجية(النووية)**

تعرف بأنها: «مجموعة مكونة من العناصر الأساسية في الأسرة أي الأب والأم والأولاد، ويقيمون في مسكن واحد» (FOULQUIE Paul, 1978,p143).

• **مفهوم قانون الأحوال الشخصية**

المقصود باصطلاح الأحوال الشخصية (Statut personnel) هي الأوضاع التي تكون بين الإنسان وأسرته، وما يترتب على هذه الأوضاع من آثار قانونيه والتزامات معنوية أو مادية. ولم يعرف الفقه الإسلامي هذه التسمية إلا حديثا، حيث أطلق الفقهاء اسم الأحوال الشخصية على نظام الأسرة وأحكامها الحقوقية في مقابلة الأحوال المدنية أو العينية التي تحكم علاقة الإنسان بأفراد المجتمع خارج حدود أسرته (بلحاج العربي،2013، ص 17).

من هنا فإن قانون الأحوال الشخصية في النظام الجزائري يشتمل على المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص أهليتهم والمتعلقة بنظام الأسرة: كالخطبة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهم المتبادل والصداق ونظام الأموال بين الزوجين والطلاق والتطليق والخلع، والنسب وحقوق الأولاد وأحكام المفقود والغائب، الكفالة وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالمواريث والوصايا، وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت (بلحاج العربي، المرجع السابق، ص13).

• **قانون الأسرة الجزائري**

جاء قانون الأسرة الجزائري لينظم الشخص على مستويين إثنين أولهما: تنظيم الشخص في أسرته وثانيها تنظيم الشخص باعتباره فرداً في المجتمع. و من الملاحظ أن قانون الأسرة جاء ليحقق تلك الأسرة المثالية المشبعة بالمفاهيم الدينية والقيم الأخلاقية

والتماسك الاجتماعي، وهذا ما تؤكده المادة الثالثة من قانون الأسرة الجديد التي تنص على أنه : «تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية » لذلك نجد أن المشرع الجزائري يستند على أحكام الشريعة الإسلامية في تنظيم شؤون الأسرة، كما يستمد قانون الأسرة الجزائري أغلب أحكامه من المذاهب الإسلامية الأربعة خاصة المذهب المالكي ، وقد أخذ في بعض الأحكام من غير المذاهب الأربعة. كما اعتمد المشرع الجزائري على بعض القوانين العربية التي سبقته مع شيء من التعديل بما يناسب مصلحة وعرف المجتمع الجزائري (شريقي وبوفر فورة، 2018، ص 5).

ويشمل قانون الأسرة الجزائري على 224 مادة، موزعة على أربعة كتب وهي:

الاحكام العامة: (المواد من 1 إلى 3 مكرر).

- **الكتاب الأول**

الزواج وانحلاله (المواد من 4 إلى 80 تتعلق بأحكام انعقاد الزواج وآثاره من حقوق وواجبات ونسب ومسائل انحلال الزواج من طلاق وتطليق وخلع وكذا آثارها من عدة وحضانة ونفقة.

- **الكتاب الثاني**

النيابة الشرعية (المواد من 82 إلى 225) تخص مسائل الولاية والوصاية والتقديم والحجر والمفقود والغائب والكفالة.

- **الكتاب الثالث**

قضايا الميراث (المواد من 81 إلى 125) تخص مسائل التركات والمواريث.

- **الكتاب الرابع**

التبرعات (المواد من 184 –224) وتشمل مسائل الهبة والوقف والوصية (بلحاج العربي، المرجع السابق، ص 22).

خلاصة

تعرض هذا الفصل إلى أهم النقاط الأساسية النظرية والمتمثلة في تحديد إشكالية وفرضية عامة مصحوبة بمجموعة من الأسئلة والفرضيات الفرعية، وأهداف هذه الدراسة متبوعة بأهمية وأسباب اختيار موضوع الطلاق، والمنهجية المتبعة في الدراسة، وطريقة اختيار عينة البحث الميداني، تقديم أهم الدراسات المعتمدة عليها والأدوات المستخدمة، وبعض المفاهيم الأساسية والصعوبات التي واجهتها الدراسة عموما والدراسة الميدانية خصوصا أثناء التحقيق.

الفصل الثالث

التطور التاريخي للطلاق

تمهيد

الطلاق ظاهرة اجتماعية قديمة حديثة، ظهرت مع ظهور المجتمعات البشرية وعهدها بالزواج، وتعددت صورها وأشكالها ومظاهرها وأسبابها ونتائجها، وتغيرت بتغير الزمان والمكان لها، وقد اختلفت المجتمعات عبر العصور في استعمال الطلاق، والتي كانت تستمد جل تشريعاتها من دياناتها السماوية، فمنها من جعلت الطلاق بإرادة الرجل لوحده، ونادر الطلب بالنسبة للمرأة، ومنها من خصته بالرجل و المرأة معا لكن بشروط وأسباب محددة، ومجتمعات أخرى حرمته تحريما مطلقا و أخرى أباحته لمبررات معينة وحرصت على إبقاء الزواج شكلا (كمال إبراهيم مرسي،1995، ص 273-274)، وبعضها أباحت الطلاق مع الكراهية ونهت على الإقدام عليه إلا للضرورة القصوى يتم بشروط معينة وأسباب محددة أيضا.

1-الطلاق في المجتمعات القديمة

عرفت الشعوب القديمة الطلاق بين الزوجين، ورغم أنه كان في صالح الرجل، والذ ي استخدمه لعقود طويلة للاعتداء على المرأة التي اتهمت على أنها مصدر ال بلية والشر للبشرية فوصفت بالعار منذ ولادتها، لذا كانوا يرون في طلاقها ع يب وفضيحة يخالف

قيمهم وتقاليدهم السائدة آنذاك.

1.1 الطلاق عند السومريين

مارس السومريون في بلاد ما بين النهرين الطلاق، وكان يتم بشروط وكانت العائلة السومرية عائلة أبوية وكان الرجل يفوق المرأة في الحقوق منها الحق في الزواج من امرأة ثانية، ولم تسمح له الشرائع السومرية أن يطلق إلا إذا كانت زوجته عاقرا، أو إذا رفضت القيام بأعمال الأمومة كتربية الأطفال ورعاية المنزل فكانت تُقتل غرقا وتعدم إذا زنت وخانت زوجها، فحين إذا زنا الزوج يمكن الصفح عنه، ولم يكن لأبناء الزنا حقوق شرعية، وإذا تبرأ الآباء منهم، تقوم السلطة بنفيهم من المدينة (ول ديو رانت، 1988، ص 32-33).

2.1 -الطلاق عند البابليون والآشوريين

كان الطلاق لدى البابليون والآشوريون ممارسا في تشريعاتهم المتمثلة في قوانين حمورابي، وأهم ما جاءت به هذه التشريعات فيما يخص الطلاق بين الرجل والمرأة، أنّها أباحت للزوج أن يحل رباط الزواج متى شاء وبدون أي مبررات، وجعلت الطلاق حقا مطلقا لهُ لا يُقيّدُهُ قيداً ولا يخضع لرقابة السلطة العامة، بالمقابل عليه أن يرجع أموال زوجته التي دفعتها له عند زواجهما(صلاح الدين قورة، 1974،ص 17-18)، كما يحق

للزوج أن يطلق زوجته لعدم قدرتها على الإنجاب، مقابل أن يرد لها صداقها، وملزم بالإنفاق عليها، وإذا فضلت الزوجة البقاء في مسكن الزوجية، يجوز للزوج أن يتزوج بامرأة ثانية، لكنها تكون في أدنى منزلة. (جان أمل ريك، 1926، ص 21–22).

أما فيما يخص الطلاق من جانب الزوجة، فلم يكن من حقها أن تطلق زوجها من محض إرادتها أو تطلب الطلاق منه إلا في حالات محدودة وتنحصر في حالة غياب الزوج عن البلاد لمدة طويلة بدون أن يترك لها ما يكفيها من نفقة، فيمكن للزوجة أن تتزوج برجل آخر قادر على التكفل بها و بمصاريفها ورعايتها، أما إذا رجع الزوج الغائب، إستلزم على الزوجة التخلي عن الزوج الثاني وحتى على الأولاد الذين أنجبتهم جراء هذا الزواج، وتعود إلى الزوج الأول، وإذا غاب الزوج وترك للزوجة ما يكفيها من مال و نفقة لا يمكن لها طلب الطلاق أو الزّواج برجلٍ آخر، وإذا قامت بذلك تعامل معاملة الزانية ويجوز للزوج في هذه الحالة أن يتزوج من امرأة أخرى ويستبقي الزوجة الخائنة ويجعل منها آمة وخادمة لَهُ وتُحرم من نفقة زوجها، كما يباح للزوج الإقتران بإمرأة ثانية في حالة ما أصيبت الزوجة بعاهة أو مرض مزمن ولكن لا يحق له تركها وهو مضطر بالتكفل بها طالما هي على قيد الحياة، ولكن إذا لم ترغب الزوجة في البقاء معه فإمكانها أن تتركه بعد إستعادة جهازها.

أما الزوجة يجوز لها أن تطلب الطلاق ولكن بحكم من القاضي وذلك في حالة إرتكاب الزوج أخطاء بالغة كإحتقاره لها أو الحط من شأنها وخيانتها، وفي حالة ما إذا هجرت الزوجة زوجها بدون سبب يتم إعدامها شنقًا، أو يَدُقُ عُنُقَهَا عن طريق قذفها من أَعْلَى البُرج، أيضاً في بعض الحالات يجوز للزوجة أن تتفق مع زوجها على الطلاق مقابل دفع مبلغ من المال له، وإذا قالت الزوجة لزوجها : " لَسْتَ زوجي"، أو " لا تملكني " هنا ينظر القضاء في أمرها ولَهُ يَرجع الفضل في دعواها، وإذا أثبت أن الخطأ من طرف الزوج،

سهل على الزوجة الذهاب إلى دار أهلها بعد أن تستعيد بائنتها، أما إذا إتضح أن الخطأ كان من جانبها ، فإنها تُعاقب بالرمي في الماء(ول ديو رانت، 1988، ص24).

3.1 الطلاق عند المصريين

أمّا المصريين القدامى، فقد كانوا من الأوائل الذين أدركوا أهمية الترابط الأسري، ولهذا الغرض شجعوا الزواج المبكر لدى الشباب بمجرد بلوغهم العمر الذي يسمح بالزواج، وذلك حفاظاً على إستقامة الرجل وعلى حياة الأسرة ، وكانت العائلة في مصر القديمة مرتبطة ومنظمة ولها مكانة سامية وقيمة من الناحية الأخلاقية والسلطة الأبوية، ولم يكن الطلاق يحدث إلا في النادر، إذ لم يظهر إلا إبتداء من عهد الأسرة الحادية والعشرين، وتميزت وتنوعت الحضارة المصرية عن الحضارات الأخرى، ونالت المرأة على عدد من الخصائص ميزتها عن أي امرأة أخرى في المجتمعات والحضارات البشرية، بحيث كان الطلاق من حق الزوج و الزوجة ويتم أيضا باتفاق الطرفين، وفي حالة حدوث الطلاق بإرادة الزوج دون أن تقع الزوجة في الخطأ، كان على الزوج دفع خمسة أضعاف قيمة الصداق .

وفي عقود أخرى، كان الزوج يقدم لتطليقته تعويضات بقيمة الصداق، من أوزان الفضة ومكاييل الغلال من الحنطة والشعير والتمر والزبيب، مضافا إلى ذلك مؤخر الصداق المتمثل في هدية الزواج وقيمتها تكون مسجلة في عقد الزواج، كما يدفع لها مقدار ما يحصل عليه من قيمة الكسب المشترك طوال فترة الزواج وهو ما يعادل ثلث ما يمتلك الزوج خلال فترة زواجهما معا، ولهذه الأسباب كان الرجل المصري يقنع بزوجة واحدة ويتردد كثيرا قبل إقدامه على تطليق زوجته، وغالبا ما كان مطيعا لها لكونها هي أصل الأسرة والحياة، أما في حالة إثبات جريمة الزنا من جانب الزوجة، يحق للزوج أن يطردها من المسكن مقابل خيانتها له وبالتالي لا يمكنها أن تحصل على أي مستحقات، وكانت

تُحاكم وتعاقب جنائيا، أما في حالة أن هذه الزوجة هي التي تريد فك الرابطة الزوجية بنفسها، فإنها تحصل على صداقها كاملا، وتأخذ نصف قيمة الصداق المؤخر «هدية الزواج" والمنصوص عليه في عقد الزواج (ممدوح محمد جاد الدماطي، 2018،ص 252).

4.1 الطلاق عند الهنود

وفي الهند القديمة، كانت شريعة مانو مبنية على الطبقية وغياب العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات والعقوبات، وقد كان قانون مانو يرتبط بكل ما يتعلق بحياة وسلوك الإنسان من الجانب الديني والمدني، حيث قام الملك مانو بتجزئة المجتمع الهندي إلى أربعة طبقات اجتماعية وهي طبقة البراهمة المتمثلة في رجال الدين، طبقة الجنود المعروفة بالمحاربين، ثم طبقة الزراع والتجار والعمال، وأخيراً طبقة المنبوذين الذين لا يجوز معاشرتهم ولا مجاورتهم ولا ملامستهم ولا إقامة الشعائر الدينية أو الاجتماعية معهم.

وقد اختلفت الحقوق باختلاف الطبقات، فكانت الطبقة الأولى تتمتع بكامل الحقوق، والطبقة الثانية ببعض الحقوق، والطبقة الثالثة تكاد أن تكون حقوقها منعدمة، أما الطبقة الرابعة فليس لها أي حق، ويتمثل هذا الاختلاف طبقا لشريعة مانو في السماح لطبقة البراهمة الزواج من أربعة زوجات، وطبقة المحاربين والجنود الحق بالزواج من ثلاث نساء، وطبقة المزارعين والتجار الزواج من إثنتين والعمال يسمح لهم الزواج من واحدة فقط، في حين يمنع التزاوج وتبادل العلاقات بين الطبقات، وكان الرجل إذا أحب الزواج عليه أن يتزوج من طبقته الاجتماعية، ولا يجوز لطبقة أن تتزوج من طبقة أعلى منها أو أدنى منها ، ومن هنا صارت كل طبقة منطوية على نفسها.

وبموجب قانون مانو، كان الزواج إجباري على الرجال والنساء على حد سواء، بحيث كان الرجل الأعزب غير مقبول في المجتمع ولا ينال أي منزلة أو قيمة اجتماعية

إلا بالزواج والخلفة، كما كان لا يباح له الطلاق حتى ولو توفرت مبرراته، لكنه يستطيع الاقتران بامرأة أخرى، يأتي بها وتعيش معه في نفس المنزل الذي تعيش فيه الزوجة الأولى وتحل مكانها.

أما المرأة الهندية فكان القانون يعاملها بشراسة قصوى، حيث كانت تُعد من الطبقة المرفوضة، ولم يكن لها أية مكانة أو اعتبار، وكانت مثل الرقيق يمتلكها الرجل ولا يجوز لها أن تدير شؤون حياتها وفق إرادتها، حتى الأعمال الخاصة بأمور منزلها، وقد ألزم قانون مانو الزوجة أن تكون دائماً ذات مزاج ثابت وحالة نفسية جيدة، وأن تراعي أشغال البيت بكل مهارة، وأن تكون مقتصدة في الإنفاق، ولا تكون متهورة، كما لا يجوز لها التصرف في أموالها، بل أن تكون هي وأملاكها تحت تصرف وملك زوجها، الذي هو بمثابة سيدها وإلاهها.

وباختصار القول، كانت الزوجة محرومة من كل حقوقها في شريعة مانو، ولم يكن لها الحق في طلب الطلاق مهما بلغت درجة الأذى بها وأسبابه لاعتقاد أن الزواج للمرأة هو إجباري ومؤبد، أما إذا مات الزوج، تصبح وضعيتها أسوأ وأصعب، إذ يُحكم عليها بالدفن معه وهي حية أو بالموت حرقا، وإذا لم تُحرق تُنبذ من قبل المجتمع ويكون الحكم عليها حكم الأموات بين الأحياء (عامر غسان فاخوري، 2022).

5.1 الطلاق عند الصينيين

كان الطلاق في التشريعات الصينية مباحا للزوج، سواء لسبب جدي كعقم الزوجة، أو تافه كثرثرتها وطيشها، على عكس الزوجة الصينية التي لم يكن من حقها أن تطلق زوجها حتى ولو احتقرها أو أهانها، وفي حالة عدم قدرتها على الصبر وتحمل المزاج العكر والمعاملة السيئة للزوج، يجوز لها ترك منزل الزوجية لمدة معينة، وتذهب إلى دار

أبيها لتتجنب طلاقها الذي كان يعتبره الصينيون القدامى أسوء وأبشع مصير تنحط فيه المرأة، زد على ذلك أن الصينيين كانوا فلاسفة بطبيعتهم، ومن معتقداتهم يرون الألم على أنه شعور عادي وفعل طبيعي لابد منه وأنه من أمور الحياة العامة.(ول ديورا نت،1988، ص 271).

6.1 الطلاق عند اليهود

أقرت الشريعة اليهودية الطلاق، وجعلته ضمن الأسس الدينية، ولقد كان الطلاق بيد الرجل لوحده، حتى أن بعض رجال الدين قالوا إذا لم تُحسن المرأة طبخ الأكل وغزل الصوف والكتان وخياطة وترقيع الملابس لزوجها وأولادها وغسلها وتنظيف البيت، وزراعة الأرض وطحن الحبوب، أو إذا مشت أمام الناس عارية الرأس أو تكلمت بصوت مرتفع يباح طلاقها، كما منع التشريع اليهودي على المرأة الزواج من خارج العشيرة، حفاظا على نظافة النسل العبري، ولا يجوز للرجل الاقتران من غير نساء اليهود للإبقاء بالثروة داخل العشيرة.

وكان زواج الفتاة يتم برضا الأب ومشاركته في اختيار الزوج لها، وأحياناً يتم تزويج الشاب و الفتاة دون الأخذ برأيهما، ويتكفل الأهل بعقد قران النكاح، وذلك لأن نظام الأسرة كان قائم على السلطة الأبوية، ويبدو أن الزواج كان مثيل الصفقة التي تباع فيها المرأة وتشترى، وتصير هي وأملاكها ملكا لزوجها الذي يخول له الصلاحية المطلقة في التصرف فيها وفي مالها، فحين، كان الرجل يسيئ إلى زوجته كحبّه في الزواج من امرأة تفوقها جمالا، ويلتمس لنفسه أسبابا لفك الرابطة الزوجية، وتتمثل هذه الأسباب في نوعين: النوع الأول: يتعلق بالعيوب الخلقية للزوجة منها: العمش والحول وبخر الفم والنفس والحدب والعرج والعقم، أما النوع الثاني ارتبط بعيوب في الأخلاق منها الوقاحة والثرثرة والوساخة

والشكاسة والعناد والإسراف، ومن أقوى الأسباب التي ألزمت على أن يكون الطلاق واجبا مفروضا غير متروك لإرادة الزوج ثلاث حالات وآنحصرت في :

1- إذا ارتكبت الزوجة فاحشة الزنا.

2- إذا عجزت الزوجة على الإنجاب ودام عقمها 10 سنوات.

3- إذا خرجت الزوجة عن طاعة الزوج وعصت تعاليم الشريعة.

وعند اليهود كانت هناك ثلاث إجراءات يقوم بها الزوج إذا رغب أن يطلق زوجته فعليه:

1- أن يدون ورقة يبرهن فيها طلاق زوجته.

2- أن يسلم زوجته ورقة الطلاق بيده لتكون دليلا على أنه هو الذي أزال بكارتها.

3- أن الورقة بمثابة تسريح يأمر بها الرجل زوجته مغادره بيته.

وتحدث هذه الإجراءات أمام شهود من الشيوخ أو في محكمة شرعية، وذلك للتأكد من أن الإجراءات لا تخالف النصوص الدينية اليهودية، بعدها يقوم ضابط المحكمة بتسجيل الطلاق وتسليمه لكل من الطرفين وثيقة الطلاق، وإذا لم تستلم المرأة على وثيقة طلاقها، لا يجوز لها الزواج، بحيث تنصَ هذه الوثيقة على أنه من حق المطلقة بعد استلامها ورقة الطلاق أن تتزوج من أي رجل ، فحين كانت المرأة ليس لها الحق في أن تطلب الطلاق من الزوج مهما كانت عيوبه، حتى ولو برهنت خيانته وارتكابه جريمة الزنا، وإذا طلق الرجل زوجته يجوز أن يرتبط بها مرة أخرى إذا لم تتزوج في فترة الانفصال من غيره، وإن تزوجت ثم أبغضها الزوج الأخير ثم كتب لها كتاب طلاقها أو مات، لا يستطيع الزوج أن يردها لكون أنها توسخت وتنجست من زواجها الثاني، ولم يكن للزوجة فترة الانتظار

بعد الطلاق (العدة) لإثبات خلو الرحم من الحمل. ومن الملاحظ أن الزوجة عند اليهود قديما لم يكن لها عدة كما هو معروفا في الإسلام (ثروة محمد شلبي، 1996، ص 52).

ولقد منعت الديانة اليهودية الطلاق منعا مطلقا على الرجل الذي كره زوجته وأساء لعرضها بأنها ليست بكرا، ويكون ذلك أمام شيوخ المدينة، فيشارع الزوج من طرف الشيوخ ويعاقبونه بغية تأديبه، ويلزم بدفع غرامة مائة من الفضة وتعطى لأب الزوجة، ولا يستطيع أن يطلقها مدى حياته، كذلك إذا إلتقى رجل فتاة عذراء وغير مخطوبة فأمسكها وهتك شرفها واغتصبها دون رضاها، فرض عليه الزواج بها وأن يدفع غرامة خمسين من الفضة وحرم عليه طلاقها إلى الأبد، أما المرأة فلم يكن لها أي حق سوى المهر المقدم لها أثناء عقد زواجها ولا يمكن لها استرجاعه إلا بعد وفاة زوجها أو طلاقها، وكانت المرأة اليهودية مجبرةعلى تنفيذ أوامر زوجها مهما كانت باعتباره سندها المطلق، وفي المقابل يقدم الرجل لزوجته هبة إضافية وهي قيمة مالية تضاف لها بعد المهر بهدف ضمان حياة كريمة لها بعد وفاته.

كذلك كانت المرأة تشترك مع غيرها من النساء في زوجها تماشيا مع ما كان مباحا من تعدد الزوجات عند اليهود قديما، وكانت الأرملة لا ترث ولا تأخذ شيئا من أملاك زوجها، بل كانت مقيدة حتى بعد موت زوجها حيث تتزوج إكراها من حماها الأعزب، وإن أنجبت منه أبناء ينسبون إلى أخيه المتوفي (صبيحة أوكيل وبلخير بقة، 2022، ص 57)، وإذا لم يكن للمتوفي أخ يرثه، تقترن الأرملة مع أقرب قريب لزوجها المتوفي، والغاية من هذا التشريع هو الحفاظ على إسم الزوج الميت وتركته ونسله.

7.1 الطلاق عند اليونان

زاول اليونانيون القدماء الطلاق، وكان بيد الرجل يستعمله بلا قيد أو شرط ودون إبداء أية مبررات ودون إجراءات، فكان من حق الزوج طرد زوجته من المنزل ومتى شاء من غير سبب، ولكن كان ملزما أن يرجع ضعف قيمه المهر(الدوطة) أو رد المهر مضافا إليه نصف قيمته إلى الزوجة إذا ما أراد الانفصال عنها، ومن الأسباب الشرعية التي تسمح للرجل تطليق زوجته إثنين أولهما: يتمثل في عدم قدرة الزوجة على الخلفة، والعقم يعد سببا كافيا لطلاقها نظرا لكون الزواج غايته الإنجاب، فإذا لم تلد المرأة في عشر سنين الأولى من زواجها، ينفسخ العقد ويقع الطلاق من تلقاء نفسه، وثانيهما يتعلق بالزنا وخيانة وفسوق الزوجات، وإذا تغافل الأزواج عن ذلك، فإن الزواج يتفسخ بقوة القانون(محمد فريد وجدي، ص 132).

بينما يسقط حق المرأة في طلب الطلاق إذا كان الزوج عقيما، ولقد أباح القانون للزوج أن يستنجد بأحد أقاربه ويعرض عليه زوجته للنكاح، والطفل الذي ينجب من جراء هذا الإتصال ينسب إلى الزوج العقيم، أما المرأة اليونانية لم يكن لها الحق أن تلجأ إلى القضاء وتطلب الطلاق ولو كانت هناك أسباب جدية تستدعي إلى ذلك، وظلت الزوجة محرومة من هذا الحق حتى العصر الكلاسيكي، وبعدها أجاز القانون اليوناني لكل من الزوجين الحق في طلب الطلاق إذا ما أدرك أحد الزوجين مرض كالجنون والبرص والجذام، كما أقر الطلاق بالتراضي بين الزوجين في حالة إصابة أحد الأطراف بالعجز الجنسي فيتم ذلك بإعلان رسمي، أما في عهد أفلاطون كان الطلاق معروفا لكنه مكروها وقد تعرض له معظم مفكري اليونان وكافحوه من خلال أفكارهم ومؤلفاتهم، إذ اعتبرها أفلاطون وأرسطو ظاهرة شاذة غير سوية تشكل خطرا على كيان الأسرة والمجتمع، لذا حث على حصره في أضيق الحدود.

8.1 -الطلاق عند الرومان

أقر التشريع الروماني القديم الطلاق واستخدمه في حق الرجل، وفي بعض الحالات أباح الفراق بالتراضي بين الزوجين أو برضا الزوج، كما أجاز هذا التشريع للزوج وحده حق إخراج الزوجة من المسكن من غير سبب، وكانت المرأة ليس لها حق المطالبة بالطلاق، فإذا ما حاولت الانفصال تعرضت للعقاب الشديد، ولقد سار نظام الطلاق عند الرومان على نفس النسق الذي سار عليه نظام الزواج حيث عرف حالات مختلفة باختلاف حالات الزواج، إذ كان الزواج عندهم يتم بثلاث طرق أيضا الحال بالنسبة للطلاق فكان يحدث بثلاث طرق والتي اقتصرت في:

1) زواج ديني، يقع في المعابد بحضور عشر شهود، وكان الطلاق الديني يتم في حفلة دينية تطلب فيها المرأة من زوجها التجرد من ديانته إذا خالف ديانتها.

2) زواج مدني، وفيه يشتري الزوج زوجته، أما الطلاق المدني يقوم الزوج ببيع زوجته لرجل آخر بيعا صوريا بسبب وجوده في مأزق حرج أو عليه دين، ووقت ما ذهب هذا الإحراج ويتخلص منه، يمكن للزوج أن يُعيد شراء زوجته المباعة وإلغاء هذا العقد الصوري.

3) زواج السيادة، يباشر رجل إمرأة لفترة سنة كاملة دون توقف فيكتسب السيادة عليها فتنتقل من بيت أهلها إلى بيته، وبعد مرور تلك السنة يصير سيدا أو زوجا لها، وحتى لا يتمكن الزوج أن يتحصل على السيادة عليها، كان على زوجته المبيت ثلاث ليال متتالية كل سنه خارج مسكن الزوجية، ولكن زال هذا الزواج بالسيادة وتبعاته في العصر العلمي، حيث أباح للزوجة أن تطلب من زوجها الانفصال منه.

ولم يدم الطلاق لدى الرومان على صورة واحدة، بل عرف عدة صور، ومع بداية عصر الإمبراطورية الرومانية، حاول الحكام تقييد الطلاق وألا يسمح به إلا لأسباب قاهره كزنا الزوجة أو محاولة أحد الزوجين الاعتداء على الآخر، أو وجود سبب معقول كالعقم والجنون والعجز الجنسي لكن بدون جدوى، مما أدى إلى تفشي الطلاق في المجتمع الروماني في العصر الأخير من الجمهورية، وقد اتخذ الطلاق أربعه أشكال وهي:

1) الطلاق باتفاق الطرفين ولا تخضع لأي جزاء أو عقاب.

2) طلاق مباح، وتنحصر أهم أسبابه في عقم الزوجة والترهب، وإصابة أحد الزوجين بالجنون أو إذا علمت الزوجة بوفاة زوجها الأسير.

3) طلاق بسبب مشروع، يُوافق عليه القضاء الروماني من أسبابه زنا الزوجة أو معاشرة الزوج لامرأة أجنبيه في دار الزوجة، أو هجر الزوجة لمسكن الزوجية، أو خروجها من المنزل دون علم زوجها، وفي هذه الحالة تقع تبعات الطلاق على من أحدث أسبابه من الزوجين.

4) طلاق بدون سبب مشروع، وهو الطلاق الذي يحدث دون توفر أي سبب من الأسباب السابقة الذكر، ويكون الطلاق صحيحا والمطلق يتصدى فيه لعقوبات مادية ومدنيه تتجلى في فقدان الزوج حقه في الدوطة والهبات الزوجية ودفعه لغرامة مالية قد تصل إلى ربع أمواله، أما العقوبات المدنية تتحدد في حالات مختلفة منها أن الزوجة الزانية تعزل في الدير(مزرعة) ويحكم عليها بالسجن المؤبد وبالتالي تمنع من الزواج مرة أخرى.

ونظرا لتفشي حالات الطلاق عند عامة الناس والحكام على حد سواء بسبب الطمع والمال والجمال والمجون والنساء، وضع التشريع عقوبات متعددة، فالزوج الراغب في الانفصال وجب عليه إعطاء للزوجة وثيقة الطلاق أمام سبعة شهود بالغين من الرومان،

والمرأة إذا ما أرادت الطلاق من زوجها تعرضت للعقاب الصارم، وجاءت بعد ذلك التشريعات الرومانية المتأخرة وجعلت الطلاق من غير قيود.

9.1 الطلاق عند القبائل العربية قبل الإسلام

كان الطلاق معروفا لدى العرب قبل الإسلام وهو من القضايا الهينة بالنسبة لهم، وكانت المرأة في الجاهلية تمسك للاعتداء عليها، فتقابل من زوجها نشوزا أو إعراضا، وتترك أحيانا كالمعلقة، ولقد جعل الجاهليون الطلاق حقا مكتسبا للرجل يستعمله كما شاء، وله الحق في فك عقد الزواج لأتفه الأسباب ودون تحديد عدد محدد للطلقات، وهذا انتقاما من المرأة، وكانت عدة الزوجة بعد الطلاق ما أوشكت على الانتهاء راجعها ثم طلقها بقصد إذلالها، وكان الرجل بعد وقوع الطلاق تسقط جميع حقوقه الشرعية، وكانت من سنن الجاهليين أنه لم يكن لنسائهم عدة تعتدن بها عند الطلاق، وإذا كانت حاملا فإنها تكتم ما في بطنها وتذهب به إلى رجل آخر وتكتم ذلك خوفا من الرجوع إليه(الطبري، ص 271) وبعدها أصبح العرب يطلقون نسائهم ثلاث متفرقة(ابن منظور، 2007)، وأحيانا كانوا يوقعون الثلاث دفعة واحدة (البيهقي، ص 336).

وقد إلتزموا بهذا التفريق فإن طلق الرجل زوجته مرة واحدة فهو أحق الناس بها ويمكن أن يعود إليها إن شاء، وإن طلقها مرتين يبقي الأولى بها كذلك على غيره وباستطاعته الرجوع إليها إن رغب، وإن طلقها ثلاثا انقطع السبيل عنها، فترجع طالق طلاقا بائنا (أحمد الغندور، 1967، ص 25)، ويستحيل على الزوج إسترجاع زوجته مهما أوجد من الأعذار حتى تنكح رجلا آخر، وإن طلقها الثاني بعد ارتباطه، حينئذ يستطيع الزوج الأول الزواج بها مرة ثانية ويكون ذلك بمهر وعقد جديدين، غير أن هذا التصرف كان مذموما لديهم، فأطلقوا عليه إسم التيس المستعار (لحسين بن شيخ آث ملويا، 2013،ص 17).

أما عن طلاق المرأة في الجاهلية، بعض القبائل العربية القديمة جعلت طلب الطلاق خلعا للمرأة الثرية مباحا، وذلك أن تفتدي نفسها بنصيب من مال تدفعه إلى الزوج كتعويض لتخلية سبيلها، وعادة يكون هذا المال بمثابة قيمة الصداق الذي قدمه الزوج، كما كان يحق للبعض منهن الطلاق إذا ما كان من مطالبها المشترطة والمسجلة في عقد الزواج، وأول خلع كان قبل مجيئ الإسلام، هو خلع للأب عامر بن الظرب، الذي زوج ابنته من ابن أخيه المسمى عامر بن الحرث بن الظرب، والذي نفرت منه ابنة عمه لما دخل عليها، فشتكا منها لأبيها، فرد عليه أبوها: "لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك، وقد خلعتها منك بما أعطيتها". ومن خلال ما ذكر، يقول محمد تقي الدين:" من هذه الرواية يتضح أن المرأة في الجاهلية سيدة مكرمة حرة تملك أمر نفسها لا يجبرها أب ولا ولي آخر ولا عادة على ان تكون قرينة لرجل تكرهه"(محمد تقي الدين الهلالي، 1395ه).

كما كان لدى نساء بعض القبائل العربية دون سواها، الحق في تطليق أنفسهن من بعلهن دون عوض(دون خلع)، ولم تكن المرأة حينها بحاجة إلى المصارحة بالطلاق بل كانت تكتفي بتغيير وجهة باب خيمتها، إن كانت من الشرق تحول إلى الغرب(سيد محمود القمني، 2010)، أو تترك مسكن الزوجية وترجع إلى عشيرتها أو تمتنع عن خدمة زوجها، وفي هذه الحالة يفهم الزوج من تلقاء نفسه أن الزوجة ترغب الطلاق منه، وما دل ذلك إلا على أن: "بنات الأشراف والسادة كان لديهن مكانة سامية، فكن يخترن أزواجهن، ويتركونهم إذا أساؤا معاملتهن...فالمرأة لم تكن في الجاهلية مهملة، بل كان لها قدرها عندهم، كما كان لها الكثير من الحرية، فكانت تملك المال وتتصرف فيه كما تشاء."(شوقي ضيف، 2000 ،ص 72-75).

وإستعمل العرب في الجاهلية أنواع أخرى من الطلاق منها "الظهار"وهو أشد أنواع الطلاق تحريما(أحمد الغندور،1967،ص 305-307)، حيث إذا أبغض أحدهم زوجته ولم

يرد بها أن ترتبط بغيره تركها معلقه شبه محرمة، أي لا هي بزوجة ولا بمطلقة، وقد إتخذ الظهار في عصر الجاهلية أشكال متنوعة واستخدم الجاهليون ألفاظا مختلفة لوقوعه، كقول الرجل لزوجته:"أنت علي كظهر أمي أو كفرجها" أو" أنت علي كبطن أختي "أو" أنت علي كفخذ بنتي" وما شابهه ذلك من المصطلحات ،حيث كانت هذه المناطق المشبهة بها من جسم المرأة النظر إليها محرم، فإذا كانت نية الرجل تحريم زوجته تحريما مطلقا، أصبح الطلاق أبديا لا رجعة فيه، وإذا كانت نيته معاقبة الزوجة مع الحرص على إبقائها، لكنه يتمادى في تحريمها كلما انقضت عدة طلاقها، جاء الإسلام وأبطل ذلك، وأكد على أن الزوجة ليست أُما ولا أُختا ولا بنتا حتى تكون محرمة، وأنهى حكم الظهار وأخرج الزوجة من الحرج والغبن والظلم، وأوَجب الكفارة على من ظاهر مرأته، قال المولى عزوجل:" وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذلكم تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ".(سورة المجادلة، الآيات:3 و4) أو إطعام ستين مسكينا، أو عتق رقبة سالمة من العيوب، أو صيام شهرين متتاليتين، كفارة ماحية الذنوب وحامية لعقد النكاح من العبث والمعصية، ويبدو أن الظهار كان متفشيا بين قبائل العرب، وسبب انتشاره التسرع والتهور وعدم ضبط النفس والانفعالات العاطفية التي كانت معروفه عند أهل الجاهلية (جواد علي،2010 ، ص 550).

وهناك نوع آخر من الطلاق لأهل الجاهلية سموه:" الإيلاء" أستخدم لتأديب النساء العاصيات والناشزات على أزواجهن، والإيلاء هو حلف الرجل باليمين على ترك زوجته بصفة نهائية أو لمدة معينة يمكن أن تصل إلى شهور أو سنة أو سنتين أو أكثر، ولما جاء الإسلام حرمه وقلص من تلك المدة وجعل لها حدا لا يتجاوز أربعة أشهر، وأبطل ما فوقها لرفع الضرر والظلم على الزوجة، والإيلاء هو طلاق يتم أيضا بألفاظ خاصة وهو نوعان، الأول هو الإيلاء الصريح، ويقول الرجل فيه لزوجته" والله لا أجامعك" أو لا أقربك" أو"لا أطؤك" والثاني يستخدم الرجل ألفاظا تدل على نية ترك الجماع، فيقول:"والله لا أقرب

فراشك" أو "لا أدخل عليك ولا تجتمع رأسي ورأسك شيء".(جواد علي، المرجع السابق، ص551).

والرجل الذي لم يعاشر زوجته أربعه أشهر ثم راجعها عليه أن يكفر عن حلفه وذلك خير لهما معا، وإن زاد على ذلك فهو حرام، وفاعله آثم لأنه حرم ما أحله الله على نفسه، وإذا انقضت أربعة أشهر وطالبته الزوجة لمعاشرتها ورفض طالبته بالطلاق، وإن لم يقبل فعليها بالتريث والصبر، وإن خرجت من العدة بعد الطلاق ولم يراجعها حرمت عليه إلى الأبد (نورالدين عتر، 1985،ص 19-28)، يقول الله تعالى: "لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ، وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (سورة البقرة،الآيات:226-227).

2- الطلاق في المجتمعات الحديثة

أما المجتمعات الحديثة، أضحى الطلاق فيها أمر عادي ومعروف أكثر لدى الناس مما كان عليه من قبل، ويعود ذلك إلى تلك التغييرات التي طرأت على قوانين الطلاق والتي أتاحت فرص أكثر للمرأة في الحصول عليه بعد أن كان مقصورا على الزوج، مع الحرص على حماية حقوق وواجبات كلا الزوجين والأولاد من الضرر الذي يسببه لهم الطلاق.

1.2 الطلاق عند المسيحيين

لقد كافحت الديانة المسيحية الطلاق وعدته من الأفعال الفاسدة واستنكرته لأنه يدفع إلى خلاص كل الزوجين من الآخر ووقوعهما في الخطيئة، لذا اعتبرته المسيحية من الكبائر كما جاء في إنجيل متى-الإصحاح (6:19):" أما قرأتم أن الذي خلق من البدء خلقهما ذكرا وأنثى، إذا ليسا بعد إثنين بل جسد واحد. فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان

"ومنذ ذلك الحين، تنظر المجتمعات المسيحية إلى الزواج كحدث مقدس ورابطة مؤبدة لاتنتهي إلا بالموت.

غير أن الخلافات الطائفية والمذهبية بين المسيحيين، لا سيما بعد ثورة مارتن لوثر في القرن السادس عشر في ألمانيا، حيث انشقت الكنيسة البروتستانتية عن الكنيسة الكاثوليكية، مما أدى إلى وجود اختلاف وجهات النظر بموضوع الطلاق في المجتمعات المسيحية (مصطفى الخشاب، 1981، ص 237). فالمجتمعات المسيحية التي تحتضن المذهب الكاثوليكي ومنها (إسبانيا، إيطاليا و فرنسا) منعت الطلاق منعا مطلقا، ولا تسمح بالطلاق مهما بلغت أعذاره ولو في حالة الخيانة الزوجية مثلا، حيث لا تعدها المسيحية سببا كافيا لفك الرابطة الزوجية، وكل ما تسمح به في حالة ثبوت علاقة غير شرعية من طرف أحد الزوجين للآخر أو خيانة منهما الإثنين هو التفرقة الجسدية بين الأزواج، أما حبل الزوجية يبقى قائما بينهما من الناحية الشرعية، بحيث لا يمكن لأي طرف منهما أثناء هاذ الانفصال الجسمي أن يعقد أحدهما كتابه على شخص آخر حتى لا يكون هناك تعددا للزواجات وهذا وفقا لتعاليم المسيحية التي تحرم التعدد بأي حال من الأحوال(علي عبد الواحد وافي ،1987،ص 124).

أما المجتمعات المسيحية التي تعتنق بالمذهب البروتستانتي فقد تخلصت نوعا ما من حكم الكنيسة وأقرت الطلاق في حالات محصورة هي: الخيانة الزوجية، والقسوة وحالات الضرر البليغ، والأمراض التناسلية والنفسية، وجنون أحد الزوجين والعقم، وغيرها من الحالات التي لا يؤمل منها الشفاء. ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والتي يختلف نظام الطلاق بين ولاياتها حيث يتأرجح بين السهولة إلى درجة المبالغة فيه والصعوبة الى درجه الحرمان والتعسف والإيذاء، بينما الطلاق في" الدانمارك والسويد" ينفذ عن طريق التفاهم والاتفاق المشترك بين الزوجين، كما يمكن للطلاق أن يطول بسبب تقديم طلب

الطلاق، ولا يحسم فيه إلا بعد مدة زمنية قد تدوم سنة أو أكثر، مثل ما هو واقع في السويد، وسنة ونصف في الدانمارك (محمد عاطف غيث، 1970، ص 225-227).

أما المجتمعات الأرثوذكسية، أجازت هي الأخرى الطلاق، لكنها استوسعت أكثر من البروتستانتية في الأسباب المبيحة لطلب الطلاق والمتمثلة في: فساد الأخلاق، إنحراف السلوك، العيب في أحد الزوجين والغيبة والهجر. ومن هذه المجتمعات الاتحاد السوفياتي ورومانيا مثلا (محمد سلام مذكور، 1968، ص 91).

يبدو أن المجتمعات المسيحية عموما والمتدينة بالمذهب الكاثوليكي خصوصا، قد تلقت مشقة كبيرة وعوائق كثيرة في الامتثال وتطبيق تعاليم الإنجيل بسبب تشددها في أمور الطلاق (علي عبد الواحد وافي، 1987، ص 126) وتحريمه على أطرافه تحريما باتا، متجاهلة في ذلك أن حقيقة الواقع المعاش قد تتعارض مع هذه التعاليم والنصوص الدينية، حيث نجد أن هناك الكثير من الأزواج الكاثوليكيين لم ينجحوا في الحفاظ والاستمرار في حياتهم الزوجية لعدم قدرتهم على تحقيق السعادة المرجوة من الزواج، وفكرة العيش معا تحت سقف واحد أصبحت أمنية مستحيلة التحقيق، وأمام هذه المعضلة والمتمثلة في منع طلب الطلاق لدى الكاثوليكية مهما بلغت درجة الحجج فيه، أدت إلى نشوب وتعدد الخلافات والخصومات والشقاق بين الزوجين، واللجوء إلى العلاقات غير الشرعية والخيانة الزوجية، ولذلك كان جلهم يعانون من الاكتئاب والإحباط السريع والاضطرابات العصبية والنفسية، ووصل بهم الوضع إلى حالات اليأس والتي انتهت بهم إلى الإجرام والانتحار.

وأمام هذا الوضع، ظهرت في الستينيات من القرن الماضي انتفاضات وحركات واسعة من الناس يطالبون من خلالها وبشدة حلول تساندهم من الخروج مما هم فيه من عدم مشروعية الطلاق، ويكون ذلك عن طريق الحد من تدخل وحكم الكنيسة وعزلها عن إدارة مسائل الزواج وإزالة المحرمات المرتبطة بالطلاق.

ومنذ ذلك الحين عرفت المجتمعات المسيحية الغربية تغييرات في محتوى الزواج وبالتالي الطلاق، وأصبح المتزوجون يسعون إلى البحث أكثر فأكثر عن السعادة المرجوة من هذا الزواج، ومن ناحية أخرى، حركة التصنيع والتحضر استدعت خروج المرأة إلى العمل، مما أنتج توزيع جديد في الأدوار والوظائف بين المرأة وزوجها، كما عملت على إنشاء علاقات تحررية بمبدأ المساواة بين الجنسين والتطور وتحقيق الذات والخصوصية و الاستقلال المادي بين الزوجين والأسرة والمجتمع، وعلى هذا الأساس لم تبق المجتمعات المسيحية تنظر إلى الزواج بالنظرة القدسية التقليدية القديمة، بل أصبحت تنظر إليه بنظرة جديدة ومغايرة على أنه عقد اجتماعي مدني عادي يمكن فسخه في أي لحظة من قبل أطرافه، وبهذا يكون الطلاق حل مرخص شرعا وقانونا لإبطال الزواج التعس والفاشل.

وعليه عرف الطلاق تغييرات في تشريعاته من قوانين مانعة إلى قوانين مبيحه له، لكن مع إبقائها متحفظة شيء ما من روح الكنيسة، حيث لا يجوز طلب الطلاق إلا في حالات ضيقة، وبإجراءات صعبة وصارمة، وفحص عميق قد يستغرق الفصل فيه وقت طويل، قد يصل إلى ثلاث سنوات في حالة عدم وجود أطفال، وتطول المدة إلى خمس سنوات في حالة وجود أطفال، وإذا ظهر احتجاج من أحد الزوجين، تمتد المدة إلى سبع سنوات (ANGEL Marc, 1976,P 42-43)، وذلك للتمعن والتأكد من صحة الأسباب لإثبات فيما بعد الطلاق كما هو معروف في أغلب المجتمعات الكاثوليكية (علي عبد الواحد وافي، 1987، ص 124).

يظهر أن الطلاق في المجتمعات المسيحية جاز بثلاث مراحل أساسية بين منعه وإباحته، ففي المرحلة الأولى، حرمت هذه المجتمعات في البداية الطلاق تحريما مطلقا وهذا طبقا لنصوص المسيحية المتشددة والجامدة في قضايا الطلاق، ثم في المرحلة الثانية، ألتزمت الطائفة الكاثوليكية على تحريم الطلاق، بالمقابل أحلت التفرقة الجسدية، وقد حرصت على إبقاء حبل الزوجية قائما شرعا، أما طائفتي البروتستانتية والأرثوذكسية فقد أباحتا الطلاق لحالات محدودة، وأسباب معينة، واختلفت في ممارسته من حيث السعة

والضيق وأما المرحلة الثالثة، أباحت الطائفة الكاثوليكية الطلاق على أن يبقى الزوجين متضررين و منفصلين جسديا، واشترطت وقوعه عندما تستحيل المعاشرة الحسنة بين الطرفين، ولا يتم الفصل فيه إلا باتفاق الزوجين معا، ولأسباب محصورة و جدية.

أما في الوقت المعاصر أصبح كل من الرجل والمرأة يقفان على قدم المساواة لطلب الطلاق، ويكون ذلك بمجرد إثبات استحالة المعاشرة أو عدم التوفيق بين الزوجين أو لأسباب جدية شرعية كانت أو شخصية تافهة ولطلب الطلاق، هناك إجراءات وترتيبات عديدة يجب الاتفاق عليها مثل حضانة الأطفال والنفقة وتقسيم الأملاك والأموال المشتركة وإتباعها عن طريق توكيل محامي لكل طرف، وإذا أختلف الزوجان في هذا الأمر، يجوز للمحكمة أن تتدخل وتنظر إلى أمرهما وأخذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بترتيبات الحضانة والنفقة وتقسيم الأملاك والأموال المشتركة بين الزوجين وبالتالي صون لكل واحد حقوقه وواجباته.

2.2 الطلاق في المجتمعات الإسلامية

جاء الإسلام وأقر الطلاق والأصل فيه الحظر، بمعنى الحرمة أي حرمة الإقبال على تطليق الزوجة وحل رباط الزواج، والغرض من الحظر هو الحفاظ على مكارم الأخلاق، ولكن أباحته الشريعة الإسلامية إلا لمبررات قد تعيق تحقيق الغاية المستهدفة من الزواج والعيش المشترك في ظل هذا الرباط المقدس، وفي هذا الصدد، ظهر فريقين من العلماء واختلفوا في أصل الطلاق، هل هو محظور ولا يجوز إلا عند الحاجة أو هو مباح؟

بناء على هذا الاختلاف نجد الفريق الأول وهم فقهاء الحنفية والحنابلة و بعض المالكية يرون على أن الطلاق في الأصل هو المنع، يقول إمام المذهب الحنفي الكمال ابن الهمام "وسبب الطلاق هو الحاجة إلى خلاص كل الزوجين من الآخر حين تختلف الأخلاق وتعرض البغضاء التي تمنع الزوجين من تحقيق ما أمر الله به من المودة والرحمة والعشرة بالمعروف، كما يقول: "و الأصح حظره إلا لحاجة" (السيواسي الحنفي، 2012) ويقول

الإمام السرخسي "فلا يحل إلا عند الضرورة" (أبوبكر محمد بن أحمد السرخسي، 2018)، ويقول الفقيه إبن عابدين الحنفي:" إذا وجدت الحاجة أبيح الطلاق" بمعنى أنه ممنوع إلا لعلة شرعية تبيحه(ابن عابدين، 2015،ص 426)، وترى المالكية عن ابن العربي أنه:" ينبغي على الرجل أن يوقعه كما قلنا عند الحاجة إليه بشروطه التي بينها الله فيه مفيدا للمنفعة مخلَصا عن المضرة" (أبوبكر بن عبد الله ابن العربي المالكي 1998،ص 3-93)، أما إبن تيمية يرى أن: "الأصل في الطلاق الحظر، وإنما أبيح قدر الحاجة" (ابن تيمية الحراني، 1995).

ثم جاء المذهب الحنبلي ليؤيد الحنفية وبعض المالكية، فيقول:" ويباح عند الحاجة إليه لضرره بالمقام على النكاح، فيباح له رفع الضرر"(ابن مفلح الحنبلي، 2000)، كذلك آزر جمهور كبير من العلماء والباحثين المعاصرين الرأي الأول من بينهم العلامة محمد أبو زهرة إذ قال:" والحق أن الأصل هو الحظر، ولا يباح إلا لحاجة"(محمد أبو زهرة،1950 ص285)، وقال العالم عتر:" والحاصل أن المختار هو أن الأصل في الطلاق الكراهة"(نورالدين عتر الحسني، 1983، ص 41).

وقد استدل فقهاء هذا الرأي من السنة الشريفة وأحاديث نبوية كثيرة منها: (أبغض الحلال إلى الله الطلاق) أيضا :(لا تطلقوا النساء إلا من ريبة فإن الله لا يحب الذواقين والذواقات) وحديث آخر: (أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة). في حين إذا وقع الطلاق بلا سبب، أي لم يكن فيه حاجة شرعية، يصبح طيشا وفسادا ومجرد كفر بنعمة الزواج والعشرة وإلحاق الضرر بالزوجة وأهلها وأولادها، ولهذا قال تعالى:" فإن أطعْنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا" (سورة النساء، الآية:34) أي إذا أطاعت المرأة زوجها فيما يرضي الله، فلا تعلوا أيها الرجال على زوجاتكم وتطلبوا الفراق، وعلى هذا المبدأ يتم حماية الزوجين من العبث والإساءة بلا سبب.

أما رأي الفريق الثاني، اتفق فقهاء الشافعية وبعض المالكية على أن الأصل في الطلاق الإباحة، قال القرطبي:" دل الكتاب والسنة و إجماع الأمة على أن الطلاق مباح

غير محظور"(القرطبي، 2006)، وقد استمد الفقهاء الدليل على مشروعية الطلاق من القرآن لقوله تعالى: "الطلاق مرتان"(سورة البقرة، الآية 229)، وقوله:" لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة"(سورة البقرة الآية 236)، وقول الله تعالى في كتابه العزيز:" يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة إتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، و تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا"(سورة الطلاق، الآية 1).

ومن السنة النبوية، قال الشافعي في كتابه الأم:" إن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها، وطلق سودة بنت زمعة ثم راجعها، وهو أكبر دليل على أن الطلاق في ذاته مباح"(محمد إبن إدريس الشافعي، 2017)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أن النبي طلق حفصة ثم راجعها وفي حديثه هذا يثبت على أن الطلاق مرخص للزوج من دون كراهة وضغينة، وخير دليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم يصنع ما هو مسموح من غير كراهة وهذا لا يخالف قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" (الإمام الشافعي، 2007) والمقصود بأبغظ الحلال هو النهي عن إيقاع الطلاق دون تحريمه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أيضا:" إن شاء أمسك وإن شاء طلق" وهذا الحديث دل كذلك على أنه لا إثم في الطلاق بدون سبب لكنه مكروه بغرض حصر استعماله الباطل في حق أحدهما أو كلاهما، وعلى أن يكون الحل الأخير إذا دعت إليه حاجة قوية كاستحالة العشرة واشتداد النفور والكراهية بين الزوجين.

جاءت الشريعة الإسلامية وحثث كغيرها من الشرائع السماوية على الزواج، وجعلت له نصوص وضوابط تنظمه وتحفظه وتحكمه، ورفعت من شأنه على أن يكون عقدا أبديا، أقرته للدوام والاستقرار، غير أن الحياة الزوجية في الواقع قد تعرف في أي لحظة تقلبات لعدم استقرار ظروفها وأحوالها المعيشية، فتصاب بأزمات مالية ومادية ومعنوية حادة غير متوقعة، ومشاكل صعبة قد تدفع أطرافها إلى التنافر والعداوة تجعلها غير قادرة على إبقاء

شريط المودة قائم نتيجة ما يظهر بين الزوجين من شجارات وخصومات وسوء المعاملة بالمعروف، واستحالة العشرة بينهما ويتعذر عليهما أن يقيما حدود الله وحقوق الزوجية.

ولهذا شرع الإسلام الطلاق لمنع الظلم بين الزوجين ولرفع الغبن والضرر عنهما وجعله كمخرج نهائي وحل منصف وعادل لهما، وهذا لما تستنفد كل أساليب العلاج وتفشل عن ترميم ما فسد في العلاقة الزوجية، وهو حق ملكه الإسلام في الغالب للرجل لتحكمه في مشاعره وعواطفه وانفعالاته، وأباحه للزوجة إذا أساء الزوج معاملتها، ولم يصن لها كرامتها، أو لم ينفق عليها وعلى أولادها، أو إذا تضررت منه بمرض معدي، أو طال غيابه عنها بدون مبرر شرعي، كما هو حق لهما معا إذا اتحدا على حل حبل الزوجية (عبد الرحمان الصابوني، 1983).

أيضا للقضاء سلطة في تخليص الزوجة من استبداد وظلم الزوج، وتخليص الزوج من الزوجة التي لا تمتثل لطاعة أوامره وتمتنع عن نواهيه، والتي لا تحفظ له ماله وعرضه في حضوره وغيابه والتي لا تقوم بواجباتها الشرعية والأسرية، وبهذا يكون الإسلام قد صان لكل من الزوج والزوجة مصلحته المشروعة (بلحاج العربي، 1994، ص 215)، في المقابل أوصى الإسلام كلا من الزوجين تجنب الطلاق قدر المستطاع ونهى على الإقدام عليه إلا عند تفاقم الأوضاع واشتداد الخلاف بينهما، ولما تصبح كل سبل الإصلاح مسدودة.

خلاصة

وما يستخلص من الطلاق عبر العصور، أنه معظم المجتمعات القديمة شرعت الطلاق، لكنها اختلفت في كيفية الأخذ به، فمنها وهي الأقلية من جعلته من حق المرأة، وأخرى جعلته يخضع لمبدأ التحكيم والرضا المتبادل وفقا ما تتطلبه ظروف الزوجين أو ظروف أحدهما مع وضع قيود له وحصر أسبابه، غير أن غالبية المجتمعات أباحته للرجل وجعلته من غير قيد ولا شرط، وأعطت له كل الحجج لإيذاء المرأة وإهانتها، والحق المطلق في إيقاع الطلاق والسطو والسيطرة عليها وعلى أملاكها ، عكس المرأة التي نزع منها حق فك الرابطة الزوجية ، ولم يسمح لها لسنين طويلة طلب الطلاق من زوجها مهما بلغ الضر والظلم بها، وبقيت المرأة على هذا الحال إلى غاية أواخر العصور القديمة حيث تمكنت من اكتساب حق الطلاق، ولكن لأسباب محصورة ومحددة شرعا.

أما في المجتمعات الحديثة، أولها الغربية، أصبح الطلاق مسموحا وهو يمارس مدنيا على نطاق واسع، لكنه في الديانة المسيحية هو استثنائي، لا يتم إلا بعد اتفاق الزوجين معا، كما أنها لا تسمح لأي ظرف من الظروف الطلاق بالإرادة المنفردة (محمد سلام مدكور، 1968، ص 91)، ولا تبيح بفك الرابطة الزوجية إلا بعد إثبات أن أحد الزوجين قد تخلى عن العقيدة المسيحية واستبدلها بأخرى أو في حالة إثبات جريمة الزنا أو الخيانة الزوجية بين الزوجين.

وفيما يخص المجتمعات الإسلامية، فقد أجمع علماء الأمة الإسلامية على مر العصور إلى يومنا هذا على إجازة الطلاق، إذ طلق الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن بعده طلق العديد من الصحابة و التابعين، ولم ينكر أحد هذه الإباحة لكن ثبت النهى عنه في الشريعة الإسلامية والسنة النبوية، ولا ينبغي التساهل فيه، وإيقاعه لا يكون إلا لحجج جدية وشرعية، وذلك لما له من أضرار ونتائج وخيمة ترجع على المطلقين والمطلقات والأبناء، وبمعنى آخر، الطلاق في الإسلام هو أيضا تشريع استثنائي ويقتضي استخدامه إلا عند الحاجة، وذلك لمصلحة كل من الأسرة نفسها، ومن تم المجتمع ككل.

الفصل الرابع

واقع الزواج والطلاق في الجزائر

أولا – واقع الزواج في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية

إن نظام الزواج له علاقة وطيدة بنظام الطلاق، فلولا الأول لما وجد الثاني، وفي الواقع تؤكد الكثير من الدراسات على أن التغيرات الكبرى التي حدثت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقانوني وغيرها في المجتمعات عامة والمجتمع الجزائري خاصة والتي بدأت منذ منتصف القرن الماضي، قد أثرت وبدرجة قوية على نظام الأسرة التي هي عماد المجتمع، حيث أحدثت تحولات في تركيبها وشكلها و في أدوار أعضائها وأدخلت مفاهيم مغايرة ومعايير وقيم اجتماعية جديدة خاصة في الآداب العامة المقترنة بنظامي الزواج والطلاق والتي ترتب عنها فيما بعد أثار وخيمة وعديدة أهمها إضعاف الروابط الزوجية والأسرية و من تم روابط المجتمع.

لذا اعتمدت الدراسة الحالية على تسليط الضوء أولا على أهم التطورات الخاصة بنمو السكان والخصوبة ومن تم عرض صورة مختصرة عن واقع الزواج وتطوره في الجزائر وعلاقته بواقع الطلاق وانتشاره من خلال تقديم بعض الإحصائيات الوطنية ومختلف المؤشرات الخاصة بهما.

1- تطور نمو السكان وفق التعدادات العامة للجزائر من 1966 إلى 2023

عرف عدد السكان في الجزائر نموا سريعا كما ظهر من خلال التعدادات المنجزة في الجزائر، فبعد الاستقلال كان عدد السكان 12096 مليون نسمة في تعداد 1966، ثم ازداد ليصل إلى 16948 مليون نسمة في تعداد 1977، بنمو قدر ب (4 ملايين و852 ألف نسمة) ما بين 1966 – 1977، ثم تحول ليصل إلى 23050 مليون نسمة في تعداد 1987 بنمو قدر ب (6 ملايين و102 ألف نسمة) ما بين 1977 – 1987، ثم ارتفع ليصل حجم السكان إلى 29292 مليون نسمة في تعداد 1998 بنمو قدر ب (6 ملايين و242 ألف نسمة) ما بين 1987 – 1998، ثم انتقل العدد ليبلغ 34080 مليون نسمة في تعداد 2008 بزيادة قدرها (4 ملايين و788 ألف نسمة) ما بين 1998 – 2008. وحسب ما جاء في

تقرير للديوان الوطني للإحصائيات (ONS) أن عدد سكان الجزائر بلغ 46700000 مليون نسمة في نهاية عام 2023 بزيادة قدرها (12مليون و620 ألف نسمة) ما بين 2008 –2023، كما سجل ارتفاع في متوسط العمر إذ بلغ 79،6 بالمئة، بمعدل 78،2 عاما لدى الرجال و81 سنة لدى النساء، بعد أن عرف ركود فترة جائحة كورونا، ومن بين العوامل التي ساهمت في هذا النمو السريع البرامج التنموية والإصلاحات المنجزة بعد الاستقلال، والتي عملت على تحسين المستوى التعليمي والأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية للسكان.

2- تطور معدل النمو السكاني في الجزائر من 2001 إلى 2023

حسب المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات المقدمة في (الديمغرافيا الجزائرية، سنة 2020، ص 5) والتقرير الإحصائي لنفس الجهة لسنة 2023، توضح أن معدل النمو السكاني في الجزائر مر بثلاث مراحل من التطور تمثلت فيما يلي:

أ –المرحلة الأولى الممتدة بين (2001 –2009): تميزت هذه المرحلة باستقرار شبه ثابت، حيث كان معدل النمو يقدر ب: 1،55 بالمائة عام 2001 ليصل إلى 1،96 بالمائة عام 2009. إرتفع المعدل بفارق قدر ب: 0،41 بالمائة بسبب أنها كانت بداية ارتفاع عدد الولادات.

ب –المرحلة الثانية الممتدة بين (2010 –2017): عرف معدل النمو للسكان في هذه الفترة الزمنية ارتفاعا مرئي بشكل واضح، حيث سجل 2،03 بالمائة عام 2010 ليبلغ 2،09 بالمائة عام 2017. قد تزايد هذا المعدل ب: 0،06 بالمائة بسبب ارتفاع الولادات أيضا.

ج –المرحلة الثالثة الممتدة بين (2018 – 2023): تميزت هذه المرحلة بانخفاض معدل النمو السكاني، حيث قدر ب: 1،99 بالمائة عام 2018 ليصل إلى 1،52 بالمائة عام

2023، بينما تراجع هذا المعدل ب: 0،47 بالمائة مقارنة بعام 2018 بسبب الهجرة وارتفاع عدد الوفيات إبان جائحة كورونا لعام 2019.

3 – تطور المؤشر التركيبي للخصوبة العامة في الجزائر من 1966 إلى2020

يمثل العدد الإجمالي من المواليد الأحياء الذين يمكن أن تنجبهم كل امرأة خلال حياتها الإنجابية والممتدة ما بين (15 –49) سنة على أن تبقى هذه المرأة على قيد الحياة طول هذه الفترة.

الجدول رقم (03): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة العامة في الجزائر ما بين 1960 و2019

السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر	السنة	المؤشر
1960	7،3	1982	6،4	1998	2،67	2008	2،8	2014	3
1962	7،4	1985	6،24	2000	2،4	2009	2،8	2015	3،1
1966	7،4	1986	5،5	2002	2،5	2010	2،9	2016	3،1
1970	7،9	1990	4،61	2003	2،5	2011	2،9	2017	3
1977	7،4	1992	4،4	2005	2،5	2012	3	2018	3
1980	7،1	1995	4	2006	2،3	2013	2،9	2019	3

المصدر: Démographie Algérienne,2019

تجدر الإشارة أولا وقبل كل شيء إلى أن مؤشر التركيبي للخصوبة العامة في الجزائر ومع بداية الستينيات شهد ارتفاع ملحوظ، حيث كان يقدر بنحو: 7،3 أطفال لكل امرأة عام 1960 وظل هذا الارتفاع شبه مستقر طيلة سنتي 1962حتى 1966 بمعدل قدر بنحو7،4 أطفال للمرأة الواحدة، ولم يتوقف المؤشر في الصعود ليبلغ 8 أطفال لكل امرأة سنة 1970، وبقي مرتفعا طيلة السبعينيات التي عرفت بانفجار في عدد الولادات و تعود الأسباب إلى

رغبة الشعب الجزائري في تعويض عدد الأشخاص الذين ماتوا أثناء حرب التحرير الوطني، وإلى ارتفاع نسبة الجهل والأمية لدى السكان، ولكن في الفترة الممتدة ما بين1982 إلى غاية 1995 بدأ معدل الخصوبة في الانخفاض، حيث قدر ب: 6،4 أطفال لكل امرأة عام 1982 ومن تم بلغ 4 أطفال لكل امرأة عام 1995، وقد كان تطبيق برنامج التخطيط العائلي المتمثل في برنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي (PNMCD1983) من طرف الحكومة من أهم الحوافز التي ساعدت على خفض معدل الخصوبة، ثم زاد في التراجع ليصل إلى2،67 طفل للمرأة الواحدة عام 1998 وأستمر في الانخفاض بشكل ملفت للنظر ليبلغ 2،3 طفل للمرأة الواحدة سنة 2006، ويعود هذا الانخفاض إلى التراكمات الناتجة عن تللك الظروف والتحولات التي شهدتها الجزائر منها عدم استقرار سوق المحروقات الذي يعتبر المصدر الأول وشبه الوحيد في تأمين الموارد المالية من العملة الصعبة للجزائر، حيث عرف عدة أزمات تمثلت في انخفاض حاد في أسعار النفط على غرار أزمة (1986، 1997، 2008 و2015) والذي أثر على الاقتصاد الجزائري وعلى سياسة إنفاقها الحكومي التي تميزت بعدم قدرتها على تأمين أجور ورواتب العمال ودعم الاستهلاك العام للسكان، مما ترتب عن ذلك تزايد في البطالة والفقر والأمراض وأزمة السكن وارتفاع في معدل الوفيات عند الفئات الشابة، وغزو المرأة الكبير لميدان العمل مما أدى إلى تأخر سن الزواج و الامتناع عنة من طرف الجنسين، فكل هذه النتائج أثرت بدورها على السلوك الإنجابي للأزواج وبفضل التعليم والتطورات المستحدثة والمواكبة للعصرنة، توعى الأزواج على ضرورة تنظيم أسرة ضمن إمكانياتهم الاقتصادية وأوضاعهم الاجتماعية، بعدها ارتفع مؤشر الخصوبة قليلا ليصل إلى 2،8 طفل للمرأة الواحدة في تعداد 2008 وظل شبه ثابت إلى غاية 2011 بمعدل قدر ب: 2،9 طفل للمرأة الواحدة، ثم أرتفع ليصل إلى: 3 أطفال للمرأة الواحدة عام 2012 نتيجة ارتفاع في معدلات متوسط الولادات، ثم تراجع قليلا ليبلغ 2،9 طفل للمرأة الواحدة عام 2013، وابتداء من 2014

إلى غاية 2019 سجل مؤشر الخصوبة ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 3 أطفال للمرأة الواحدة، ثم سجل انخفاض قدر ب: 2،9 طفل لكل امرأة سنة 2020 (Démographie Algérienne,N949,2020,p5).

ثانيا- الزواجية وأهميتها

الزواجية هي ظاهرة ديمغرافية، الحدث فيها يسمى الزواج وهو أساس لكل منتوج ديمغرافي (G.ZHozle,1997,p147) والإطار الشرعي والملائم الذي يضبط الغريزة الجنسية بين شخصين ذكر وأنثى واقتران اجتماعي يجمعهما على سبيل الدوام والاستقرار، لتكوين أسرة (بلحاج العربي،1999،ص 29) وإنجاب وتنشئة الأطفال تنشئة صالحة وفق ما تنص عليه قوانين المجتمع ويخضع لمعايير وعادات وقيم تقوم بتحديد المهام والوظائف لكل طرف فتترتب عنه حقوق وواجبات، أيضا يضم الاقتران غير الشرعي، والطلاق هو زوال هذا الزواج ومفكك للروابط الزوجية والأسرية ومضيع للأبناء ومهدم للكيان الاجتماعي كله ، وهنا تكمن أهمية الزواج في تكوين أسرة وبناء مجتمع وضمان وجوده واستمراريته.

1-تطور عدد الزيجات في الجزائر من 2001 إلى2020

شهد الزواج في الجزائر تغيرات كبيرة ومر بمرحلتين، الأولى عرف فيها ارتفاع والثانية انخفاض متواصل، وذلك نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تعيشها الجزائر والتي أثرت بشكل ملحوظ على مجموعة من المتغيرات المؤثرة في الزواج ومستوياته.

الجدول رقم (04): تطور عدد الزيجات ومعدلاتها في الجزائر من 2001 إلى 2020

السنوات	عدد الزيجات (بالألاف)	معدل الخام للزواجية (‰)
2001	194	6،29
2002	219	6،97
2003	240	7،55
2004	268	8،27
2005	279.5	8،50
2006	295	8،82
2007	325	9،55
2008	331	9،58
2009	341	9،66
2010	345	9،58
2011	369	10،05
2012	371	9،90
2013	388	10،13
2014	386	9،88
2015	369	9،24
2016	357	8،73
2017	340	8،14
2018	332	7،79
2019	315	7،26
2020	283	6،41

المصدر:8-Démographie Algérienne, 2019, pp 6
Démographie Algérienne, 2020, pp 5-7

من خلال الجدول أعلاه، تبين أن عدد الزيجات المسجلة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 إلى 2020، مرت بمرحلتين مهمتين، المرحلة الأولى تميزت بارتفاع واضح دام لمدة 12 سنة متعاقبة ما بين 2001 إلى غاية 2013، حيث تم تسجيل 194000 حالة زواج عام 2001، وازداد العدد ليبلغ 279500 زيجة عام 2005 والتي فيها تم تعديل قانون الأسرة الجزائري، بعدها استمر عدد حالات الزواج في الصعود من سنة إلى سنة ليبلغ حوالي 345000 زيجة عام 2010، وواصل ارتفاعه ليصل عدده إلى 388000

حالة زواج سنة 2013، وكانت هذه السنة تعرف بالذروة للزيجات، ثم تراجع عدد الزيجات ليبلغ 386000 حالة عام 2014 و كانت هذه السنة هي بداية المرحلة الثانية والتي تميزت بانخفاض في عدد الزيجات، إذ وصل حجمها إلى 340000 حالة سنة 2017، ثم سجل حوالي 315000 زيجة سنة 2019 ، واستمر الزواج في التراجع بشكل ملفت للنظر ليصل إلى 283000 زيجة مسجلة في عام 2020، ثم عاد العدد ليرتفع ويسجل حوالي 315000 زيجة سنة 2021، لينخفض مجددا ويسجل 279000 حالة زواج سنة 2023.

والملاحظ أن حالات الزيجات في الجزائر شهدت مرحلة ارتفاع قدرت ب 194000 زيجة ما بين 2001 و2013، ومرحلة انخفاض امتد ما بين 2014 و2023، وقدر ب 107000 زيجة.

من بين العوامل المفسرة لتراجع الزواج، يعود إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2015، والتي كان لها انعكاسات على الاقتصاد الوطني والمتمثل في انخفاض عائدات المحروقات، مما دفع بالحكومة الجزائية على إنتهاج سياسة التقشف مع إيقاف مؤقتا بعض المشاريع التنموية الاجتماعية الخاصة بالسكان، كما أن التعديلات التي طرأت على قانون الأسرة الجزائري والتي ساهمت على إعطاء أكثر حرية للنساء في طلب الطلاق وتسهيل في شروط إيقاعه، مما أدى إلى تفاقم نسب الطلاق داخل المجتمع بالمقابل زرع خوف كبير لدى الشباب وامتناعهم عن الزواج.

غير أن تحليل الأرقام المطلقة للزيجات لا يخبرنا بطريقة مفصلة ودقيقة عن تطور الحقيقي لظاهرة الزواج، لذا كان من الضروري فحص وتحليل المعدلات لتتبين لنا الرؤيا.

2- تطور معدل الخام للزواج في الجزائر من 2001 إلى 2020

يعد معدل الخام من أهم المؤشرات الإحصائية الديمغرافية الذي يمكننا من وصف وتحليل ظاهرة الزواج والوقوف أمام أهم العوامل المسببة لها، و أول ما تشير إليه بيانات الجدول السابق، أن معدل الخام للزواج سجل حالة شبه مستقرة خاصة في السنتين الأوليين من الألفية الحالية، حيث قدر هذا المعدل ب 6،29 بالألف سنة 2001 ليصل إلى 6،97 بالألف سنة 2002، ثم ارتفع ليبلغ 7،55 بالألف سنة 2003، ثم زاد ارتفاعه و قدر ب 8،82 بالألف سنة 2006، ثم وصل إلى 9،66 بالألف سنة 2009 ثم تراجع شيئا ما ليبلغ 9،58 بالألف سنة 2010 ليرتفع مجددا ووصل إلى 10،05 بالألف سنة 2011، ثم انخفض مرة أخرى ليصل إلى 9،90 بالألف سنة 2012، من تم يعود ليسجل ارتفاعا واضحا بمعدل 10،13 بالألف سنة 2013 كحد أقصى له، ثم تراجع هذا المعدل وأستمر في الهبوط حيث قدر ب 9،88 بالألف سنة 2014، ثم وصل إلى 8،14 بالألف سنة 2017، وظل معدل الزواج في التراجع بشكل ملفت للنظر ليصل إلى 6،41 بالألف سنة 2020.

وما يمكن استخلاصه أن سبب هذا الانخفاض يعود إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها الجزائر سنة 2015 نتيجة تراجع أسعار النفط في العالم والتي تولد عنها انخفاض مداخيل المحروقات باعتبارها أساس الاقتصاد الوطني بما لا يقل عن 40% (أحمين شفير، سنة 2021،ص 8) مما أدت إلى تراجع كل المؤشرات الاقتصادية وتسببت في توقيف العديد من الأنشطة والمشاريع التنموية الاجتماعية و السكانية وكذا إلى ارتفاع البطالة و تراجع دخل العائلات الذي أضعف استهلاكها على مختلف المستويات ، كما لوحظ تراجع في حجم الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها ما بين 20 و 34 سنة وهي الفئة العمرية التي توجد فيها الغالبية القصوى من الزوجات، حيث انخفضت إلى 10606 مليون نسمة عام

2019 حينما كان حجم هذه الفئة يقدر ب 10997 مليون نسمة أي بفارق وصل إلى 391 من السكان في سن المناسب للخصوبة.

3- السن عند الزواج الأول

يقصد به العمر الذي يتزوج عنده الأفراد للمرة الأولى ويستعمل المختصون لدراسته مقياسان أساسيان وهما: العمر المتوسط عند الزواج، ونسبة من لم يسبق لهم الزواج ما تعرف بنسبة العزاب المتبقية في كل فئة عمرية للجدول ونسبة تبقى نهائية والتي تعبر عن نهاية سنوات الإنجاب.

الجدول رقم (05): تطور سن الزواج الأول في الجزائر من 1966 إلى 2019

المنطقة	ريف		حضر		الجزائر	
الجنس / التعداد	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1966	23	18	25	19	23،8	18،3
1977	24	20	27	23	25،3	20،9
1987	26،4	22،3	28،8	24،9	27،6	23،7
1998	30،3	27،0	31،8	27،9	31،3	27،6
2008	32،4	28،9	33،1	29،5	32،9	29،1
2019	33،3	27،0	34،3	27،3	33،9	27،1

المصدر: ONS : annuaire statistique de l'Algérie n°26, p31,MICS6, p129

القراءة لهذا الجدول وحسب ما تظهره الأرقام للتعدادات العامة للسكان والسكن والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات الأخير، أن سن الزواج الأول على مستوى الوطن تحول حقيقة إلى ظاهرة مقلقة، حيث كان هذا العمر في المتوسط يقدر ب 18،3 سنة لدى الإناث و23،8

سنة لدى الذكور عام 1966 ليرتفع ما بين التعدادات ويصل إلى 27،1 سنة و33،9 سنة على التوالي عام 2019، بفارق قدر ب: 8،8 سنوات عند الإناث و10،1 سنوات عند الذكور، وقد بلغ الفرق بين الجنسين حوالي 5،5 سنوات في التعداد الأول و6،8 في المسح العنقودي الأخير.

والملاحظ أن هذا الارتفاع شهدته منطقتي الريف والحضر على حد سواء، ففي الريف كان عمر الزواج في المتوسط يقدر ب 18 سنة عند الإناث و23 سنة عند الذكور عام 1966 ليرتفع بشكل مستمر ما بين التعدادات ويصل إلى 27 سنة و33،3 سنة على التوالي عام 2019، بفارق قدر ب 9 سنوات عند الإناث و10،3 سنة عند الذكور، وقد بلغ الفرق بين الجنسين5 سنوات في التعداد الأول و6،3 سنوات في المسح العنقودي الأخير، كذلك في الحضر كان عمر الزواج في المتوسط يقدر ب 19 سنة لدى الإناث و25 سنة لدى الذكور واستمر في الارتفاع بين التعدادات ليصل إلى 27،3 سنة و 34،3 سنة على التوالي عام 2019، بفارق قدر ب 8،3 سنوات للإناث و 9،3 سنوات للذكور، وقد وصل الفرق الجنسين إلى 6 سنوات في التعداد الأول و 7 سنوات في المسح العنقودي الأخير.

في الأخير أشارت أرقام الجدول أن هناك ارتفاع طفيف في عمر الزواج بين ذكور الريف والحضر، بينما تطابق عند الإناث وارتفع في كل مناطق الوطن ليبلغ: 27 سنة عام 2019.

4- أسباب تأخر سن الزواج

من المعلوم أن تأخر سن الزواج في الجزائر هو ظاهرة ظهرت مؤخرا في الجزائر وذلك على إثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية، كذلك نتيجة تغير الواقع المعاش الذي أصبح حاليا صعب ومملوء بالمشاكل التي تمنع الشباب من الزواج والتي سنحاول حصر أهمها كما يلي:

- **التعليم والعمل**

أكدت العديد من الدراسات على أن التعليم في الوقت الحالي هو هدف كل شاب وشابة على حد السواء كلاهما يحرصان عليه لتحقيق كل الطموحات والمنفعة الفردية والمستقبلية، وهو شرط إلزامي لقيام التنمية الاجتماعية، لذا أصبحا الإثنين يمتنعان عن الزواج لقضاء سنوات طويلة في طلب العلم والدراسة ومن تم البحث عن عمل مناسب يسمح لهما بالزواج وتكوين أسرة (سناء الخولي، 1993، ص 209) وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى تأخير في سن الزواج والتقليل من سنوات الإنجاب.

- **البطالة**

أظهرت بعض البحوث أن العمل ضروري عند عمر معين من حياة الإنسان وذلك لاكتساب المال وإثبات وتطوير الذات، وهو شرط أساسي للزواج وتكوين أسرة وتحقيق وضع اجتماعي مناسب يضمن الفرد من خلاله العيش الكريم.

غير أنه اليوم أصبح الكثير من الشباب في الجزائر يعانون من ظاهرة البطالة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تشهدها الجزائر منذ الاستقلال.

عليه تشير الأرقام الإحصائية لبعض الجهات الرسمية للدولة (ONS: Collection Statistique N°123"Alger,2001)و الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية للجزائر، أن ظاهرة البطالة بسبب التطور عرفت تقلبات كبيرة، حيث قدر معدلها ب 35،3% عام 1966 وكان يمثل أعلى مستوى للبطالة بعد الاستقلال نتيجة الاستعمار ومخلفاته، ثم بدأ هذا المعدل في الانخفاض ليصل إلى 28،9% سنة 1977 ويعود الفضل إلى المخطط الثلاثي (1967-1969) والرباعي الأول (1970-1973) والرباعي الثاني (1974-1979) والذي من خلاله سعت الجزائر إلى توفير مناصب الشغل و تحقيق التوزيع العادل لثمار التنمية مما ساعد على التقليل من معدل البطالة ليصل إلى 9،7%عام 1985، لكنه لما ظهرت الأزمة

الاقتصادية عام 1986 عاد وارتفع إلى 21،4% سنة 1987، و كان من بين أسباب انفجار أحداث أكتوبر 1988، مما ألزم الحكومة اتخاذ تدابير وإيجاد حلول سريعة لامتصاص البطالة و التي تراجعت بمعدل قدر ب18،1%عام 1989، لكنه رجع ليرتفع مجددا ويبلغ 31،84%عام 1995 وأعتبر ثاني أعلى مستوى لمعدل البطالة نتيجة الأزمة الاقتصادية لسنة 1997 بسبب ضعف مداخيل النفط والخضوع لديون صندوق النقد الدولي (FMI) التي من جراءها تخلت الدولة عن تدعيم المؤسسات ذات تضخم عمالي، مما أدى إلى توقيف نشاطها الاقتصادي وغلقها وبالتالي انقطاع العمال عن العمل.

ورغم تراجع معدلات البطالة في الجزائر بانتقالها من 13،8%عام 2008 إلى أقل من 10% عام 2015 إلا أن هذا الانخفاض ظل من بين أعلى نسب البطالة في العالم والمقدرة بنحو 06%، بعدها ارتفع ليصل إلى 11،7% عام 2018 ومن تم سجل تراجع ضئيل بنحو 11،4%عام 2019 ثم صعد ليصل إلى 12،35% عام 2022 بسبب ركود القطاع الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد 19، لينخفض إلى 11،7% عام 2023، وبالتالي كل هذه التقلبات في معدل البطالة أدت إلى تأخير سن الزواج لدى الجنسين.

- **أزمة السكن**

عرفت الجزائر أزمة السكن منذ الاستقلال، وهذا ما أظهرته نتائج أول تعداد سكاني لها بعد الاستقلال سنة 1966، حيث تم إحصاء حوالي 750000 مسكن مشغول منه ما يعادل 250000 مسكن لا يحتوي على أدنى شروط الراحة و500000 مسكن محروم من الكهرباء والغاز والماء، كما أشارت إن هناك نسبة 80% من السكان في الأرياف كانت تقيم في سكنات حالتها جد مزرية لا تتوفر فيها معايير العيش الكريم والصحة، وأمام هذا الوضع عزمت الحكومة منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا على القيام بإجراءات إصلاحية فوضعت برامج تهتم بالسكن وهي من بين الأولويات في مشاريعها التنموية المتعددة والتي من وراءها سعت إلى توفير سكنات مناسبة لحياة السكان و تحسين مستوى معيشتهم.

وقد صرحت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDIH) في نوفمبر عام 2001 أن هناك 2،5 مليون جزائري يعيشون في أكواخ و30% من مجموع السكان يعيشون في اكتظاظ، بينما نجد ما بين 15 – 20 شخص يعيشون في منزل واحد، لهذا ضاعفت الحكومة جهودها لتوفير المزيد من السكنات، غير أنها لم تستطع تلبية جميع طلبات كل المواطنين والقضاء على مشكل السكن بشكل نهائي وذلك نتيجة تدخل أسباب ومؤثرات أخرى لم تقدر الحكومة ضبطها وكان لها دور على استمرار أزمة السكن، ومن بين أهم هذه الأسباب:

- **نمو السكان**

عرف السكان في عددهم نموا ملحوظا حيث كان يقدر ب 12096 مليون نسمة سنة 1966، وأزداد في النمو والارتفاع من سنة إلى سنة ليبلغ: 46700000 مليون نسمة سنة 2023.

- **النزوح الريفي**

أول نزوح كان بعد الاستقلال مباشرة بانتقال عدد كبير من الريفيين إلى المدن وذلك بحثا عن الاستقرار وفرص العمل والتعليم والعلاج والتموين بالمواد الغذائية، وقد تم تسجيل حوالي 7،1 مليون نازح من سكان الأرياف نحو المدن في الفترة ما بين (1966–1977) بصفة نهائية، ولم تتوقف الهجرة الريفية وتضاعفت بسبب العشرية السوداء التي وقعت في التسعينيات والتي أجبرت الريفيين على النزوح خوفا من التهديدات والهجمات المسلحة والمجازر المكثفة، و قد صرحت اللجنة الأمريكية للاجئين عام 2001 (U.S.Commettee for Refugees)على أن عدد النازحين في الجزائر يتراوح ما بين 100000 و 200000 نازح، وعليه أظهرت الإحصائيات أنه عام 2002 تم تسجيل 30000 نازح في مدينة تيارت، و 5000 نازح في مدينة الشلف وما يعادل 30000 في ضواحي سعيدة، و 650 عائلة هربت خوفا من تهديدات القتل في منطقة شرق تنس، وكان عدد النازحين من عين

الدفلى والمدية لوحدهما قد بلغ 40000 مهاجر، وعليه أدى النزوح الريفي إلى ارتفاع عدد السكان في المدن وبالتالي طلب كبير للسكن مما جعل الدولة عاجزة على توفير الشغل والسكن بنفس هذا العدد الكمي.

- **الكوارث الطبيعية**

كان لها نصيب في تفاقم أزمة السكن منها زلزال الشلف لسنة 1954 قام بتدمير 20000 بناية سكنية والثاني حدث في عام 1980 تسبب في تدمير 80% من المدينة (Institut Radioprotection et de sureté Nucléaire,IRSN.)، وزلزال بومرداس الذي أدى إلى انهيار أكثر من 1243 بناء.

- **تكلفة السكن الباهظة**

زد إلى ذلك غلاء الأرض والموارد الأولية للبناء والكفاءات المختصة واليد العاملة وتكلفة السكن خاصة في المناطق الحضرية الكبرى، كلها عوامل ساهمت بصفة غير مباشرة في تفاقم أزمة السكن وبالتالي أدت إلى تأخير في سن الزواج لدى الجنسين معا.

- **الصداق**

يؤكد العديد من المختصين في الشؤون الاجتماعية أن الأسر حديثا أصبحت تميل إلى الماديات وتبالغ في شروط الزواج و صداق العروس الذي أصبح ثمنه الأدنى لا يقل عن 15 مليون، وتكاليف العرس كاملة لا تقل عن 100 و 150 مليون ، كما يشترط على العريس توفير مسكن منفرد حتى ولو بالإيجار و سيارة وغيرها من متطلبات الحياة العصرية المبالغ فيها وهذا بالنسبة للشاب البسيط الذي غالبا ما يكون دخله الشهري محدود، بعد قضاء مدة طويلة في الدراسة، ثم أداء الخدمة الوطنية، بعدها البحث عن شغل ومن تم عليه إكمال نصف دينه بالزواج الذي أصبحت تكاليفه ولو اختلفت من منطقة لأخرى غالية

الثمن، مما أجبرت الكثير من الشباب على البقاء في العزوبية، وعليه يشهد سن الزواج ارتفاع وهذا ما قد تبين في بعض الإحصائيات التي سبق لنا ذكرها.

ثالثا–واقع الطلاق في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية

1 –تطور حالات الطلاق في الجزائر

أشارت أرقام الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن عدد الزيجات المسجلة في الجزائر تعرف تراجعا وذلك منذ عام 2014، بينما تم تسجيل زيادة معتبرة ومتواصلة في عدد حالات الطلاق والتي نعرضها ونحاول تحليلها وتفسير أسبابها.

الجدول رقم (06): تطور حالات الطلاق ومعدلاته في الجزائر من 2005 إلى 2019

السنوات	عدد حالات الطلاق	معدل الخام للطلاق (‰)	معدل الطلاق (%)
2005	31021	0،94	11،10
2006	34623	1،03	11،72
2007	34127	1،00	10،49
2008	39396	1،14	11،90
2009	41505	1،18	12،16
2010	49845	1،39	14،46
2011	54826	1،49	14،86
2012	54985	1،47	14،81
2013	57461	1،50	14،81
2014	60844	1،56	15،75
2015	59909	1،50	16،23
2016	62128	1،52	17،42
2017	65637	1،57	19،32
2018	65690	1،54	19،80
2019	65967	1،52	20،94

المصدر: ديمغرافية الجزائر، رقم:890/مكرر، 2019، ص ONS:8

من خلال البيانات الإحصائية لمؤشرات ومعدلات الطلاق، تبين أن عدد حالات الطلاق عموما عرف ارتفاعا متنامي على مدار خمسة عشر سنة، حيث قدر على التوالي

بنحو 31021 حالة طلاق عام 2005 ليبلغ 65967 حالة منحلة عام 2019، وما ميز هذا الارتفاع أنه سجل من فترة زمنية إلى أخرى استقرار شبه ثابت ما بين سنتي: 2006 و2007 وقدر على التوالي بنحو 34623 و34137 حالة طلاق، وما بين سنتي: 2011 و2012 إذ قدر على التوالي بحجم 54826 و54985 حالة طلاق وكذا بين: 2017، 2018 و2019 حيث قدر على التوالي بنحو 65637 و65690 و65967 حالة مفككة وتواصل حالات الطلاق في الصعود حسب ما كشفت عنه الأرقام الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء، حيث تم تسجيل 76000 حالة طلاق عام 2021 و84000 حالة طلاق عام 2022لينتقل العدد إلى 93400 رابطة منحلة عام 2023.

أما معدل الطلاق المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق المسجلة خلال السنة على عدد حالات الزواج المسجلة في نفس السنة مضروب في مئة شهد هو الآخر ارتقاء مذبذب دام لمدة خمس سنوات (من 2005 إلى 2009) بمعدل تراوح ما بين 10،49% كأدنى حد عام 2007 أي ما يعادل طلاق واحد من عشر زيجات (10/1) و12،16% كأقصى حد عام 2009، أي في تسع حالات زواج يحدث طلاق واحد (9/1)، ليرتفع بصفة معتبرة مقارنة مع السنوات الأولى ويبقى شبه ثابت في 2010 و 2011 و بمعدلات 14،46% و 14،86% ويستقر تماما في سنتي 2012 و 2013 بمعدل14،81% أي في سبع حالات زواج يحدث طلاق واحد (7/1).

وابتداء من سنة 2014 فما فوق تنامت حالات الطلاق بشكل واضح وقدرت معدلاتها على التوالي ب 15،75% عام 2014 و16،23% عام 2015 و17،42% عام 2016 أي في ست حالات زواج يحدث طلاق واحد (6/1)، لتستمر في الارتقاء لتبلغ على التوالي 19،32% عام 2017 و19،80% عام 2018 و20،94% سنة 2019 أي في خمس حالات زواج يحدث طلاق واحد (5/1).

أما فيما يخص معدل الخام للطلاق المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق المسجلة خلال السنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة مضروب في ألف، عرف أيضا ارتفاع

متدبدب حيث بلغ على التوالي: 0،94‰ عام 2005 ليصل إلى 1،39‰ عام 2010، ثم عرف حالة إتزان مؤقتة الاستقرار حيث قدر على التوالي ب 1،49‰ عام 2011 و1،47‰ عام 2012 و1،50‰ سنة 2013 وسرعان ما تحول هذا الاستقرار إلى ارتفاع طفيف قدر ب 1،56‰ سنة 2014، وابتداء من 2015 بقى محافظا على ارتفاع شبه متقلب والذي تنوع بين 1،50‰ كأصغر معدل خام عام 2015 و 1،57‰ كأعلى معدل خام سنة 2017.

يستخلص من كل ما قدم أن الزواج والطلاق مر بمرحلتين، الأولى امتدت بين (2001-2013) عرفت حالات الزواج ومعدلاتها من خلال تعاقب هذه السنوات ارتفاع قدر على التوالي ب 6،29‰ ليرتفع إلى 10،13‰، في نفس الفترة تقريبا والممتدة بين (2005-2013) شهدت كذلك حالات الطلاق ومعدلاتها صعود ملحوظ بشكل واضح وقدر على التوالي ب 11،10% ليصعد إلى 14،81‰، أما المرحلة الثانية الممتدة بين (2014-2020) سجلت حالات الزواج انخفاض سريع بمعدلات قدرت على التوالي ب 9،88‰ لتتراجع بقوة إلى6،41‰ ومن أهم أسباب تراجعه امتناع الشباب عن الزواج في السنوات الأخيرة وذلك لظروف اقتصادية واجتماعية قد سبق لنا ذكرها، في المقابل نجد أن حالات الطلاق ومعدلاتها أخذت اتجاه معاكس لحالات الزواج في الفترة الممتدة بين (2014-2019) حيث شهدت ارتفاع مقلق وملفت للنظر وقدر على التوالي ب 15،75% ليرتفع بسرعة إلى 20.94%، تعود أسباب علوه إلى التطور الذي انعكست نتائجه سلبا على الأسرة ودور الأزواج الذي انقلب راسا على عقب وإلى مجموعة أخرى من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتي سبق لنا ذكرها أيضا.

2 -تطور حالات الطلاق حسب النوع في الجزائر من 2005 إلى 2018

تشير العديد من الهيئات الرسمية في الجزائر على راسها وزارة العدل ومركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة أن حالات الزواج في تراجع، بينما حالات

الطلاق تعرف نمو مقلق للغاية خاصة الطلاق التعسفي والخلع الذي أصبح يهدد كيان الاسرة الجزائرية بالتمزق والانهيار.

الجدول رقم (07): تطور حالات الطلاق حسب النوع في الجزائر من 2005 إلى 2018

السنة	تعسفي	بالتراضي	تطليق	خلع	الإجمالي
2005	17175	10009	2667	1170	32021
2006	19280	10598	3025	1720	34623
2007	17733	11203	2720	2481	34137
2008	18794	14072	3320	3210	39396
2009	19996	12994	4050	4465	41505
2010	24663	14418	5135	5629	49845
2011	25275	16759	5479	7313	54826
2012	25956	15496	5884	7649	54985
2013	27169	15908	5721	8663	57461
2014	28779	17937	4888	9240	60844
2015	28898	15570	4126	11315	59909
2016	29802	16342	4323	11661	62128
2017	31515	17546	4048	12528	65637
2018	30733	17143	4101	13713	65690

المصدر: مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، 2019، ص 12 :CIDDEF

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن حالات الطلاق بمختلف أنواعها أخذت في الازدياد لكن بدرجات متفاوتة حيث سجل الطلاق بقرار الزوج من جانب واحد أعلى ارتفاع في كل السنوات والذي قدر حجمه على التوالي ب 17175 حالة طلاق عام 2005 لينتقل إلى 30733 حالة مفككة عام 2018 وبهذا الكم يتوج الطلاق التعسفي بالمرتبة الأولى حيث يقع ما يناهز من نصف حالات الطلاق الإجمالية مقارنة مع الأنواع الأخرى ليبقى هو أكثر نوع استخداما وانتشارا، يليه في المرتبة الثانية الطلاق بالتراضي و الذي شهد هو أيضا

صعودا من سنة إلى سنة حيث قدر على التوالي ب10009 رابطة مفككة باتفاق الزوجين معا سنة 2005 لينتقل إلى 17143 سنة 2018، بعدها يأتي الخلع في المرتبة الثالثة مقارنة بأنواع الطلاق المعروفة لكنه يبقى هو الخيار الأول لدى النساء اللواتي يرغبن في الطلاق لسهولة وسرعة إجراءاته و قد قدر حجمه على التوالي ب1170 حالة منحلة سنة 2005 ليقفز إلى 13713 رابطة منحلة بالخلع سنة 2018، أما التطليق يأتي في المرتبة الأخيرة، عرف ارتفاع تارة وانخفاض تارة أخرى بوتيرة بطيئة مقارنة مع بقية أنواع الطلاق، وقد قدر حجمه على التوالي ب 2667 حالة عام 2005 لينتقل إلى 4101 حالة ويبقى النوع الأقل استخداما لدى النساء وذلك لصعوبة إجراءات الإثبات فيه، وطول مدته التي يمكن أن تتجاوز سنة كاملة.

الجدول رقم (08): تطور معدل الطلاق حسب النوع في الجزائر من 2005إلى 2018

السنة	تعسفي (%)	بالتراضي (%)	تطليق (%)	خلع (%)
2005	55،4	32،3	8،6	3،8
2006	55،7	30،6	8،7	5،0
2007	51،9	32،8	8،0	7،3
2008	47،7	35،7	8،4	8،1
2009	48،2	31،3	9،8	10،8
2010	49،5	28،9	10،3	11،3
2011	46،1	30،6	10،0	13،3
2012	47،2	28،2	10،7	13،9
2013	47،3	27،7	10،0	15،1
2014	47،3	29،5	8،0	15،2
2015	48،2	26،0	6،9	18،9
2016	48،0	26،3	7،0	18،8
2017	48،0	26،7	6،2	19،1
2018	46،8	26،1	6،2	20،9

المصدر: مركز المعلومات والوثائق حول حقوق الطفل والمرأة، 2019، ص 13 :CIDDEF

أ -الطلاق التعسفي

ظل معدل الطلاق التعسفي مرتفعا في جميع السنوات رغم انخفاضه من فترة إلى أخرى كما يظهر في الجدول أعلاه، حيث سجل أعلى مستوى له كان55،7% سنة 2006

لينتقل إلى 49،5% سنة 2010 ثم إلى 48،2% في سنتي2009 و2015 ومن تم إلى 47،7% سنة 2008 لينتقل إلى 46،8% كأدنى معدل له سنة 2018 ليبقى الطلاق التعسفي هو أكثر الأنواع انتشارا، وعليه يمكن القول بأن قرار الطلاق الذي يقع برغبة الزوج يظل هو المهيمن.

ب-الطلاق بالتراضي

بقي معدل الطلاق بالتراضي بين التزايد والتناقص كما يوضحه الجدول، وكانت أعلى مستوياته مسجلة على النحو التالي حيث قدر ب 35،7% عام 2008، ليقفز إلى 32،8% عام 2007، ثم إلى 30،6% في عامي 2006 و2011، بعدها سجل 29،5% عام 2014، لينتقل إلى 28،9% سنة 2010، ثم 27،7% سنة 2013، لينتقل بعدها إلى 26،7% عام 2017، وعرف أدنى معدل له بنحو26،1% عام 2018، ويبقى الطلاق بالتراضي ثاني نوع انتشارا، حيث نجد ثلث الأزواج يستعملونه لفك رابطتهم الزوجية.

ج -الطلاق الخلعي

عرف معدل الطلاق بالخلع تزايد متواصل في جميع السنوات كما هو مبين في الجدول، حيث كان في البداية يقدر ب 3،8% عام 2005 كأدنى مستوى له ليزداد سنة بعد سنة ويصل إلى 11،3% عام 2010، لينتقل بعدها إلى 15،2% عام 2014، ويواصل ارتفاعه ليبلغ في السنة الموالية (2015) 18،9%، بعدها تحول إلى 19،1% عام 2017، ويستمر في الزيادة أكثر بنحو 20،9% عام 2018.

ويبقى الطلاق بالخلع هو أول نوع تستخدمه النساء وأكثر شيوعا لديهن بسبب إجراءاته السهلة وقصر مدته ويمكن إيقاعه دون شرط.

د -التطليق

أما التطليق عرف معدله في البداية حالة استقرار شبه ثابتة خلال السنوات الأربع الأولى كما هو مبين في الجدول، إذ كان يقدر ب 8،6% عام 2005، ليصل إلى 8،4%

عام 2008، ليرتفع بعد ذلك مع بقائه شبه متوازن خلال السنوات الخمس المتعاقبة (2009 إلى غاية 2013) حيث قدر بنحو 9،8% عام 2009، لينتقل إلى 10% عام 2013، بعدها بدأ ينخفض من سنة إلى أخرى ليسجل 8% عام 2014، لينتقل في الأخير إلى 6،2% عام 2018. ويبقى التطليق هو أضعف نوع استعمالا لدى النساء اللواتي يردن فك رباطهن الزواجي بسبب صعوبة شروطه وإجراءاته الطويلة والمعقدة.

الجدول رقم (09): إحصائيات حالات الزواج والطلاق في الجزائر حسب الولايات

الحالات / الولايات	عدد حالات الزواج	عدد حالات الطلاق	معدل الطلاق (%)
أدرار	3601	483	13،41
الشلف	11271	1691	15،00
الأغواط	3656	798	21،82
أم البواقي	5799	1618	27،90
باتنة	11014	1780	16،16
بجاية	9055	1121	12،37
بسكرة	7556	1687	22،32
بشار	3084	990	32،10
البليدة	9898	2082	21،03
البويرة	6523	723	11،08
تمنراست	1368	249	18،20
تبسة	6231	1696	27،21
تلمسان	9315	2229	23،92
تيارت	8286	1791	21،61
تيزي وزو	10580	1401	13،24
الجزائر	28397	4797	16،89
الجلفة	7401	1420	19،18
جيجل	6546	386	5،89

سطيف	15125	2149	14،20
سعيدة	3310	1066	32،20
سكيكدة	8066	766	9،49
سيدي بلعباس	5912	1860	31،46
عنابة	5579	1674	30،00
قالمة	4313	837	19،40
قسنطينة	8825	1434	16،24
المدية	7892	826	10،46
مستغانم	8054	1796	22،29
المسيلة	9600	1720	17،91
معسكر	8013	1852	23،11
ورقلة	5554	1000	18،00
وهران	13817	5637	40،8
البيض	2286	630	27،55
اليليزي	351	91	25،92
برج بوعريريج	7008	1155	16،48
بومرداس	7557	700	9،26
الطارف	3637	1100	30،24
تندوف	401	150	37،40
تيسمسيلت	2994	645	21،54
الوادي	7303	1273	17،43
خنشلة	3688	619	16،78
سوق أهراس	3909	965	24،68
تيبازة	6109	2039	33،37
ميلة	6900	1170	16،95
عين الدفلى	8160	1122	13،75
النعامة	1988	705	35،46
عين تموشنت	3532	1037	29،36
غرداية	4101	1001	24،40
غليزان	8168	1729	21،16

المصدر: * بيانات دورية خامة لديوان الوطني للإحصائيات، 2018، ص 23.

يمثل هذا الجدول العدد الإجمالي لحالات الزواج والطلاق وتوزيعها حسب الولايات، وبناء على هذه البيانات الخامة تم حساب معدل الطلاق بغية الكشف عن الحجم الفعلي للطلاق في ولاية وهران من مجمل الولايات ومن تم محاولة التعرف على المنطقة ذات أعلى معدل في الجزائر، ومن خلال بيانات الجدول تبين ما يلي:

- ✓ **الولايات الأربع الأولى التي بها من أعلى إلى أذني معدلات الطلاق في القطاع الغربي للجزائر**

-المرتبة الأولى: ولاية وهران بمعدل 40،8%.

-المرتبة الثانية: ولاية سعيدة بمعدل 32،20%.

-المرتبة ما قبل الأخيرة: ولاية مستغانم بمعدل 22،29%.

-المرتبة الأخيرة: ولاية غليزان بمعدل 21،16%.

- ✓ **الولايات الأربع الأولى التي بها من أعلى إلى أذني معدلات الطلاق في القطاع الجنوبي للجزائر:**

-المرتبة الأولى: ولاية تندوف بمعدل 37،40%.

-المرتبة الثانية: ولاية النعامة بمعدل 35،46%.

-المرتبة ما قبل الأخيرة: ولاية الوادي بمعدل 17،43%.

-المرتبة الأخيرة: ولاية أدرار بمعدل 13،41%.

- ✓ **الولايات الأربع الأولى التي بها من أعلى إلى أذني معدلات الطلاق في القطاع الشمالي للجزائر**

-المرتبة الأولى: ولاية تيبازة بمعدل 33،37%.

-المرتبة الثانية: ولاية البليدة بمعدل 21،03%.

-المرتبة ما قبل الأخيرة: ولاية المدية بمعدل 10،46%.

-المرتبة الأخيرة: ولاية بومرداس بمعدل 9،26%.

✓ **الولايات الأربع الأولى التي بها من أعلى إلى أدني معدلات الطلاق في القطاع الشرقي للجزائر**

-المرتبة الأولى: ولاية الطارف بمعدل 30،24%.

-المرتبة الثانية: ولاية عنابة بمعدل 30،00%.

-المرتبة ما قبل الأخيرة: سكيكدة بمعدل 9،49%.

-المرتبة الأخيرة: ولاية جيجل بمعدل 5،89%.

ما يمكن استخلاصه

• أن الجهة الغربية قد أحرزت على المرتبة الأولى بأعلى معدل طلاق (40،8%: وهران) والمرتبة الأخيرة بأدنى معدل طلاق (21،16%: غليزان) على المستوى الوطني.

• بينما نالت الجهة الجنوبية المرتبة الثانية بأعلى معدل (37،4%: تندوف) والمرتبة الأخيرة من حيث أدنى معدل (13،41%: أدرار) للطلاق على المستوى الوطني.

• بعدهما تأتي الجهة الشمالية في المرتبة الثالثة بأعلى معدل (33،37%: تيبازة) والمرتبة الثانية من حيث أدنى معدل (9،26%: بومرداس) للطلاق على المستوى الوطني.

• أما الجهة الشرقية احتلت المرتبة الأخيرة من حيث أعلى معدل (30،

24%: الطارف) والمرتبة الأولى من حيث أدنى معدل (5،89%: جيجل) للطلاق على المستوى الوطن.

خلاصة

ما يستخلص من عرض ووصف وتحليل البيانات الإحصائية المتنوعة حول واقع الزواج والطلاق في الجزائر، أكدت هذه البيانات على أن التغيرات الجذرية التي حدثت في الجزائر و على مستوى جميع ميادين الحياة، قد كان لها دور هام في ظهور مجموعة من العوامل التي أثرت مباشرة على نظام الأسرة و دورها ووظائفها و قيمها ومفاهيمها، تمثلت هذه العوامل في تعليم المرأة وعملها المأجور، أزمة السكن وغلاء مهر الزواج و المعيشة بصفة عامة و المسكن خاصة في المدن الكبرى، و تفشي البطالة و غيرها من العوامل التي كانت من بين الأسباب التي دفعت في السنوات الأخيرة(2014 فما فوق) إلى عزوف الشباب عن الزواج(تراجع في الزواج)، و انتشار حالات الطلاق .

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

1-دراسة وصفية لعينة البحث الميداني

1-1 توزيع أفراد عينة البحث حسب العمر

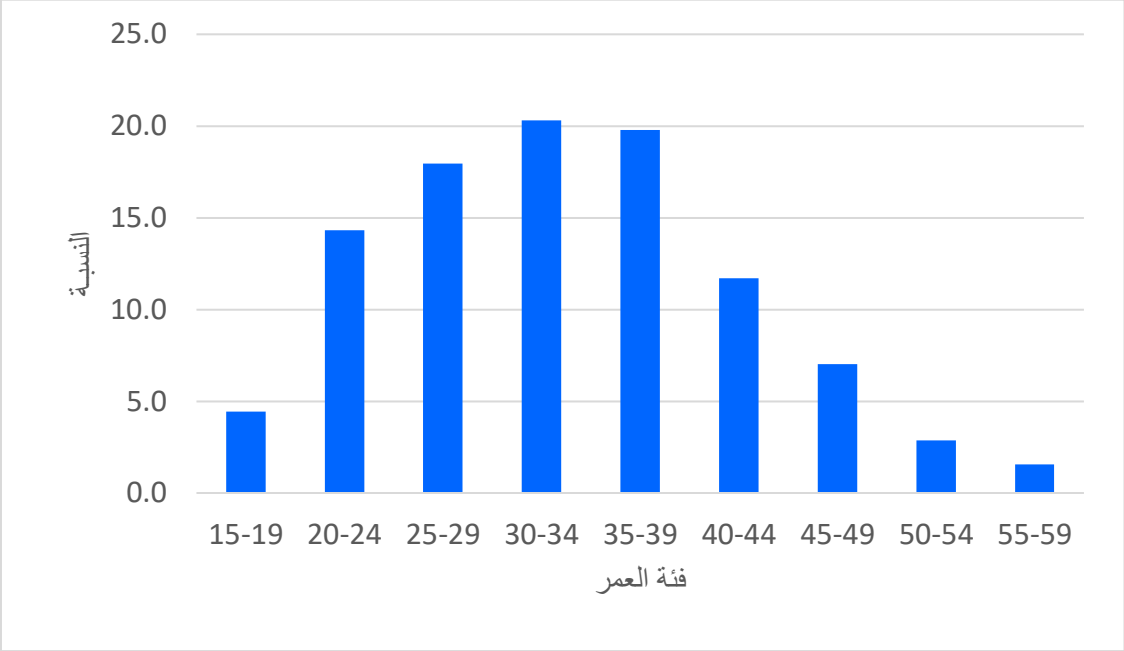
الجدول رقم 10: توزيع المبـــحوثات حسب عمرهن الحالي

العمر الحالي	التكرار	النسبـــة %
15-19	17	4,4
20-24	55	14,3
25-29	69	18,0
30-34	78	20,3
35-39	76	19,8
40-44	45	11,7
45-49	27	7,0
50-54	11	2,9
55-59	6	1,6
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول أن أكثر فئات العمرية للمبـــحوثات تتركز عند السن ما بـــين 30 و34 سنة بـــتكرار قدره 78 حالة طلاق وبـــنسبـــة 20,3%، تليها الفئة العمرية من 35 إلى 39 سنة بـــتكرار قدره 76 حالة بنسبـــة 19,8%، ثم تليها الفئة العمرية من 25 إلى 29 سنة بـــتكرار قدره 69 حالة وبـــنسبـــة 18%، بـــينما يقل عدد حالات الطلاق عند الفئة العمرية ما بـــين 15 و19 سنة والفئة 55 و59 سنة بـــتكرارات 17 و6 حالات على التوالي وبـــنسبـــة 4,4% و1,6 % على التوالي أيضا.

الشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر الحالي:

الشكل رقم 01: توزيع المبـــحوثات حسب عمرهن الحالي



2-1 توزيع أفراد العينة حسب السن الأول للزواج

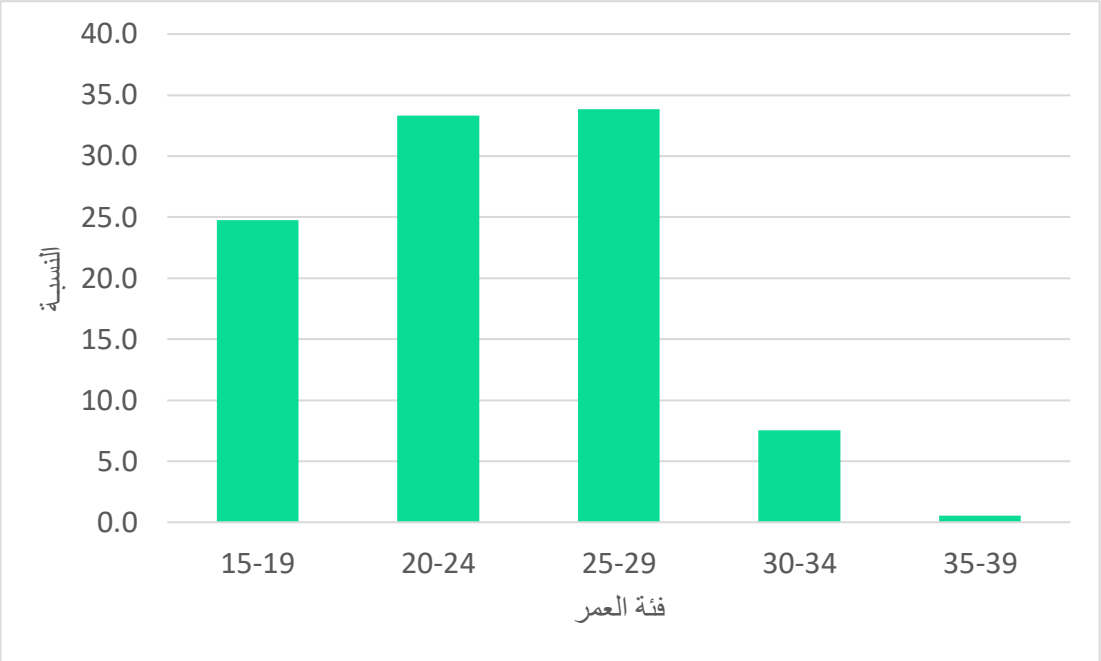
الجدول رقم11: توزيع المبـــحوثات حسب السن عند زواجهن الأول

السن عند الزواج الأول	التكرار	النسبـــة %
15-19	95	24,7
20-24	128	33,3
25-29	130	33,9
30-34	29	7,6
35-39	2	0,5
المجموع	384	100

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى توزيع المبحوثات حسب عمرهن عند الزواج الأول، إذ نجد أن أغلبهن تراوحت أعمارهن ما بين 25-29 سنة بتكرار قدره 130 بنسبة 33,9%، يليها من أعمارهن بين 20-24 سنة بتكرار قدره 128بنسبة 33,3%، ثم تليها من أعمارهن ما بين 15 و19 بتكرار قدره 95 وبنسبة 24.7%، ثم تليها الحالات الأقل عند الفئة العمرية ما بين 30 وسنة 34 و35-39 سنة بتكرارات 02-29 حالات وبنسبة قدرت على التوالي بـ 7,6% و0,5%.

الشكل التالي يوضح توزيع العينة بحسب السن الحالي:

الشكل رقم02: توزيع المبحوثات حسب السن عند زواجهن الأول



3-1 توزيع أفراد العينة حسب السن عند الطلاق

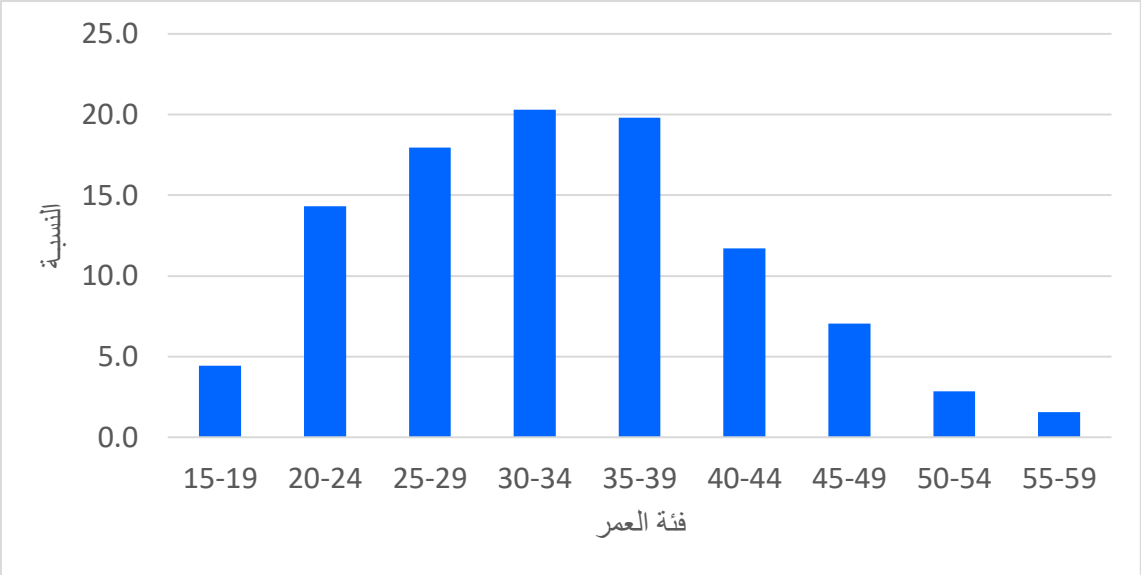
الجدول رقم12: توزيع المبـــحوثات حسب عمرهن عند الطلاق

العمر عند الطلاق	التكرار	النسبـــة %
15-19	17	4,4
20-24	55	14,3
25-29	69	18,0
30-34	78	20,3
35-39	76	19,8
40-44	45	11,7
45-49	27	7,0
50-54	11	2,9
55-59	6	1,6
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول توزيع المبـــــــحوثات حسب عمرهن عند الطلاق، حيث تشير أن الفئات العمرية أكثر عرضـــــة للطلاق هي على التوالي 30-34 و 35-39 و 25-29و20-24 بـــتكرارات قدرت على التوالي 78-76- 69-55- وبـــنسبـــة مئوية 20,3%، 19,8%، 18,0%، 14,3% على التوالي، في حين تشير الفئات المنخفضة من حيث عدد حالات الطلاق على التوالي إلى الفئات العمرية ما بـــــين 40-44، 45-49، 50-54 بـــتكرارات قدرت قيمها على التوالي بـــ 45، 27، 11، بـــنسبـــة مئوية قدرت بـــ 11,7%، 7,0%، 2,9%، وتشير الفئة العمرية الأقل عند الطلاق هي الفئة 15-19 بـــتكرار قدره 17 بـــنسبـــة 4,4%، و الفئة العمرية ما بـــين 55-59 بـــتكرار قدر بـــ 5 وبـــنسبـــة مئوية قدرت بـــ 1,6%.

الشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر عند الطلاق:

الشكل رقم03: توزيع المبـــحوثات حسب عمرهن عند الطلاق



4-1 توزيع أفراد العينة حسب مدة الحياة الزوجية

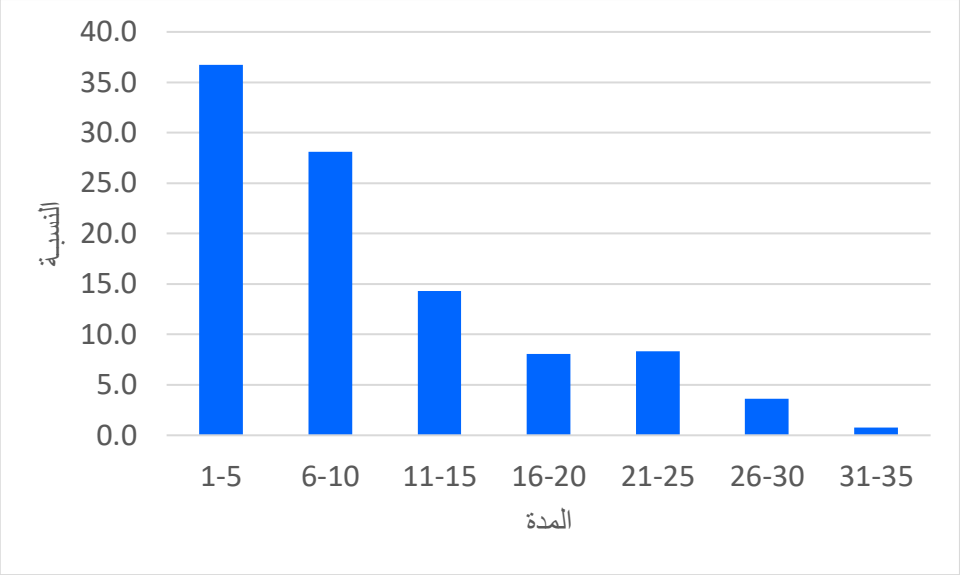
الجدول رقم13: توزيع المبـــحوثات حسب مدة حياتهن الزوجية

المدة	التكرار	النسبـــة %
1-5	141	36,7
6-10	108	28,1
11-15	55	14,3
16-20	31	8,1
21-25	32	8,3
26-30	14	3,6
31-35	3	0,8
المجموع	**384**	**100.0**

يظهر الجدول توزيع المبـــحوثات حسب مدة الحياة الزوجية، حيث سجلت أعلى مدة الحياة الزوجية على التوالي ما بـــــين 1-5 سنوات، 6-10سنوات، 11-15 سنة

بـــتكرارات قدرت 141، 108، 55 حالة طلاق على التوالي بـــنسبـــة قدرت 36,7%، 28,1%، 14,3%، في حين قدرت مدة الحياة الزوجية من 21-25 سنة بـــتكرار قدره 32حالة وبـــــنسبـــــة 8,3%، بينما سجلت أقصر مدة زواج بـــــين 31-35 سنة بـــتكرار قدره 3 ونسبـــة مئوية 0,8%.

الشكل رقم04: توزيع المبـــحوثات حسب مدة حياتهن الزوجية



5-1 توزيع أفراد العينة حسب مستواهن التعليمي

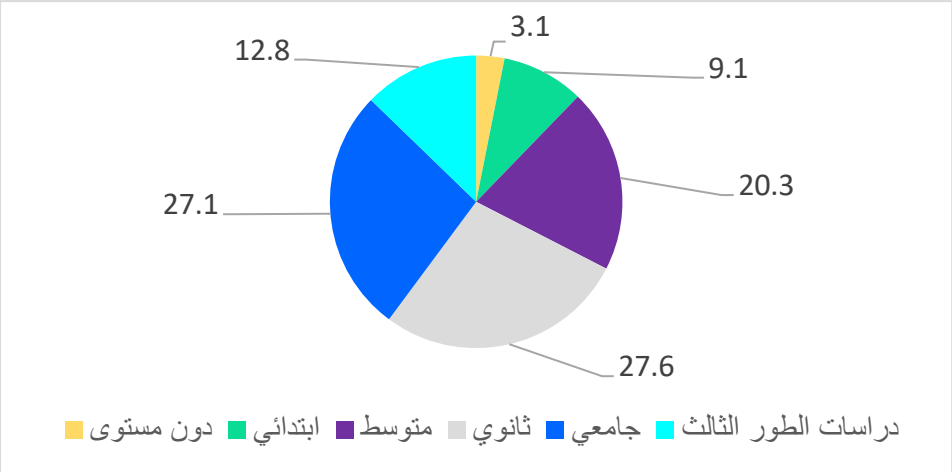
الجدول رقم14: توزيع المبـــحوثات حسب مستواهن التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبـــة %
دون مستوى	12	3,1
ابـــتدائي	35	9,1
متوسط	78	20,3
ثانوي	106	27,6
جامعي	104	27,1
دراسات الطور الثالث	49	12,8
المجموع	**384**	**100**

يوضح الجدول توزيع المبحوثات حسب مستواهن التعليمي، حيث تمثل الفئة الأعلى من حيث المستوى الدراسي ذوات المستوى الجامعي بتكرار قدره 104 مبحوثة بنسبة مئوية قدرت بـ 27,1%، في حين بلغت الفئة المتوسطة من حيث المستوى الدراسي المتوسط بتكرار قدره 78 بنسبة مئوية قدرت بـ 20,3%، وأقل مستوى تعليمي سجل عند12مطلقة فقط بنسبة مئوية قدرت بـ 3,1%.

الشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الشكل رقم05: توزيع المبحوثات حسب مستواهن التعليمي



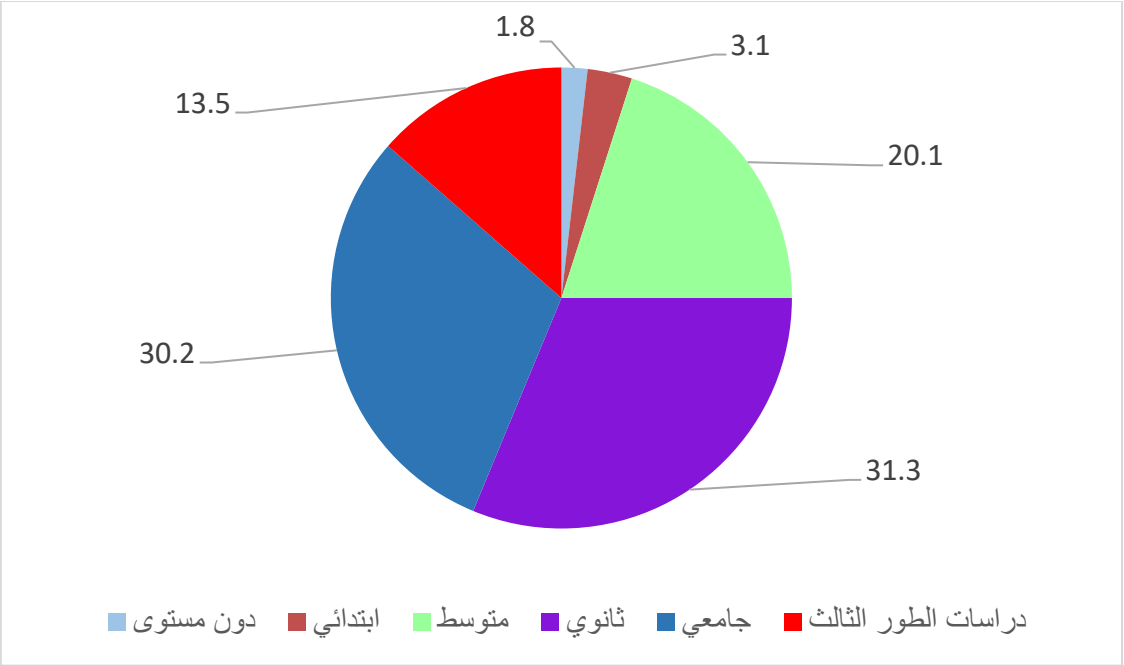
6-1 توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للزوج

الجدول رقم15: توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي للزوج

المستوى التعليمي للزوج	التكرار	النسبة %
دون مستوى	7	1,8
ابتدائي	12	3,1
متوسط	77	20,1
ثانوي	120	31,3
جامعي	116	30,2
دراسات الطور الثالث	52	13,5
المجموع	**384**	**100**

يبـــــين الجدول أعلاه توزيع المبـــــحوثات حسب المستوى التعليمي لأزواجهن، حيث سـجلت أعلى نسـبة عند المطلقات اللواتي أزواجهن بمسـتوى دراسـي ثانوي بنسـبة 31,3 % تليها المسـتوى الجامعي بنسـبة 30,2%، أما أقل نسـبة من المطلقات أزواجهن بمستوى ابتدائي أو بدون مستوى بنسبة 7% و12% على التوالي.

الشكل رقم06: توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي للزوج%



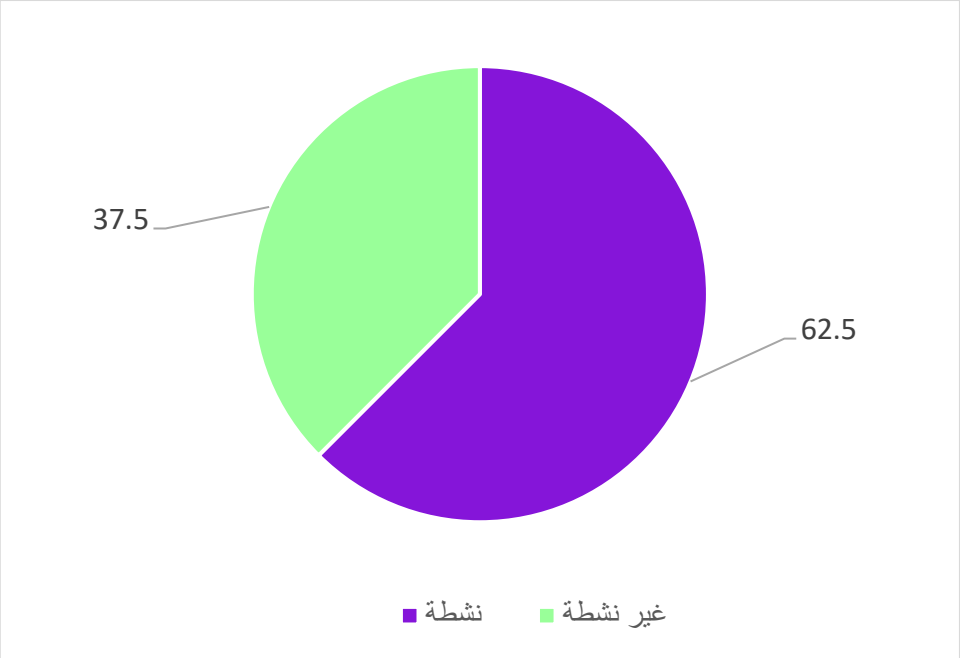
7-1 توزيع أفراد العينة حسب حالتهن المهنية

الجدول رقم16 توزيع المبـــحوثات حسب حالتهن المهنية

الحالة المهنية	التكرار	النسبـــة %
عاملة	240	62,5
غير عاملة	144	37,5
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول توزيع المبـــــــحوثات حسب الحالة المهنية، حيث تشير الوضعية النشطة من المطلقات بنسبة قدرها 62.5%، أما المطلقات غير الناشطات قدرت نسبتهن حوالي 37.5%.

الشكل رقم07: توزيع المبـــحوثات حسب حالتهن المهنية



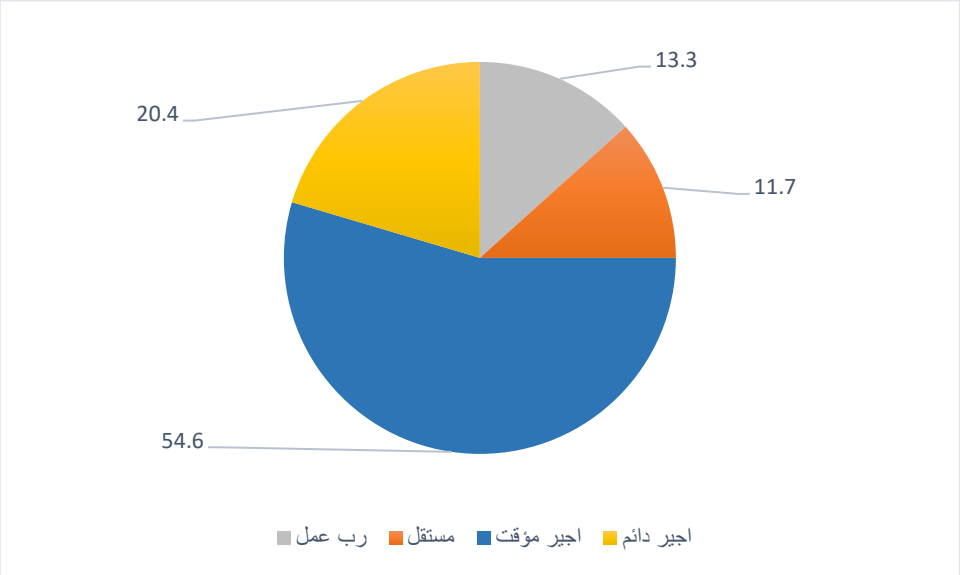
8-1 توزيع أفراد العينة حسب حالتهن داخل المهنة

الجدول رقم17: توزيع المبـــحوثات حسب حالتهن داخل المهنة

الحالة داخل	التكرار	النسبـــة
رب عمل	32	13,3
مستقل	28	11,7
اجير مؤقت	131	54,6
اجير دائم	49	20,4
المجموع	**240**	**100**

يوضح الجدول أعلاه توزيع المبـــحوثات حسب حالتهن داخل المهنة، حيث سجلت أعلى حالة داخل المهنة حالة أجير مؤقت بنســـبة 54,6% تليها حالة أجير دائم بنســـبة 20,4%، أما أقل حالة داخل المهنة للمطلقات هي حالة مهنة حرة بنسبة 11,7%.

الشكل رقم08: توزيع المبحوثات حسب حالتهن داخل المهنة



9-1 توزيع أفراد العينة حسب حالة الزوج داخل المهنة

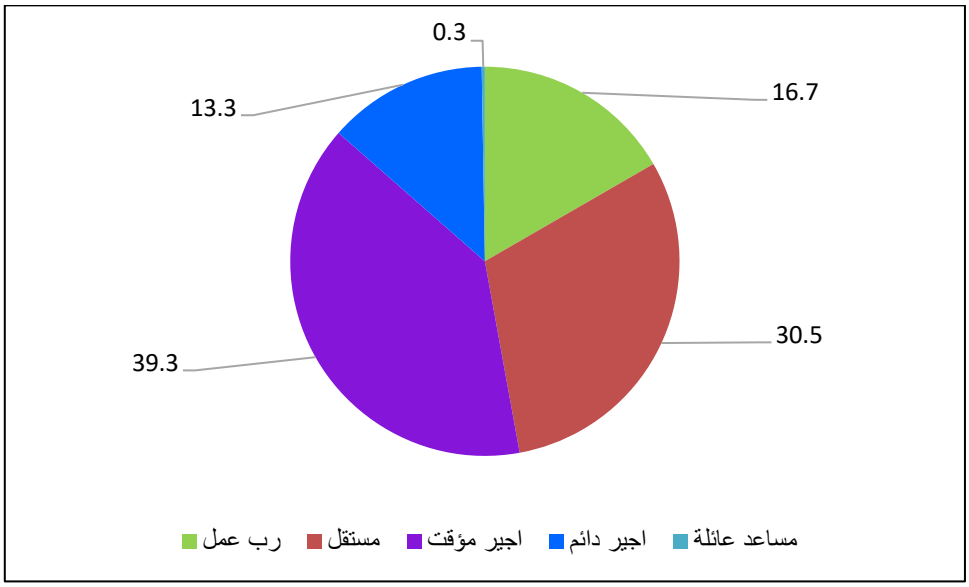
الجدول رقم18: توزيع المبـــحوثات حسب حالة الزوج داخل المهنة

الحالة داخل المهنة	التكرار	النسبـــة %
رب عمل	64	16,7
مستقل	117	30,5
اجير مؤقت	151	39,3
اجير دائم	51	13,3
مساعد عائلة	1	0,3
المجموع	384	100

يظهر الجدول أعلاه توزيع المبـــــحوثات حسب وضعية أزواجهن داخل المهنة، حيث تشير حالة أجير مؤقت أعلى نسبة لدى العينة بنسبة 39,3%، تليها الحالة المهنية

الحرة بنسبة 30,5%. أما أقل نسبة من المبحوثات أزواجهن في حالة مهنية مساعد للعائلة (عامل عند أحد أفراد العائلة) بنسبة 0,3%.

الشكل رقم 09: توزيع المبـــحوثات حسب حالة الزوج داخل المهنة



10-1 توزيع العينة حسب الفوارق الموجودة بين الزوجين

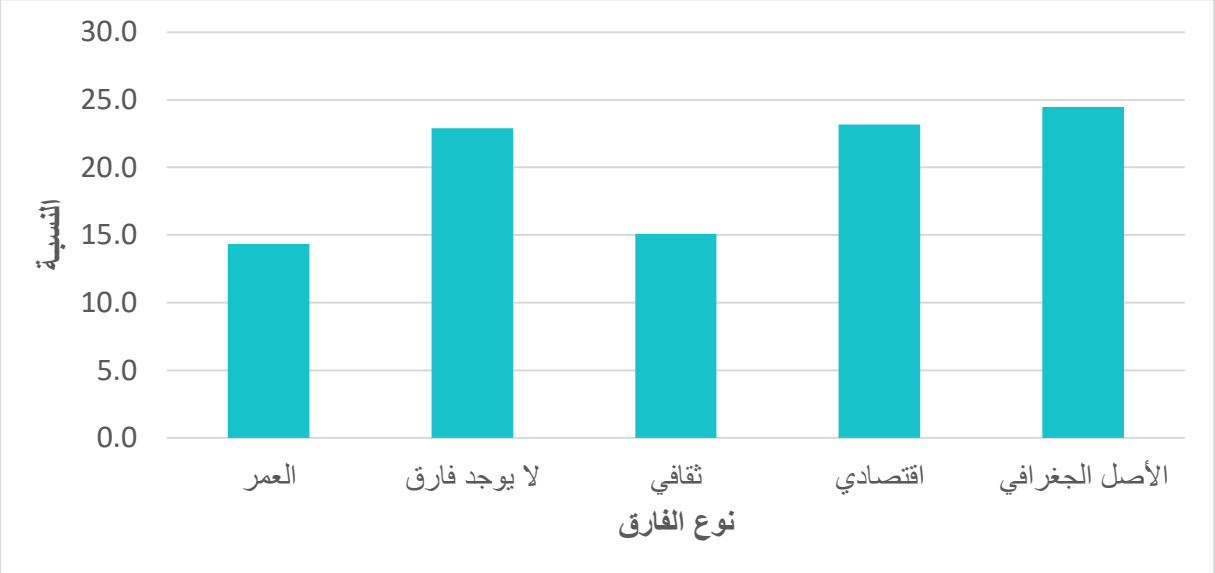
الجدول رقم19: توزيع المبحوثات حسب الفوارق الموجودة بين الزوجين

نوع الفارق	التكرار	النسبـــة %
العمر	55	14,3
لا يوجد فارق	88	22,9
ثقافي	58	15,1
اقتصادي	89	23,2
الأصل الجغرافي	94	24,5
المجموع	**384**	**100**

يوضع الجدول أعلاه توزيع الزوجين حسب الفوارق الموجودة بـــينهما، حيث يشير أعلى تكرار إلى الفارق في الأصل الجغرافي بـــ 94 حالة ونسبـــته 24.5%، ثم الفارق

الاقتصادي بـــتكرار 89 بـــنسبـــة 23.2 %وبأقل تكرار نجد فارق العمر بـــ 55 بـــنسبـــة 14.3%.

الشكل رقم10: توزيع المبحوثات حسب الفوارق الموجودة بين الزوجين



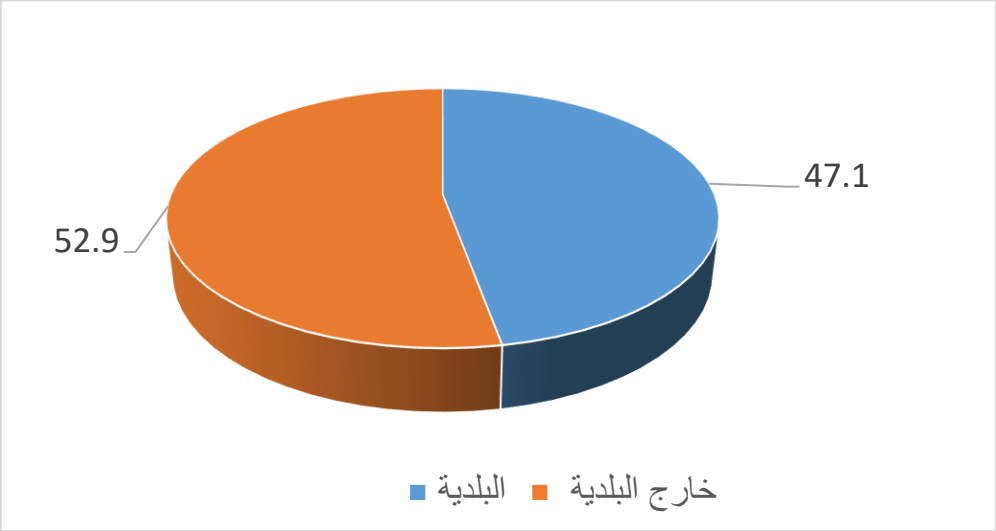
11-1 توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة الزوجية قبل الطلاق

الجدول رقم 20: توزيع المبحوثات حسب مكان الإقامة الزوجية قبـــل الطلاق

مكان الإقامة	التكرار	النسبـــة %
بـــلدية وهران	181	47,1
خارج بلدية وهران	203	52,9
المجموع	**384**	**100**

يبـــين الجدول مكان الإقامة الزوجية للمبحوثات قبـــل الطلاق، حيث تشير مكان الإقامة في البلديات تكراره مقدر بـــ 121 بـــنسبـــة 47.1%، في حين يشير تكرار مكان الإقامة دائرة إلى 203 بـــنسبـــة قدرت 52.9%.

الشكل رقم 11: توزيع المبحوثات حسب مكان الإقامة الزوجية قبل الطلاق



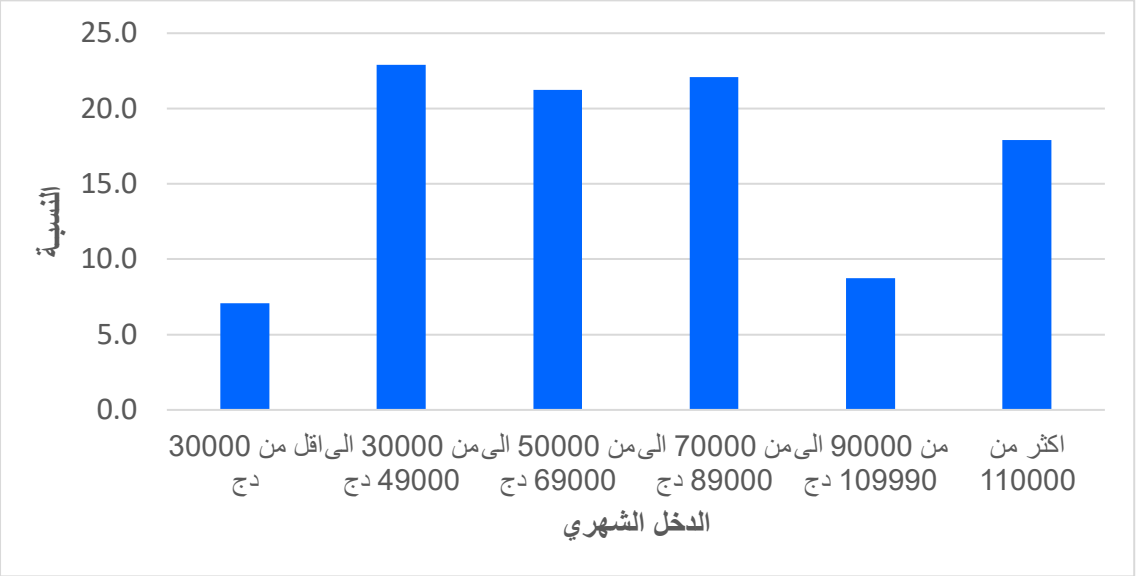
12-1 توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

الجدول رقم 21: توزيع المبـــحوثات حسب الدخل الشهري لهن

الدخل الشهري	التكرار	النسبـــة %
أقل من 30000 دج	17	7,1
من 30000 الى 49000 دج	55	22,9
من 50000 الى 69000 دج	51	21,3
من 70000 الى 89000 دج	53	22,1
من 90000 الى 109990 دج	21	8,8
أكثر من 110000	43	17,9
المجموع	240	100

يظهر الجدول توزيع المبـــــحوثات العاملات حسب دخلهن الشهري، حيث سجلت أعلى نسبة لديهن ب 22,9% بدخل شهري يتراوح ما بين 30000 و49000 دج، يليها الدخل الشهري 70000 و89000 دج بنسبة 22,1 %، أما أقل نسبة من المبحوثات ب 7,1% أجرهن أقل من 30000 دج.

الشكل رقم 12: توزيع المبـــحوثات حسب الدخل الشهري لهن



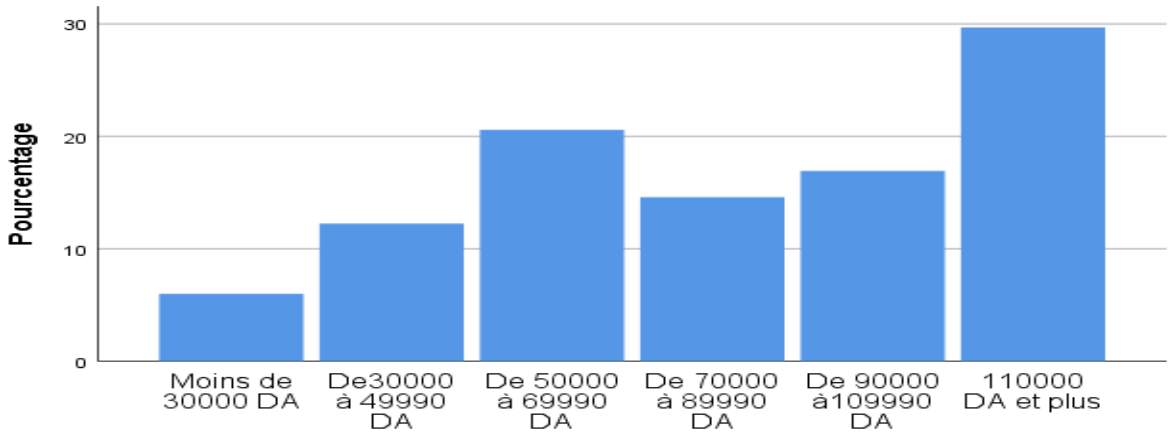
13-1 توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري للزوج

الجدول رقم 22: توزيع المبـــحوثات حسب الدخل الشهري للزوج

الدخل الشهري	التكرار	النسبـــة%
أقل من 30000 دج	23	6
من 30000 الى 49000 دج	47	12,2
من 50000 الى 69000 دج	79	20,6
من 70000 الى 89000 دج	56	14,6
من 90000 الى 109990 دج	65	16,9
أكثر من110000 دج	114	29,7
المجموع	384	100

يظهر الجدول السابق توزيع المبـــــحوثات حسب الدخل الشهري للزوج، حيث يتقاضـــى أغلب أزواجهن أجر قدر ب 110000دج فأكثر بنســبة 29,7%، يليها نســبة 20,6 % الأزواج الذين يتقاضون أجر يتراوح بين 50000 و69000 دج، أما أقل نسبة من المبحوثات يتقاضون أزواجهن دخل شهري أقل من 30000 دج بنسبة 6%.

الشكل رقم 13: توزيع المبـــحوثات حسب الدخل الشهري للزوج



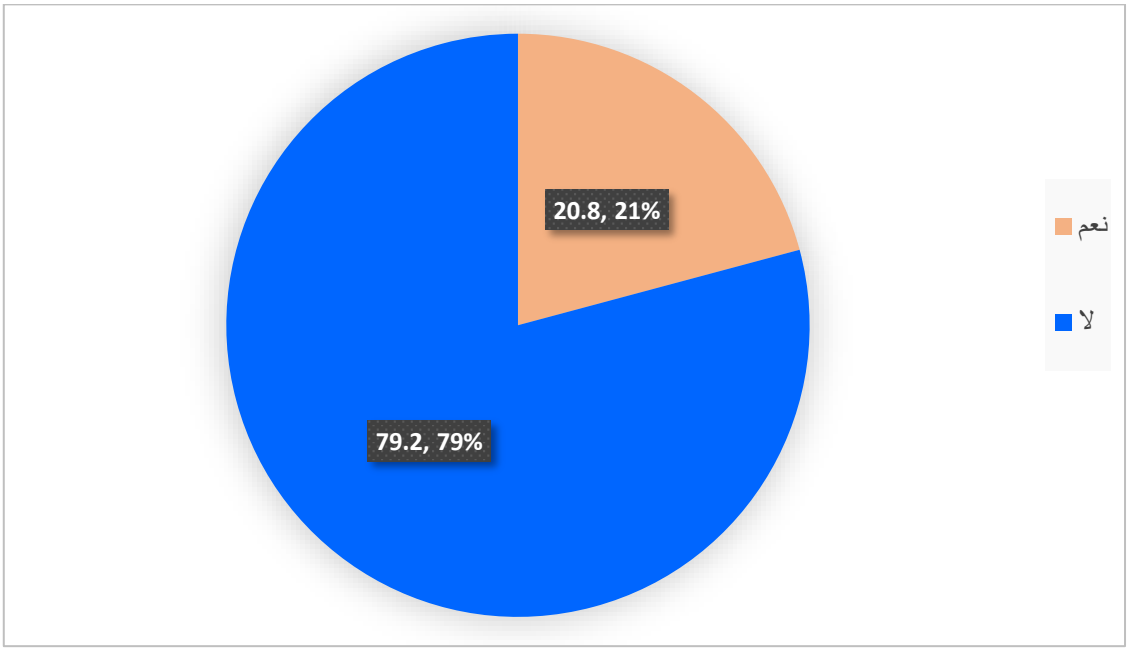
14-1 توزيع أفراد العينة حسب القرابة الدموية بين الزوجين

الجدول رقم 23: توزيع المبحوثات حسب علاقة القرابـــة الدموية بـــين الزوجين

صلة القرابـــة	التكرار	النسبـــة %
نعم	80	20,8
لا	304	79,2
المجموع	384	100

يبـــين الجدول توزيع العينة من حيث وجود علاقة القرابـــة الدموية بـــين الزوجين ، حيث يشير التكرار بـــصلة القرابـــة نعم بـــ 80 بـــنسبـــة 20.8%، في حين يشير التكرار بـــعدم وجود صلة القرابـــة بـــ 304 بـــنسبـــة 79.2%.

الشكل رقم 14: توزيع المبحوثات حسب علاقة القرابـــة الدموية بـــين الزوجين



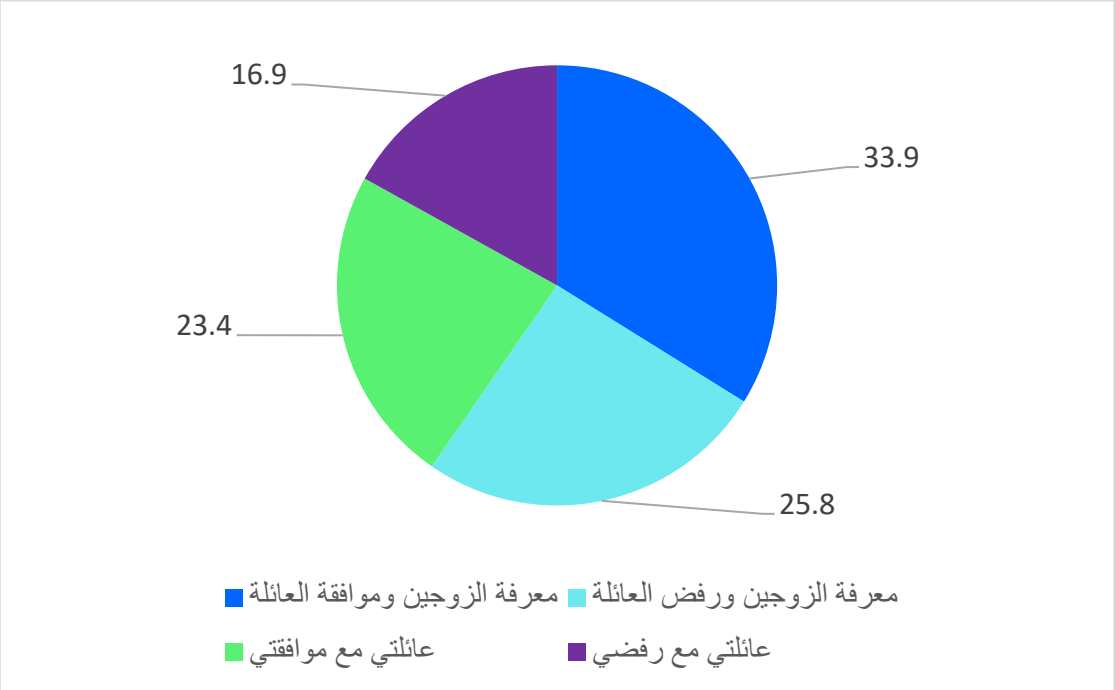
15-1 توزيع أفراد العينة حسب اختيارها الزواجي

الجدول رقم 24: توزيع المبحوثات حسب اختيارهن الزواجي

الاختيار الزواجي	التكرار	النسبـــة %
بـــمعرفة الزوجين وموافقة العائلة	130	33,9
بـــمعرفة الزوجين ورفض العائلة	99	25,8
إختيار عائلتي مع موافقتي	90	23,4
إختيار عائلتي مع رفضي	65	16,9
المجموع	**384**	**100**

يبـــين الجدول توزيع عناصر العينة حسب اختيارها الزواجي، حيث سجلت أعلى نســـبة ب 33,9% عند المبحوثات اللواتي عرفن أزواجهن وبموافقة العائلة، تليها نســـبة 25,8%من المبحوثات صـــرحن أن زواجهن تم بمعرفة أزواجهن وبرفض العائلة، وأقل نسبة من المبحوثات 16,9% كان اختيار زواجهن من طرف العائلة مع رفضهن.

الشكل رقم 15: توزيع المبحوثات حسب اختيارهن الزواجي



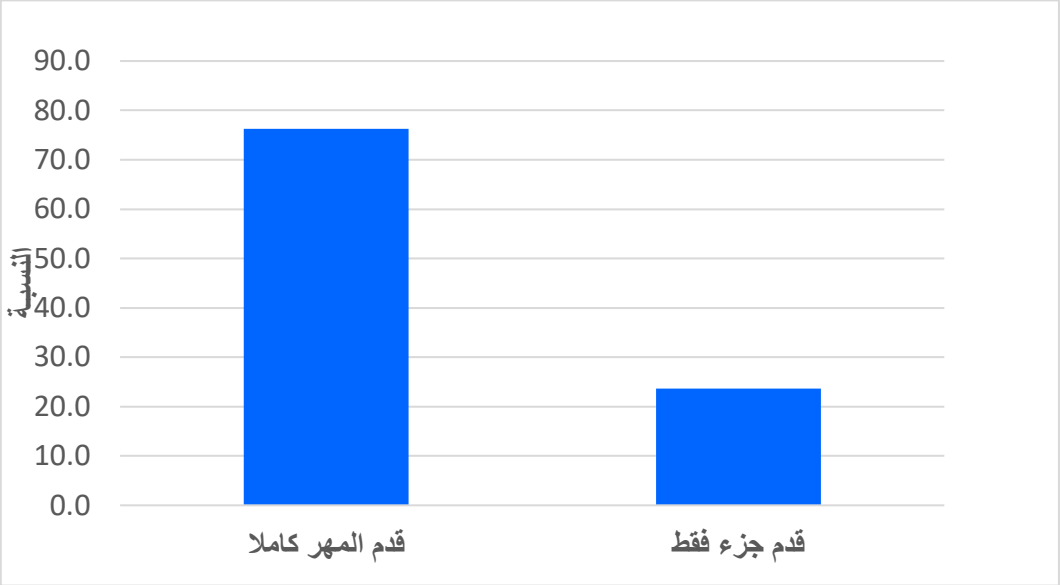
16-1 توزيع أفراد العينة حسب المهر المقدم لهن أثناء الزفاف

الجدول رقم 25: توزيع المبـــحوثات حسب المهر المقدم لهن أثناء الزفاف

المهر المقدم	التكرار	النسبـــة %
قدم المهر كاملا	293	76,3
قدم جزء فقط	91	23,7
المجموع	**384**	**100**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المبحوثات قدم لهن المهر كاملا من قبل أزواجهن بنسبة 76.3%.

الشكل رقم 16: توزيع المبـــحوثات حسب المهر المقدم لهن أثناء الزفاف



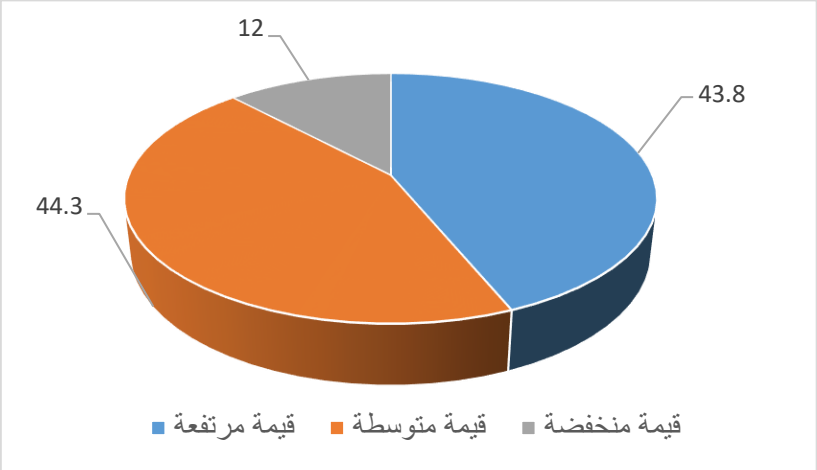
17-1 توزيع أفراد العينة حسب قيمة المهر المدفوعة لهن

الجدول رقم 26: توزيع المبـــحوثات حسب قيمة المهر المدفوعة لهن

قيمة المهر	التكرار	النسبـــة %
قيمة مرتفعة	168	43,8
قيمة متوسطة	170	44,3
قيمة منخفضة	46	12,0
المجموع	**384**	**100**

يشير الجدول أعلاه توزيع المبـــحوثات حسب قيمة المهر المدفوعة لهن، حيث سجلت أعلى نسبة من المبحوثات تراوح مهرهن بين القيمة المتوسطة والمرتفعة بنسبة 88%.

الشكل رقم 17: توزيع المبـــحوثات حسب قيمة المهر المدفوعة لهن



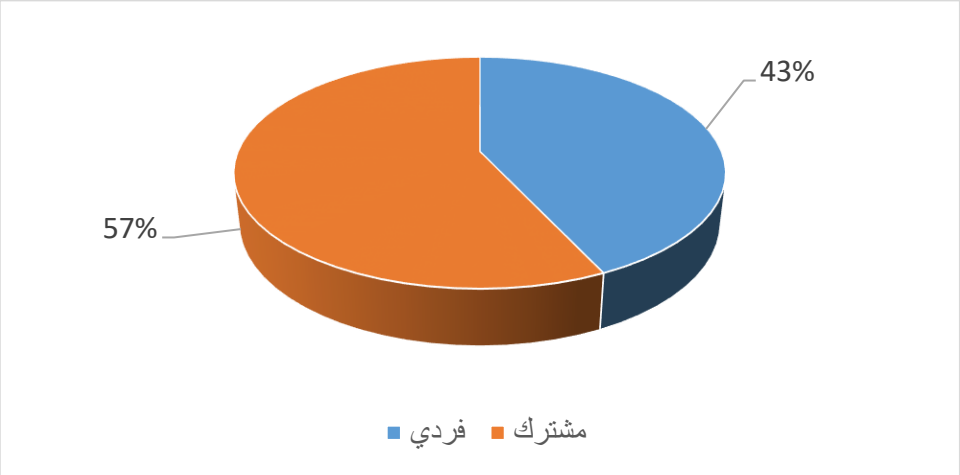
19-1 توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن الزوجي بعد الزواج

الجدول رقم 27: توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن الزوجي

نوع المسكن	التكرار	النسبـــة %
فردي	165	43,0
مشترك	219	57,0
المجموع	384	100

يوضح الجدول توزيع العينة حسب نوع المسكن الزوجي بعد الزواج حيث تبين أن أغلب المبحوثات سكن في المسكن المشترك (مع العائلة) بنسبة 57 %

الشكل رقم 18: توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن الزوجي



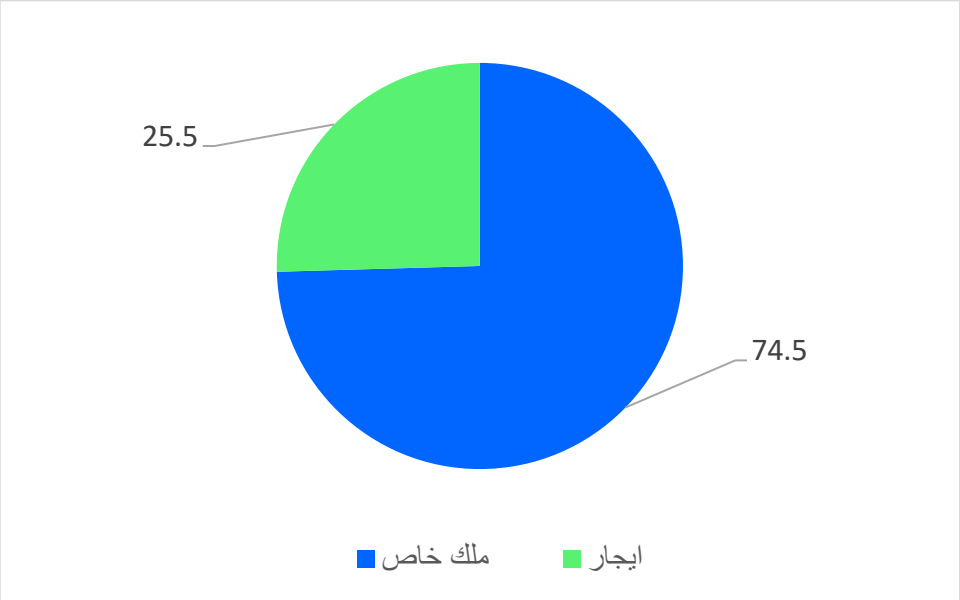
19-1 توزيع أفراد العينة حسب ملكية المسكن الزوجي

جدول رقم 28: توزيع المبحوثات حسب ملكية المسكن الزوجي

ملكية المسكن الزوجي	التكرار	النسبـــة %
مسكن خاص	123	74,5
مسكن ايجار	42	25,5
المجموع	165	100

يوضـــح الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثات اللواتي ســـكن في مســـكن فردي كان نوعه مسكن خاص بنسبة 74,5 **%**.

الشكل رقم 19: توزيع المبحوثات حسب ملكية المسكن الزوجي



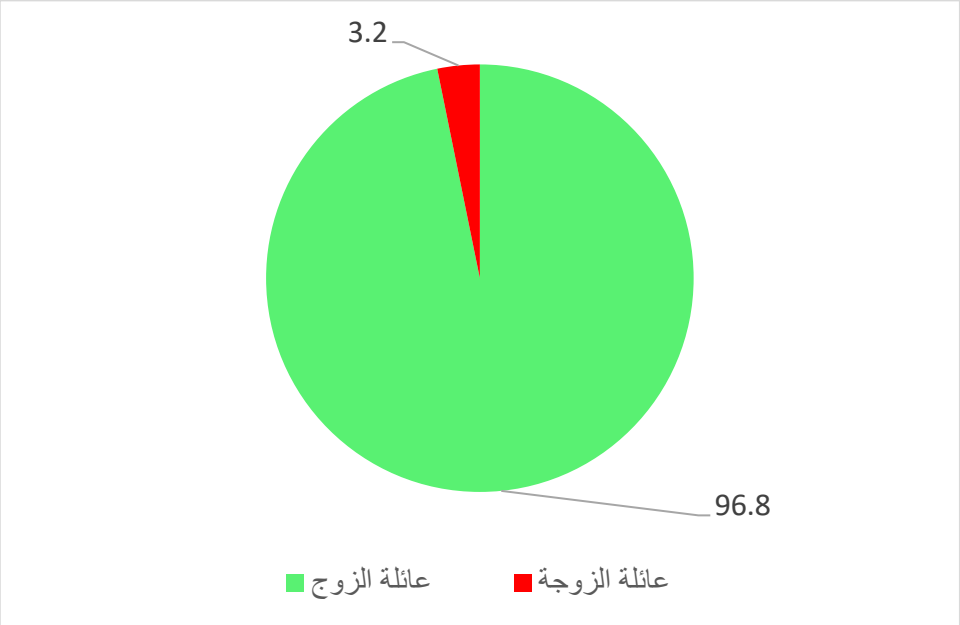
20-1 توزيع أفراد العينة حسب العائلة المقيمة في المسكن المشترك

الجدول رقم 29: توزيع المبحوثات حسب العائلة المقيمة في المسكن المشترك

نوع المسكن المشترك	التكرار	النسبـــة %
عائلة الزوج	212	96,8
عائلة الزوجة	7	3,2
المجموع	219	100

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن غالبية المبحوثات اللواتي سكن في المسكن المشترك كانت إقامتهن مع أهل الزوج بنسبة 96,8%.

الشكل رقم 20: توزيع المبحوثات حسب العائلة المقيمة في المسكن المشترك



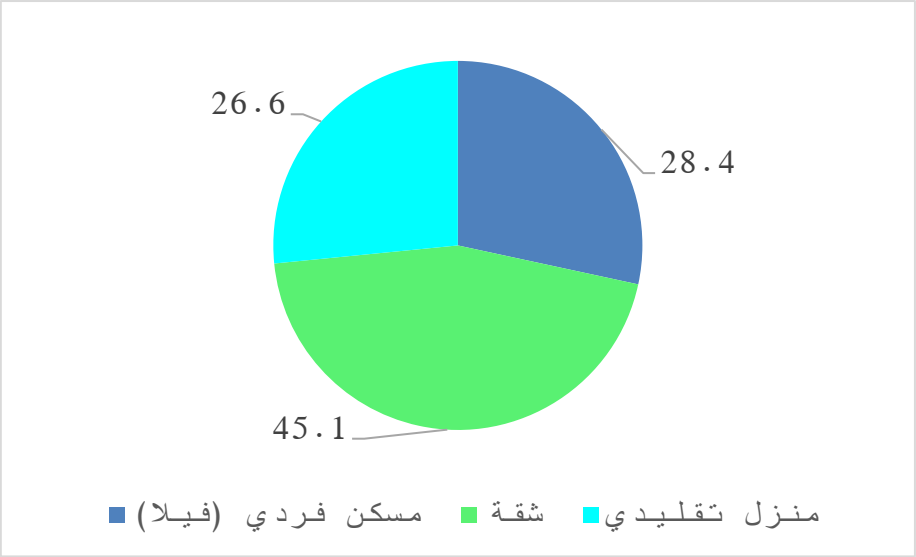
21-1 توزيع أفراد العينة حسب نوع المسكن

الجدول رقم 30: توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن

نوع المسكن	التكرار	النسبة %
مسكن فردي فيلا	109	28,4
شقة	173	45,1
منزل تقليدي	102	26,6
المجموع	384	100

يوضح الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثات سكن في شقة بنسبة 45,1 %، أما ما تبقى من المبحوثات سكن في مسكن تقليدي وفيلا بنسب 26,6 % و28,4% على التوالي.

الشكل رقم 21: توزيع المبحوثات حسب نوع المسكن



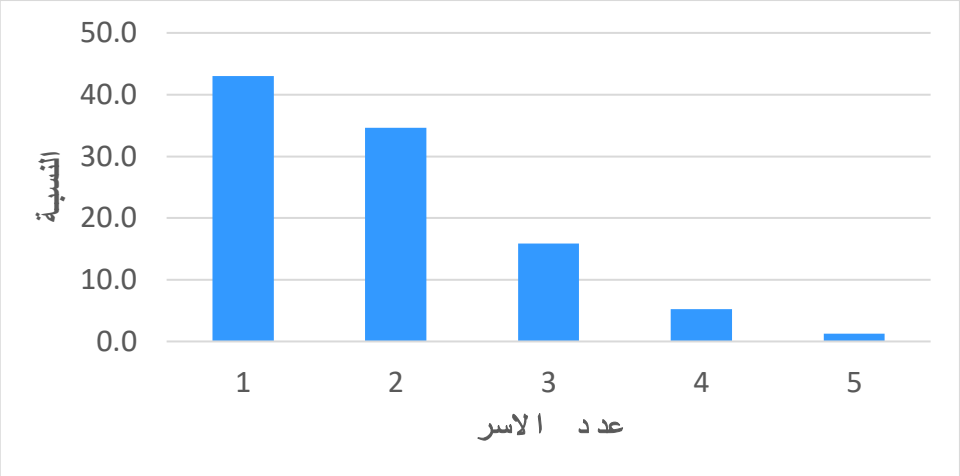
22-1 توزيع أفراد العينة حسب عدد الأسر المقيمة داخل المسكن الزوجي

الجدول رقم 31: توزيع المبحوثات حسب عدد الأسر المقيمة داخل المسكن الزوجي

عدد الاسر	التكرار	النسبـــة %
1	165	43,0
2	133	34,6
3	61	15,9
4	20	5,2
5	5	1,3
المجموع	**384**	**100**

يوضح الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثات اللواتي سكن لوحدهن في مسكن فردي بنسبة43 %، أما المبحوثات اللواتي سكن في مسكن زوجي مشترك إحتوى على أسرتين بنسبة 34,6 %، وثلاثة أسر بنسبة 15,9 %.

الشكل رقم 22: توزيع المبحوثات حسب عدد الأسر المقيمة داخل المسكن الزوجي



23-1 توزيع أفراد العينة حسب عدد الأشخاص المقيمين داخل مسكن الزوجية

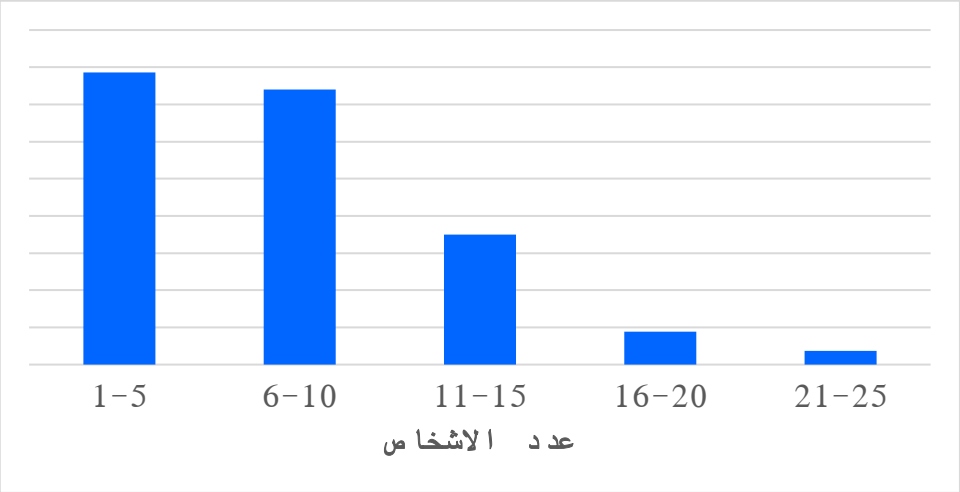
الجدول رقم 32: توزيع المبحوثات حسب عدد الأشخاص المقيمين داخل مسكن الزوجية

عدد الأشخاص	التكرار	النسبـــة %
1-5	151	39,3
6-10	142	37,0
11-15	67	17,4
16-20	17	4,4
21-25	7	1,8
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول عدد الأشخاص المقيمين داخل مسكن الزوجية، حيث سجلت أعلى نسبة عند المبحوثات اللواتي يقمن في مسكن يضم من 1 إلى 5 أشخاص، تليها نسبة

المبحوثات اللواتي صرحن بإقامتهن في مسكن يضم من 6 إلى 10 أشخاص بنسبة 37 %. ونسبة 23,6 % من المبحوثات صرحن بإقامتهن في المسكن يضم 11 شخص فما فوق.

الشكل رقم 23: توزيع المبحوثات حسب عدد الأشخاص المقيمين داخل مسكن الزوجية



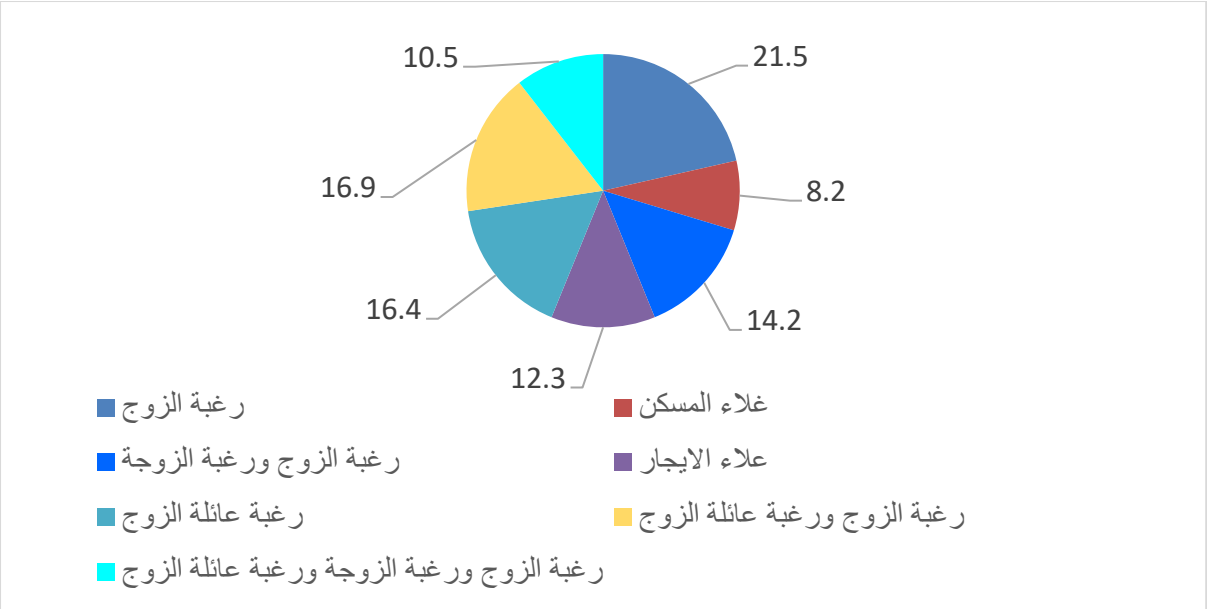
24-1 توزيع أفراد العينة حسب أسباب العيش في المسكن المشترك

الجدول رقم 33: توزيع المبحوثات حسب أسبـــاب العيش في المسكن المشترك

أسباب العيش في المسكن المشترك	التكرار	النسبـــة %
رغبـــة الزوج	47	21,5
غلاء المسكن	18	8,2
رغبـــة الزوج ورغبة الزوجة	31	14,2
غلاء الايجار	27	12,3
رغبـــة عائلة الزوج	36	16,4
رغبـــة الزوج ورغبـــة عائلة الزوج	37	16,9
رغبـــة الزوج ورغبـــة الزوجة ورغبـــة عائلة الزوج	23	10,5
المجموع	219	100

يشير الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثات اللواتي سكن في مسكن مشترك بسبب رغبة الزوج وأهله بنسبة 33,3 %، تليها رغبة الزوج بنسبة 21,5 %، أما نسبة المبحوثات اللواتي صـرحن بغلاء المسـكن والإيجار قدرت ب 8,2 % و 12,3 % على التوالي.

الشكل رقم 24: توزيع المبحوثات حسب أسبـــاب العيش في المسكن المشترك



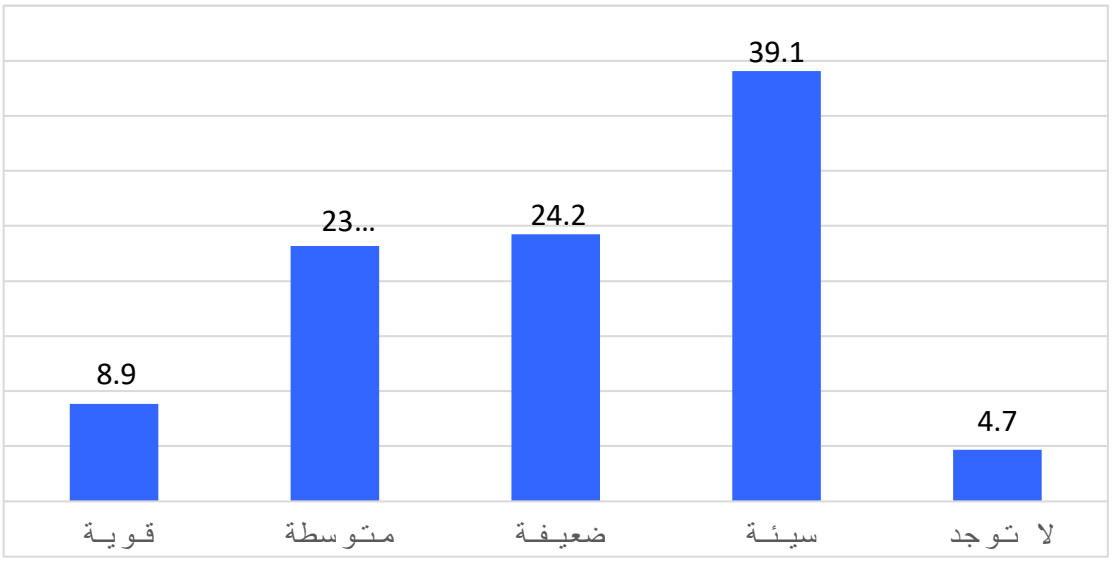
25-1 توزيع أفراد العينة حسب نوعية العلاقة الموجودة بـــين الزوجة وأهل زوجها

الجدول رقم 34: توزيع المبحوثات حسب نوعية العلاقة الموجودة بـــين الزوجة وأهل زوجها

نوع العلاقة	التكرار	النسبـــة %
قوية	34	8,9
متوسطة	89	23,2
ضعيفة	93	24,2
سيئة	150	39,1
لا توجد	18	4,7
المجموع	**384**	**100**

يوضح الجدول نوع العلاقة الموجودة بـــين الزوجة وأهل زوجها، حيث يشير أن أعلى نســبة من المبحوثات كانت تربطهن علاقة ســيئة مع أهل الزوج ب 39 %، تليها العلاقة الضــعيفة والمتوســطة بنســب 24,2 %و 23,2 % على التوالي، أما المبحوثات اللواتي تربطهن علاقة قوية مع أهل الزوج قدرت بنسبة 8,9 % فقط.

الشكل رقم 25: توزيع المبحوثات حسب نوعية العلاقة الموجودة بـــين الزوجة وأهل زوجها



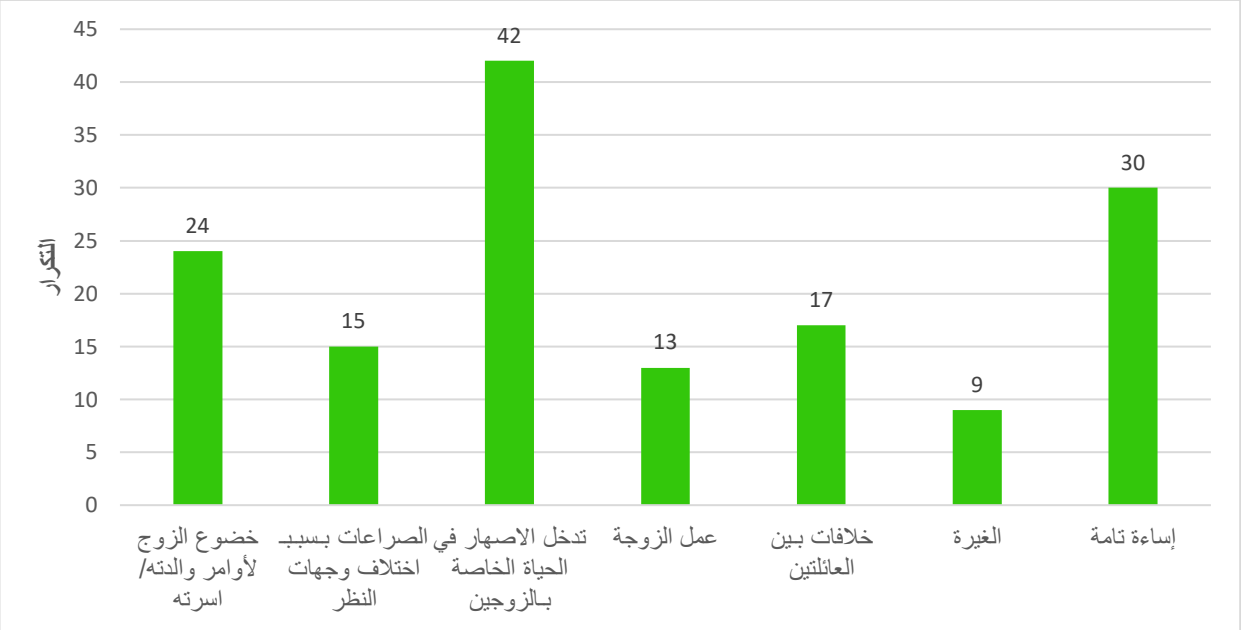
26-1 توزيع أفراد العينة حسب أسباب العلاقة السيئة الموجودة بـــين الزوجة وأهل زوجها

الجدول رقم 35: توزيع المبحوثات حسب أسباب العلاقة السيئة الموجودة بـــين الزوجة وأهل زوجها

أسباب العلاقة السيئة	التكرار	النسبـــة %
خضوع الزوج لأوامر والدته أو أسرته	24	16,0
الصراعات بـــسبـــب اختلاف وجهات النظر	15	10,0
تدخل أهل الزوج في الحياة الخاصة بـــالزوجين	42	28,0
عمل الزوجة	13	8,7
خلافات بـــين العائلتين	17	11,3
الغيرة	9	6,0
إساءة تامة	30	20,0
المجموع	**150**	**100**

يبين الجدول السابق أسباب العلاقة السيئة الموجودة بـــــين الزوجة وأهل زوجها، حيث سجلت أعلى نسبة عند المبحوثات كان وراء سوء العلاقة مع أهل الزوج تدخل أهل الزوج في الحياة الخاصة بـــالزوجين ب 28% ، يليها مباشرة الإساءة التامة بـــنسبـــة 20%، بينما الغيرة تمثل أقل نسبـــة قدرت ب 6 % في سوء العلاقة.

الشكل رقم 26: توزيع المبحوثات حسب أسباب العلاقة السيئة الموجودة بـــين الزوجة وأهل زوجها



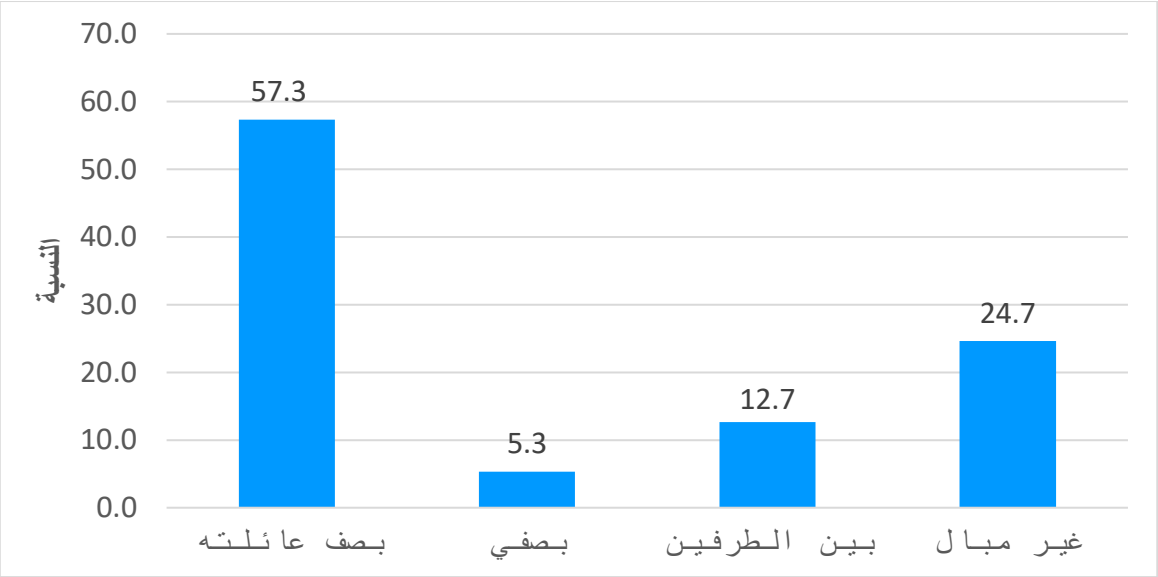
27-1 توزيع أفراد العينة حسب موقف الزوج من العلاقة السيئة الموجودة بين زوجته وأهله.

الجدول رقم 36: توزيع المبحوثات حسب موقف الزوج من العلاقة السيئة الموجودة بين زوجته وأهله

موقف الزوج	التكرار	النسبة %
بصف عائلته	86	57,3
بصفي	8	5,3
بين الطرفين	19	12,7
غير مبال	37	24,7
المجموع	150	100

يوضح الجدول موقف الزوج من سوء علاقة الزوجة بأهله، ويتضح أن أكثر موقف يتخذه الزوج هو الوقوف بصـــف عائلته بنســـبة 57,3%، ثم موقف اللامبالاة بنســـبة 24,7%، وبدرجة أقل الزوج يقف بصف زوجته بنسبة 5,3% فقط.

الشكل رقم 27: توزيع المبحوثات حسب موقف الزوج من العلاقة السيئة الموجودة بين زوجته وأهله



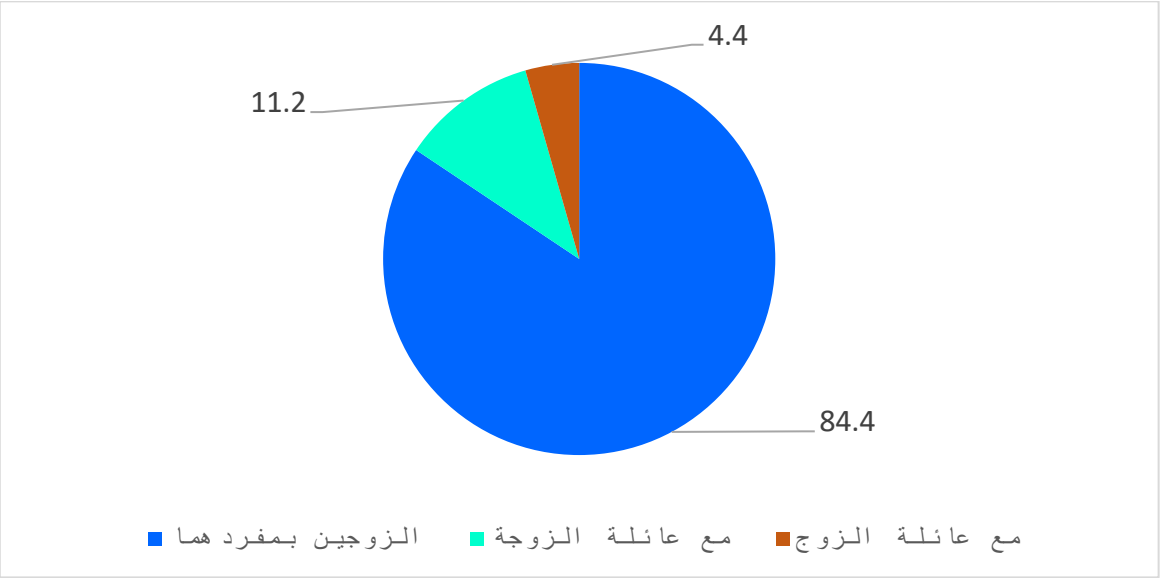
28-1 توزيع أفراد العينة حسب أمنيتهن في كيفية العيش بعد زواجها

الجدول رقم 37: توزيع المبحوثات حسب أمنيتهن في كيفية العيش بعد زواجهن

أمنيات العيش بعد الزواج	التكرار	النسبة %
الزوجين بمفردهما	324	84,4
مع عائلة الزوجة	43	11,2
مع عائلة الزوج	17	4,4
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول أن غالبية المبحوثات كانت امنيتهن بعد الزواج الســـكن بمفردهن بنســـبة 84,4 %.

الشكل رقم 28: توزيع المبحوثات حسب أمنيتهن في كيفية العيش بعد زواجهن



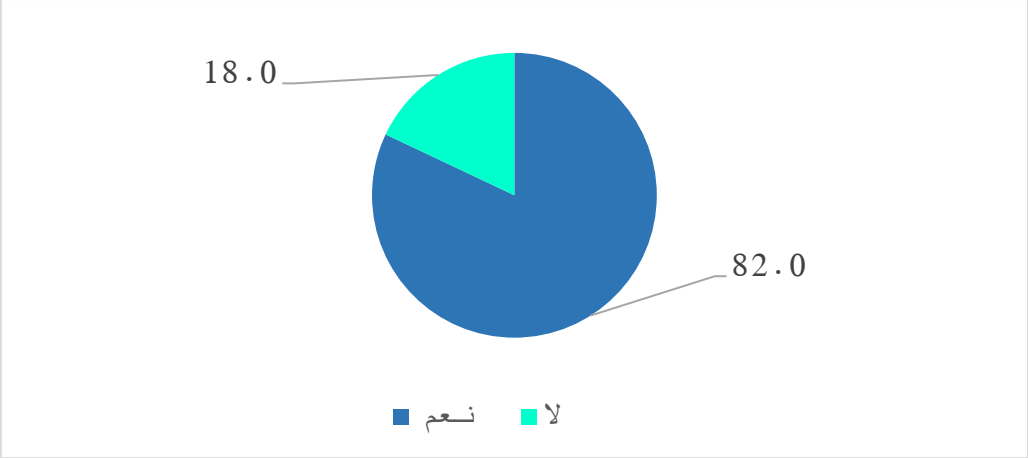
29-1 توزيع أفراد العينة حسب حالتهن المهنية قبل الزواج

الجدول رقم 38: توزيع البحوثات حسب حالتهن المهنية قبل الزواج

الحالة المهنية	التكرار	النسبة %
تعمل	315	82,0
لا تعمل	69	18,0
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول أن غالبية المبحوثات هن عاملات قبل الزواج بنسبة 82%.

الشكل رقم 29 توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية قبل الزواج



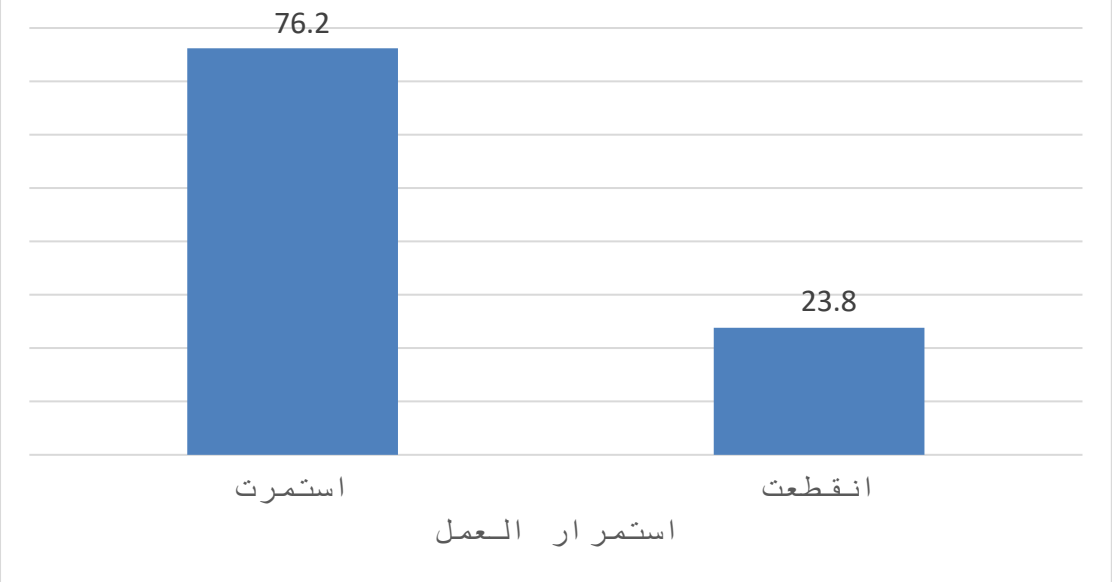
30-1 توزيع أفراد العينة حسب حالتهن المهنية بعد الزواج

الجدول رقم 39: توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية بعد الزواج

استمرار العمل	التكرار	النسبة %
استمرت	240	76,2
انقطعت	75	23,8
المجموع	**315**	**100**

يظهر الجدول أن غالبية المبحوثات العاملات لم ينقطعن عن العمل بعد الزواج بنسبة 72,2%، بينما اللواتي انقطعن عن العمل قدرت نسبتهن ب 23,8%.

الشكل رقم 30: توزيع المبحوثات حسب حالتهن المهنية بعد الزواج



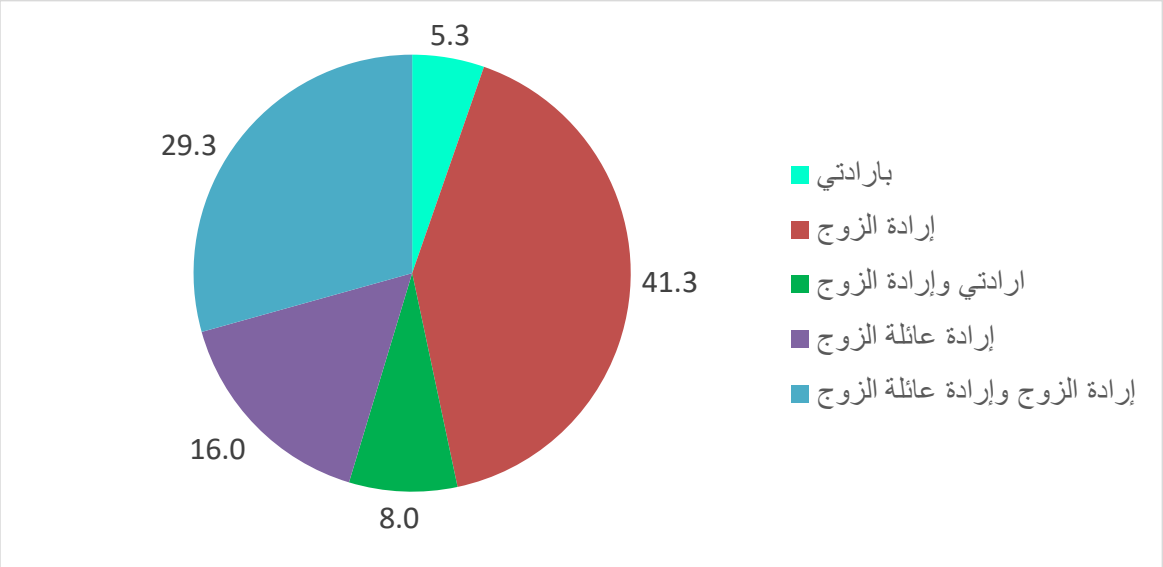
31-1 توزيع أفراد العينة حسب أسباب توقفهن عن العمل بعد زواجها

الجدول رقم 40: توزيع المبحوثات حسب أسباب توقفهن عن العمل بعد زواجهن

سبب الانقطاع	التكرار	النسبة %
بإرادتي	4	5,3
إرادة الزوج	31	41,3
ارادتي وإرادة الزوج	6	8,0
إرادة عائلة الزوج	12	16,0
إرادة الزوج وإرادة عائلة الزوج	22	29,3
المجموع	**75**	**100**

يظهر الجدول أن أعلى نسبة من المبحوثات توقفن عن عملهن بعد الزواج بطلب الزوج ب 41,3 %، تليها نسبة 29,3 % من المطلقات توقفن عن عملهن بطلب من الزوج وأهله، بينما نسبة قليلة من المبحوثات توقفن عن عملهن بإرادتهن بعد الزواج ب 5,3%.

الشكل رقم 31: توزيع المبحوثات حسب أسباب توقفهن عن العمل بعد زواجهن.



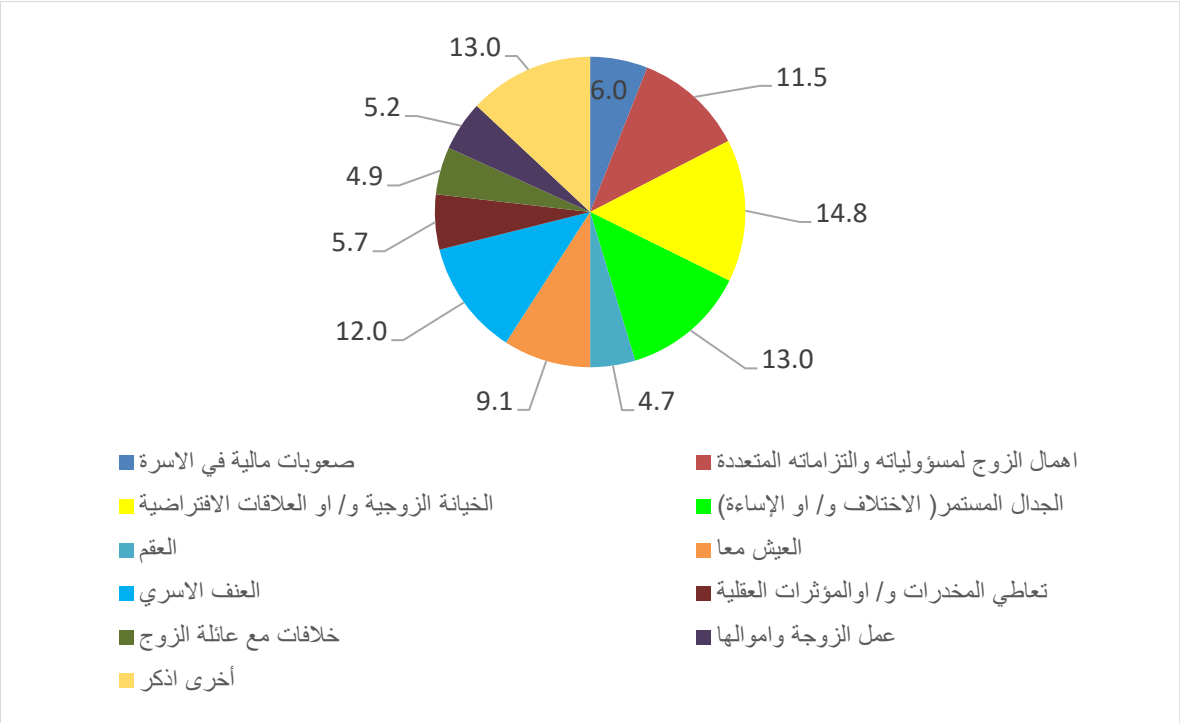
32-1 توزيع أفراد العينة حسب السبب الرئيسي للطلاق.

الجدول رقم 41: توزيع المبحوثات حسب السبب الرئيسي لطلاقهن.

السبب الرئيسي	التكرار	النسبة %
صعوبات مالية في الاسرة	23	6,0
اهمال الزوج لمسؤولياته والتزاماته المتعددة	44	11,5
الخيانة الزوجية و/ او العلاقات الافتراضية	57	14,8
الجدال المستمر (الاختلاف و/ او الإساءة)	50	13,0
العقم	18	4,7
العيش معا	35	9,1
العنف الاسري	46	12,0
تعاطي المخدرات و/ والمؤثرات العقلية	22	5,7
خلافات مع عائلة الزوج	19	4,9
عمل الزوجة واموالها	20	5,2
أخرى اذكر	50	13,0
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول السـبب الرئيسـي الذي دفع بالمبحوثات للطلاق، حيث تعد الخيانة الزوجية والعلاقات الافتراضـية أعلى نسـبة 14,8 %، يليها الجدال المسـتمر والاختلاف والإسـاءة بنسـبة 13 %، بينما يعد العقم وخلافات مع عائلة الزوج كأقل الأسـباب المؤدية للطلاق بنسب قدرها 4,7% و4,9 % على التوالي.

الشكل رقم 32: توزيع المبحوثات حسب السبب الرئيسي لطلاقهن



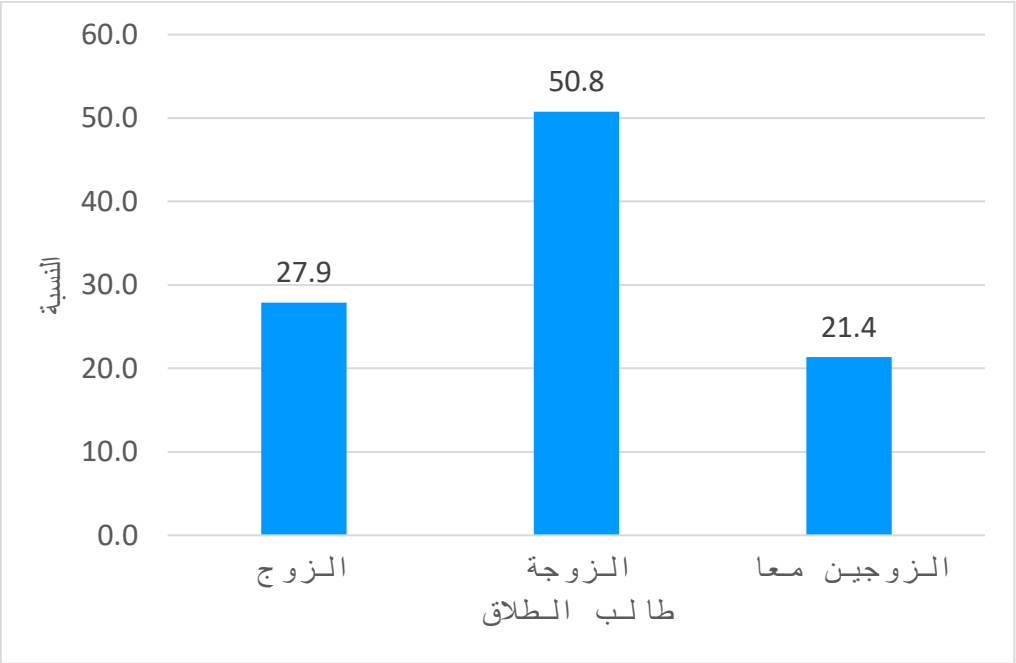
33-1 توزيع أفراد العينة حسب الجهة الرسمية التي طالبت بالطلاق.

الجدول رقم 42: توزيع المبحوثات حسب الجهة الرسمية الطالبة للطلاق.

طالب الطلاق	التكرار	النسبة %
الزوج	107	27,9
الزوجة	195	50,8
الزوجين معا	82	21,4
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول الجهة الرسمية التي طلبت الطلاق، حيث أكثر من طلب الطلاق هي الزوجة بنسبة 50.8%، بينما الطلاق بطلب من الزوج قدر بنسبة 27.9%، في حين كان طلب الطلاق من الزوجين معا بنسبة 21.4%.

الشكل رقم 33: توزيع المبحوثات حسب الجهة الرسمية التي طالبت بالطلاق



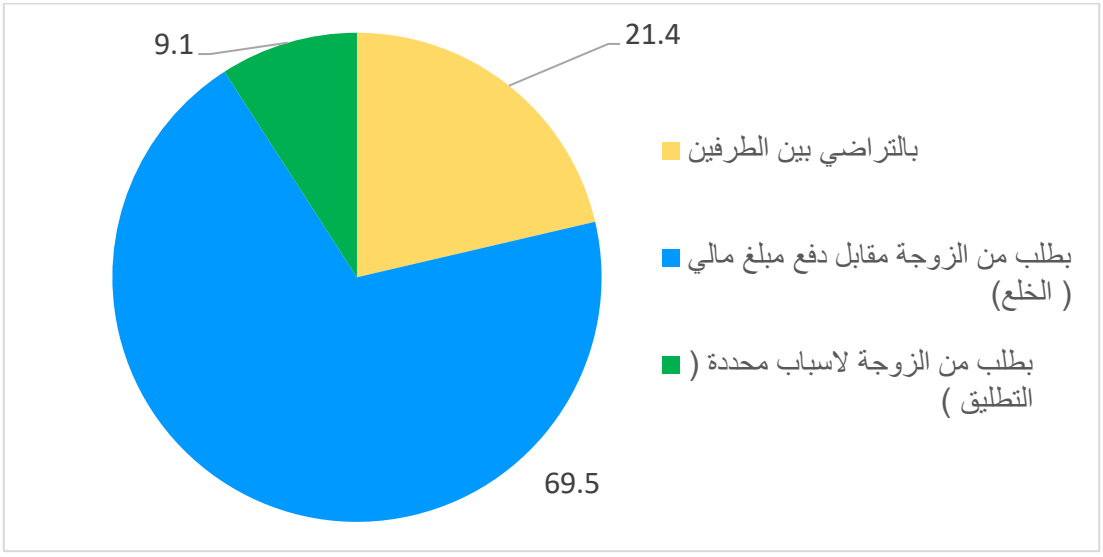
34-1 توزيع أفراد العينة حسب نوع الطلاق

الجدول رقم 43: توزيع المبحوثات حسب نوع طلاقهن.

نوع الطلاق	التكرار	النسبة %
بالتراضي بين الطرفين	82	21,4
بطلب من الزوجة مقابل دفع مبلغ مالي (الخلع)	267	69,5
بطلب من الزوجة لأسباب محددة (التطليق)	35	9,1
المجموع	**384**	**100**

يبين الجدول نوع الطلاق بين الزوجين، حيث أن غالبية حالات الطلاق كانت من خلال طلب من الزوجة مع دفعها لمبلغ مالي(الخلع) بنسبة 69,5%، يليه الطلاق بالتراضي بين الطرفين بنسبة 21,4%، أما التطليق سجل أقل نسبة 9,1%.

الشكل رقم 34: توزيع المبحوثات حسب نوع طلاقهن.



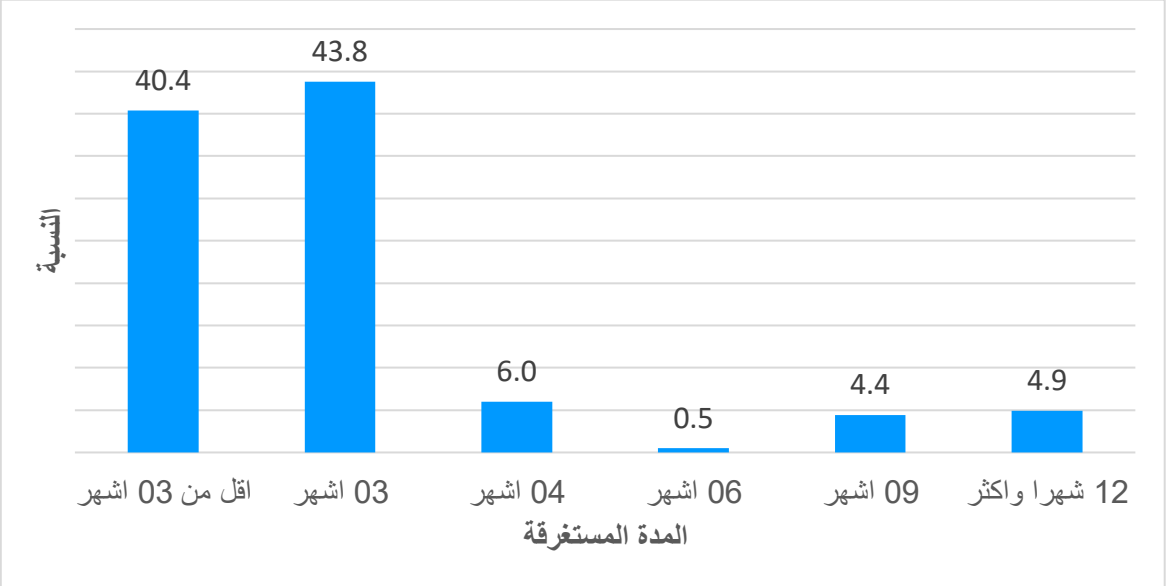
35-1 توزيع أفراد العينة حسب المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الطلاق

الجدول رقم 44: توزيع المبحوثات حسب المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الطلاق

المدة المستغرقة	التكرار	النسبة %
اقل من 03 أشهر	155	40,4
03 أشهر	168	43,8
04 أشهر	23	6,0
06 أشهر	2	0,5
09 أشهر	17	4,4
12 شهرا وأكثر	19	4,9
المجموع	384	100

يظهر الجدول توزيع المبحوثات حسب المدة المستغرقة للحصول على الطلاق، حيث أن أغلبية المبحوثات تحصلن على الطلاق في مدة ثلاثة أشهر فأقل بنسبة 84,2 %، بينما المبحوثات اللواتي تحصلن على الطلاق في مدة تراوحت بين 4 و9 أشهر كانت بنسبة 10,9 %، في حين هناك نسبة 4,9% من المبحوثات اللواتي استغرقن 12 شهر فما فوق للحصول على طلاقهن.

الشكل رقم 35: توزيع المبحوثات حسب المدة الزمنية المستغرقة في الحصول على الطلاق



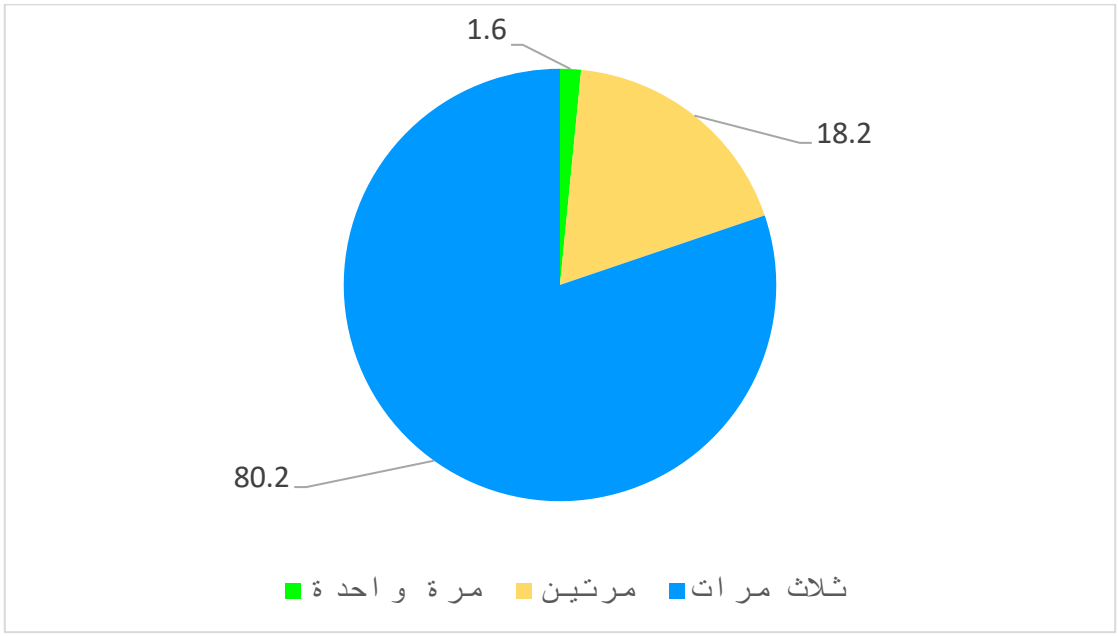
36-1 توزيع أفراد العينة حسب عدد حضورهن في مجالس الصلح لدى المحكمة

الجدول رقم 45: توزيع المبحوثات حسب عدد حضورهن في مجالس الصلح لدى المحكمة

عدد الحضور	التكرار	النسبة %
مرة واحدة	6	1,6
مرتين	70	18,2
ثلاث مرات	308	80,2
المجموع	**384**	**100**

يبين الجدول السابق أن أغلبية المبحوثات حضرن ثلاث مرات أمام مجالس الصلح لدى المحكمة بنسبة 80,2%، تليها مبحوثات حضرن مرتين بنسبة 18,2%، في حين قدر أقل حضور بمرة واحدة بنسبة 1,6 % فقط.

الشكل رقم 36: توزيع المبحوثات حسب عدد حضورهن في مجالس الصلح لدى المحكمة



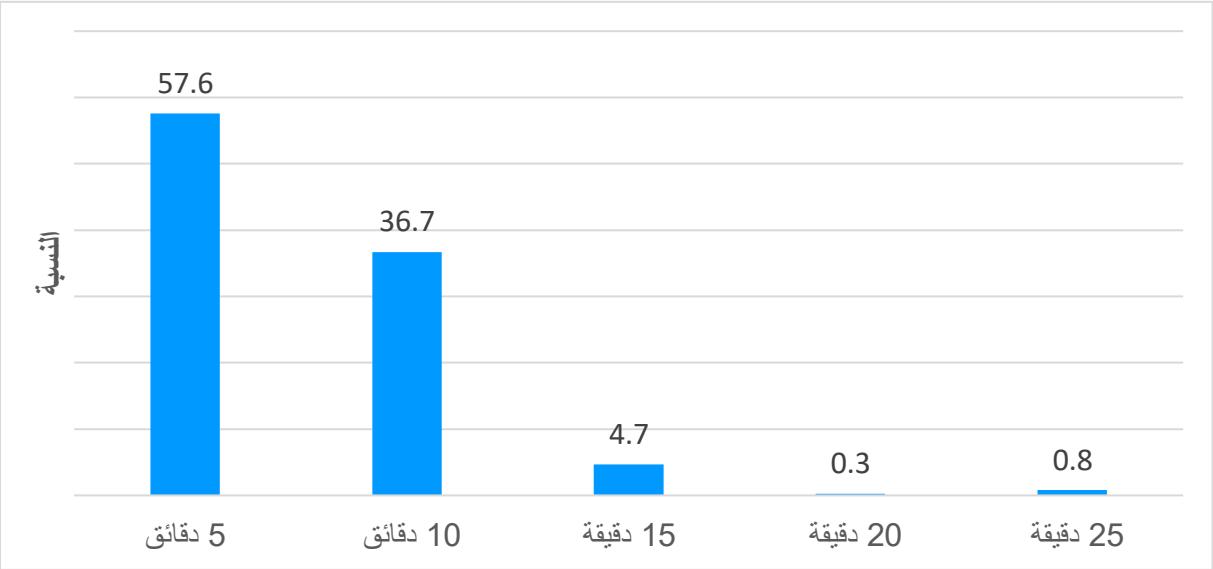
37-1 توزيع أفراد العينة حسب المدة الزمنية المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة

الجدول رقم 46: توزيع المبحوثات حسب المدة الزمنية المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة

مدة الاستماع	التكرار	النسبة %
5 دقائق	221	57,6
10 دقائق	141	36,7
15 دقيقة	18	4,7
20 دقيقة	1	0,3
25 دقيقة	3	0,8
المجموع	**384**	**100**

يوضح الجدول أعلاه المدة المستغرقة للاستماع لدى قاضي الأسرة، حيث تمثلت أكبر مدة استماع في 5 دقائق وقدرت بأعلى نسبة 57,6 %، تليها مدة 10 دقائق بنسبة 36,7 %، في حين سجلت حوالي 20 و25 دقيقة كأصغر مدة استماع للمبحوثات من طرف القاضي وقدرت بنسب 0,3% و0,8% على التوالي.

الشكل رقم 37: توزيع المبحوثات حسب المدة الزمنية المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة



38-1 توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة بعد الطلاق

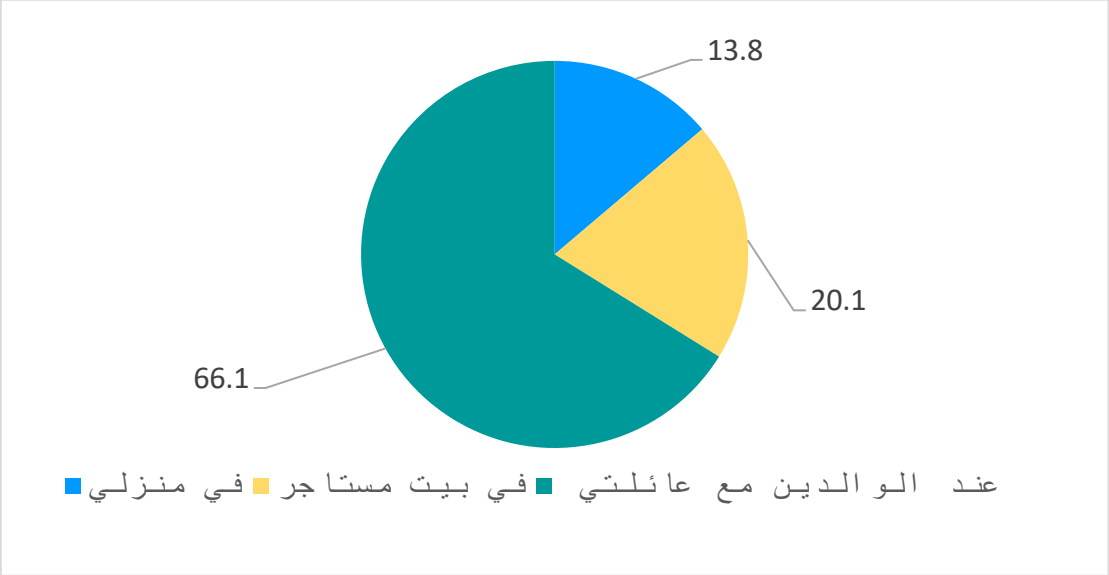
الجدول رقم 47: توزيع المبحوثات حسب مكان إقامتهن بعد الطلاق

الإقامة بعد الطلاق	التكرار	النسبة %
في منزلي	53	13,8
في بيت مستأجر	77	20,1
عند الوالدين مع عائلتي	254	66,1
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول السابق مكان إقامة عناصر العينة بعد طلاقهن، حيث رجعت غالبية المبحوثات إلى منزل الوالدين بأعلى نسبة قدرت ب 66,1%، تليها نسبة إقامة المبحوثات

في بيت مستأجر قدرت ب 20,1 %، في حين سجلت حوالي 13,8% وهي أصغر نسبة من المطلقات اللواتي عدن للسكن في منزلهن الشخصي.

الشكل رقم 38: توزيع المبحوثات حسب مكان إقامتهن بعد الطلاق



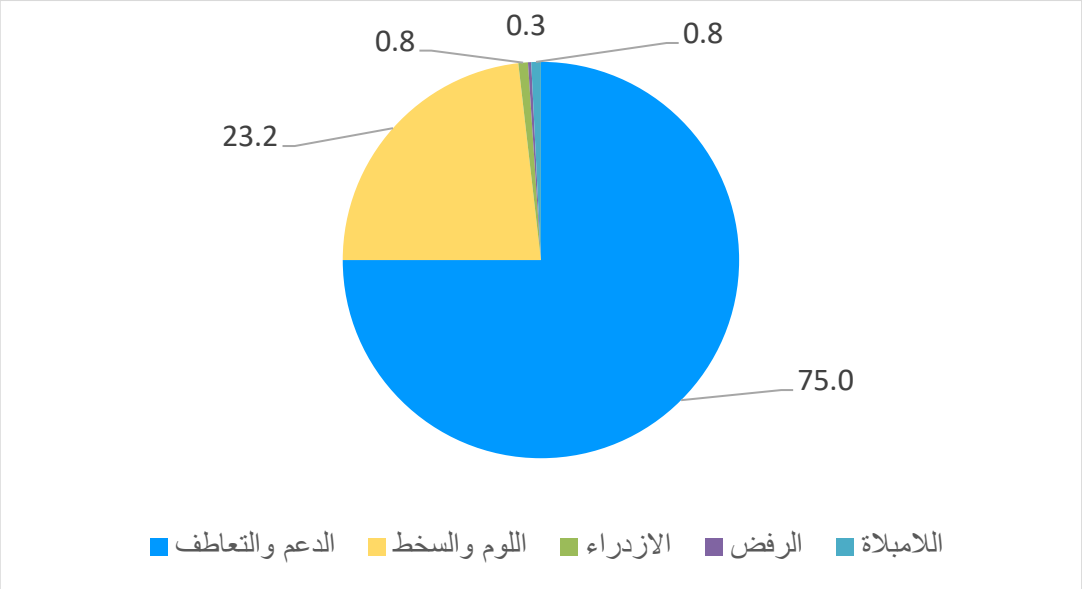
39-1 توزيع أفراد العينة حسب ردة فعل الأهل على طلاقها.

الجدول رقم 48: توزيع المبحوثات حسب ردة فعل الأهل على طلاقهن.

ردة فعل العائلة	التكرار	النسبة %
الدعم والتعاطف	288	75,0
اللوم والسخط	89	23,2
الاحتقار	3	0,8
الرفض	1	0,3
اللامبالاة	3	0,8
المجموع	**384**	**100**

يوضـح الجدول التالي توزيع المبحوثات حسـب ردة فعل الأهل على طلاقهن، حيث غالبية المبحوثات تلقين الدعم والتعاطف من أهالهن بنســبة 75%، يليها اللوم والســخط بنسبة 23,2 %، ثم الرفض واللامبالاة بنسب 0,3% و0,8% على التوالي.

الشكل رقم 39: توزيع المبحوثات حسب ردة فعل الأهل على طلاقهن.



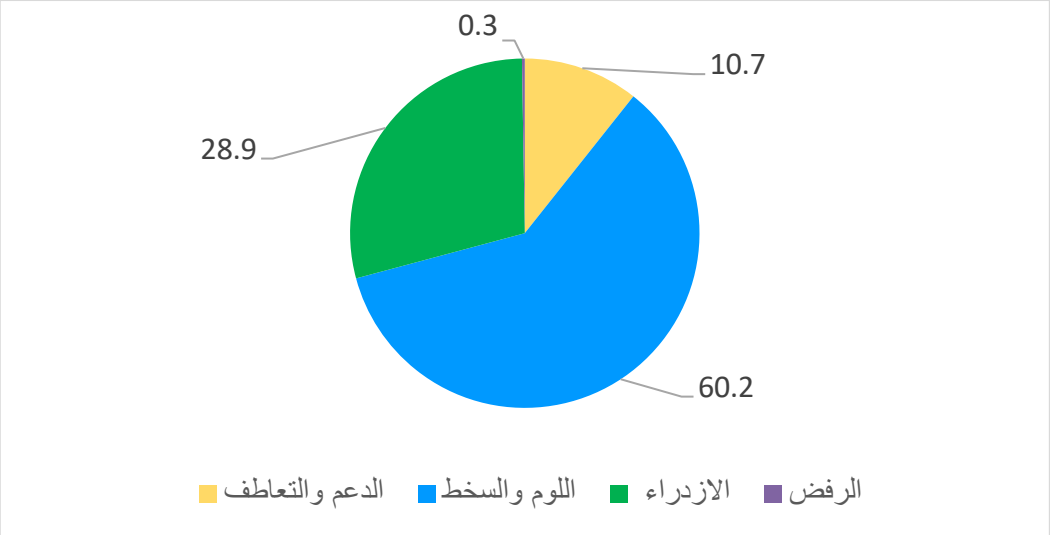
40-1 توزيع أفراد العينة حسب ردة فعل المجتمع على طلاقهن

الجدول رقم 49: توزيع المبحوثات حسب ردة فعل المجتمع من طلاقهن

ردة فعل المجتمع	التكرار	النسبة %
الدعم والتعاطف	41	10,7
اللوم والسخط	231	60,2
الاحتقار	111	28,9
الرفض	1	0,3
المجموع	**384**	**100**

يظهر الجدول ردة فعل المجتمع من طلاق العينة، حيث أكثر ما تواجهه المطلقة هو اللوم والسخط بنسبة 60,2%، يليها الاحتقار بنسبة 28,9%، ويأتي الدعم والتعاطف بدرجة أقل وبنسبة 10,7%، ثم حالة واحدة من الرفض من مجموع المبحوثات الكلي.

الشكل رقم 40: توزيع المبحوثات حسب ردة فعل المجتمع من طلاقهن.



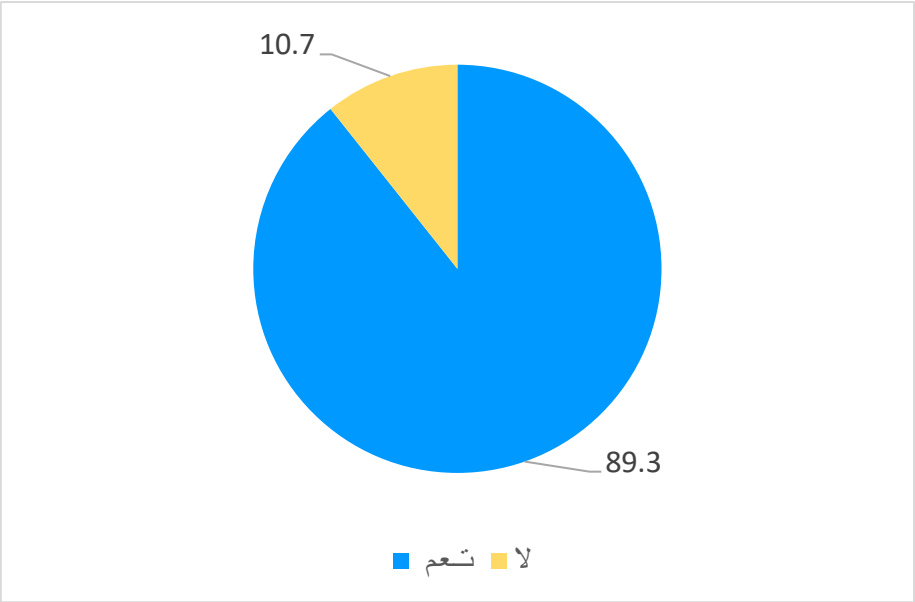
41-1 توزيع أفراد العينة حسب وجود الأولاد لديهن.

الجدول رقم 50: توزيع المبحوثات حسب وجود الأولاد.

وجود الأولاد	التكرار	النسبة %
نعم	343	89,3
لا	41	10,7
المجموع	**384**	**100**

يوضح الجدول أن أغلبية المبحوثات صرحن بوجود أولاد لديهن بنسبة 89,3%.

الشكل رقم 41: توزيع المبحوثات حسب وجود الأولاد.



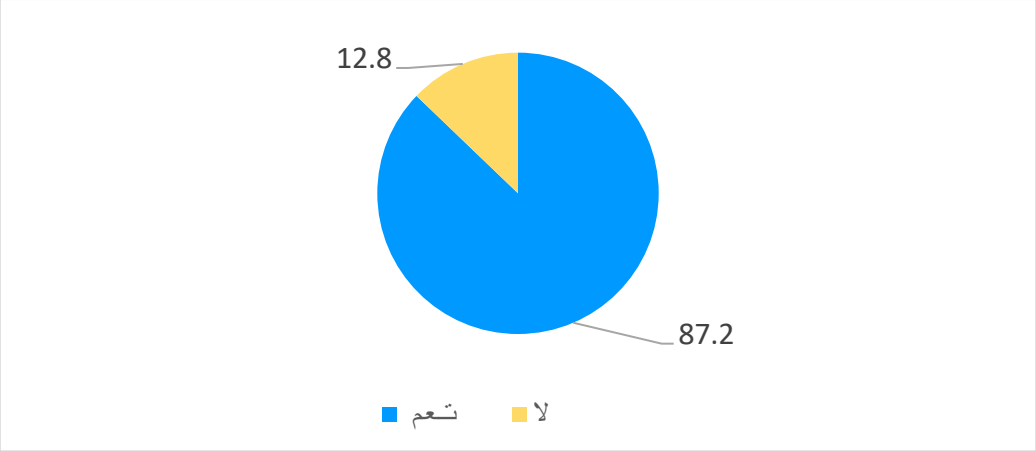
42-1 توزيع أفراد العينة حسب وجود الأطفال القصر.

الجدول رقم 51: توزيع المبحوثات حسب وجود الأطفال القصر

وجود أولاد قصر	التكرار	النسبة %
نعم	299	87,2
لا	44	12,8
المجموع	**343**	**100**

يوضح الجدول أعلاه أن المبحوثات اللواتي لديهن أطفال أغلبيتهن لديهن أطفال قصر بنسبة 87,2%.

الشكل رقم 42: توزيع المبحوثات حسب وجود الأطفال القصر.



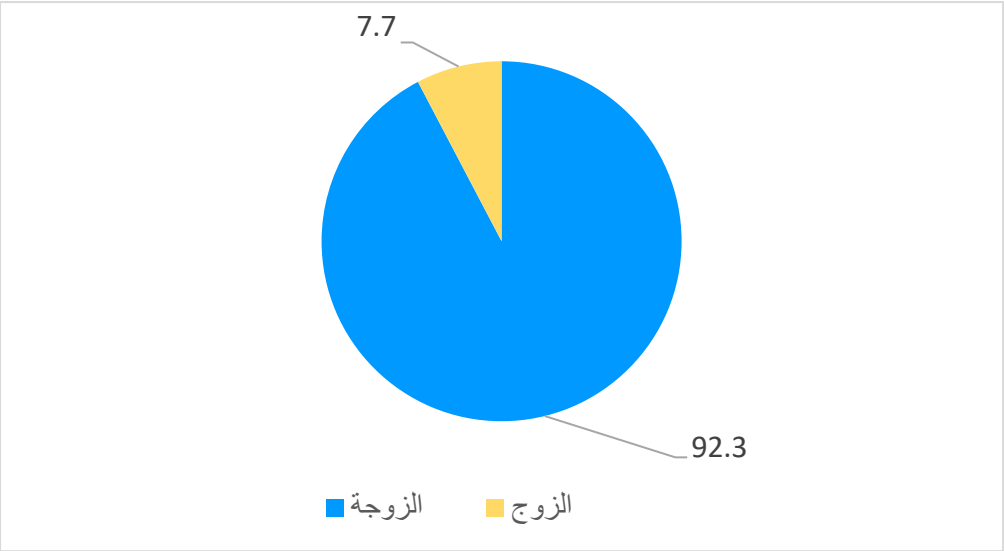
43-1 توزيع أفراد العينة حسب الجهة الحاضنة للأطفال.

الجدول رقم 52: توزيع المبحوثات حسب الجهة الحاضنة للأطفال القصر بعد الطلاق

الجهة الحاضنة	التكرار	النسبة %
الزوجة	276	92,3
الزوج	23	7,7
المجموع	**299**	**100**

يبين الجدول الموالي أن المبحوثات اللواتي لديهن أطفال قصر هن من تولين بمسؤولية الحضانة بنسبة 92,3%.

الشكل رقم 43: توزيع المبحوثات حسب الجهة الحاضنة للأطفال القصر بعد الطلاق



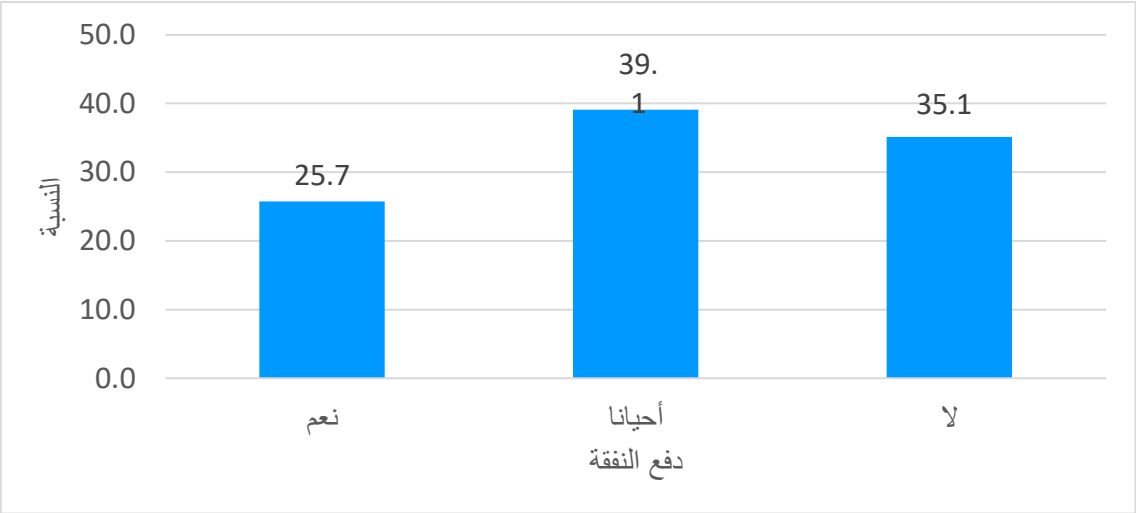
44-1 توزيع أفراد العينة حسب دفع الزوج نفقة الحضانة.

الجدول رقم 53: توزيع المبحوثات حسب دفع الزوج لنفقة الحضانة.

دفع النفقة	التكرار	النسبة %
نعم	71	25,7
أحيانا	108	39,1
لا	97	35,1
المجموع	276	100

يوضح الجدول الموالي أن أغلبية المبحوثات اللواتي تحضين يتلقون نفقة صغارهن أحيانا بأعلى نسبة قدرت ب 39,1%، تليها نسبة 25,7% من المبحوثات يتقاضون نفقة أطفالهن بانتظام، في حين 35,1% من المبحوثات لا يتقاضون النفقة بتاتا.

الشكل رقم 44: توزيع المبحوثات حسب دفع الزوج لنفقة الحضانة



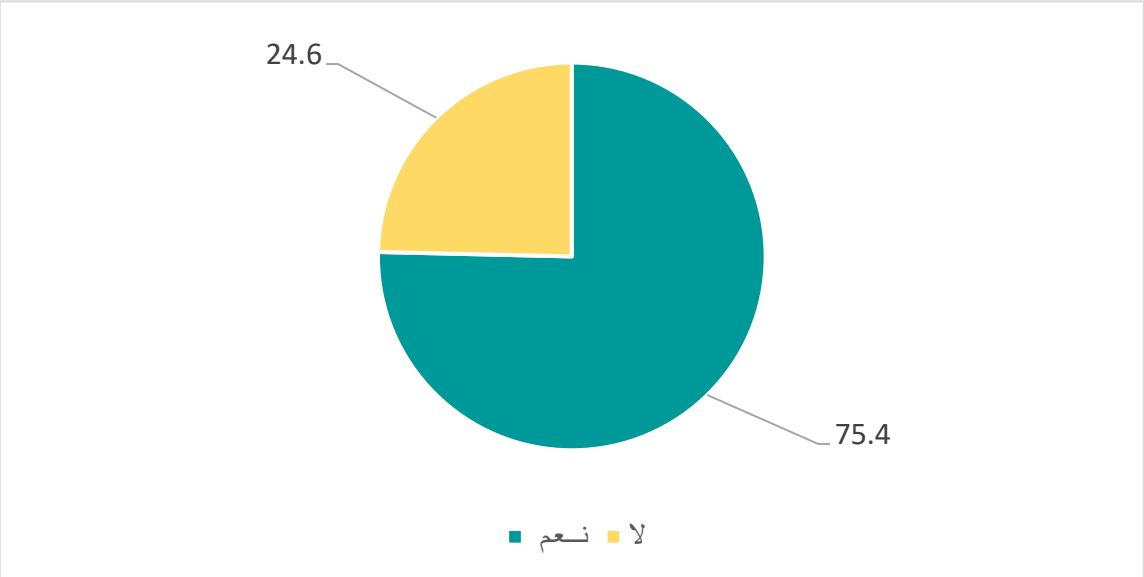
45-1 توزيع أفراد العينة حسب وجود مصادر عيش أخرى لإعالة أطفاهن القصر

الجدول رقم 54: توزيع المبحوثات حسب وجود مصادر عيش أخرى لإعالة أطفاهن القصر

مصادر العيش	التكرار	النسبة %
نعم	208	75,4
لا	68	24,6
المجموع	**276**	**100**

يبين الجدول أن أغلبية المبحوثات لديهن مصادر إعانة أخرى تساعدهن على إعالة أطفالهن بأعلى نسبة 75,4%، في حين لدينا حوالي 24,6% من المطلقات ليس لديهن مصادر إعانة

الشكل رقم 45: توزيع المبحوثات حسب وجود مصادر عيش أخرى لإعالة أطفالهن القصر



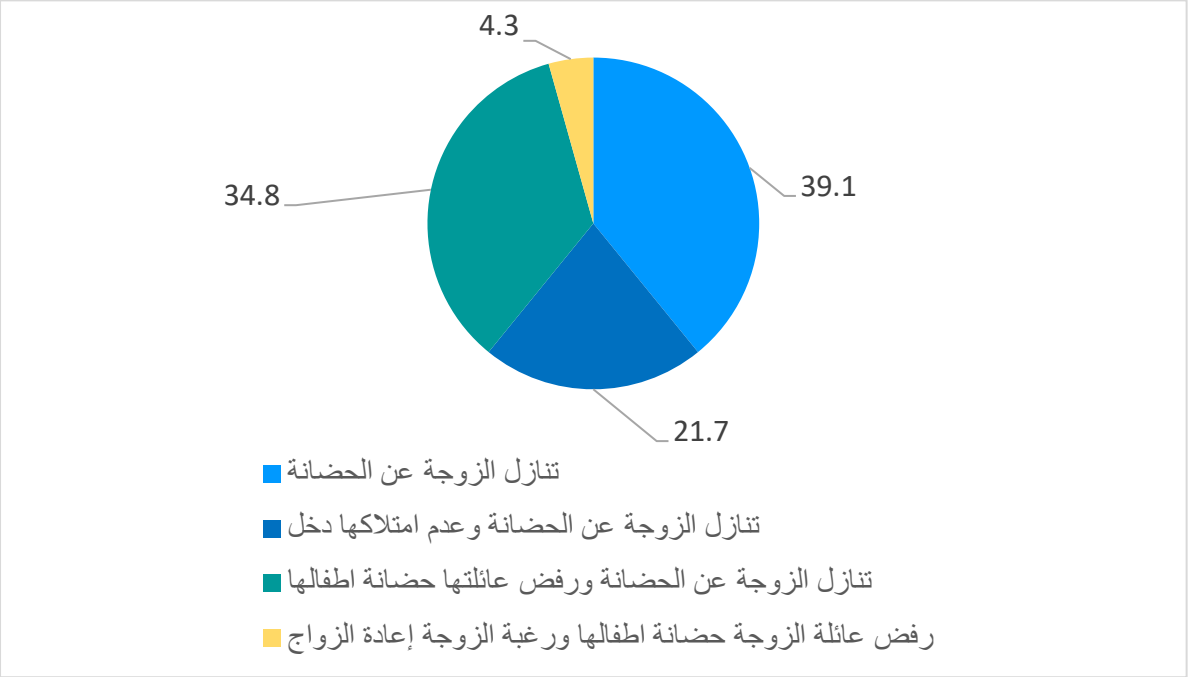
46-1 توزيع أفراد العينة حسب أسباب حضانة الزوج للأطفال القصر.

الجدول رقم 55: توزيع المبحوثات حسب أسباب حضانة الزوج للأطفال القصر.

الأسباب	التكرار	النسبة %
تنازل الزوجة عن الحضانة	9	39,1
تنازل الزوجة عن الحضانة وعدم امتلاكها دخل	5	21,7
تنازل الزوجة عن الحضانة ورفض عائلتها حضانة اطفالها	8	34,8
رفض عائلة الزوجة حضانة اطفالها ورغبة الزوجة إعادة الزواج	1	4,3
المجموع	23	100

يوضح الجدول ان من أكثر أسباب حضانة الزوج للأطفال القصر بحسب رأي المبحوثات هو تنازل الزوجة عن الحضانة بنسبة 39.1%، تليها تنازل الزوجة عن الحضانة ورفض عائلتها حضانة اطفالها بنسبة 34.8%، ثم وبأقل تكرار حالة واحدة حيث رفضت عائلة الزوجة حضانة أطفالها بسبب رغبتها في إعادة الزواج.

الشكل رقم 46: توزيع المبحوثات حسب أسباب حضانة الزوج للأطفال القصر.



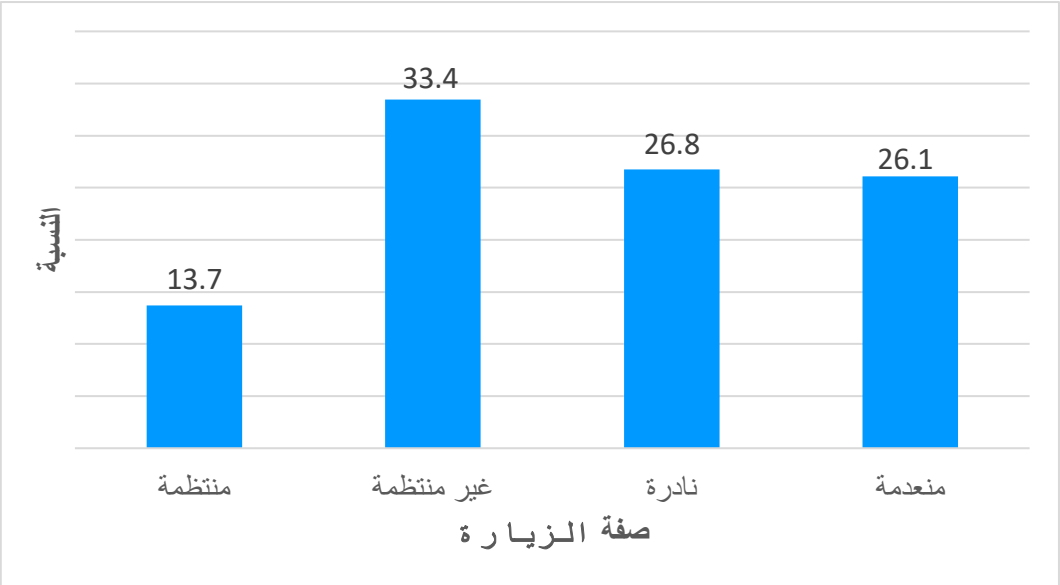
47-1 توزيع أفراد العينة حسب الزيارات القانونية للأطفال القصر.

الجدول رقم 56: توزيع المبحوثات حسب الزيارات القانونية للأطفال القصر.

صفة الزيارة القانونية	التكرار	النسبة %
منتظمة	41	13,7
غير منتظمة	100	33,4
نادرة	80	26,8
منعدمة	78	26,1
المجموع	299	100

يوضح الجدول صفة الزيارة القانونية للأبناء القصر، حيث أن الزيارات غير المنتظمة مثلت أعلى نسبة 33,4%، تليها الزيارات النادرة والمنعدمة وبنسب 26,8% و26,1%، وبأقل تكرار نجد الزيارات المنتظمة بنسبة 13,7%.

الشكل رقم 47: توزيع المبحوثات حسب الزيارات القانونية للأطفال القصر.



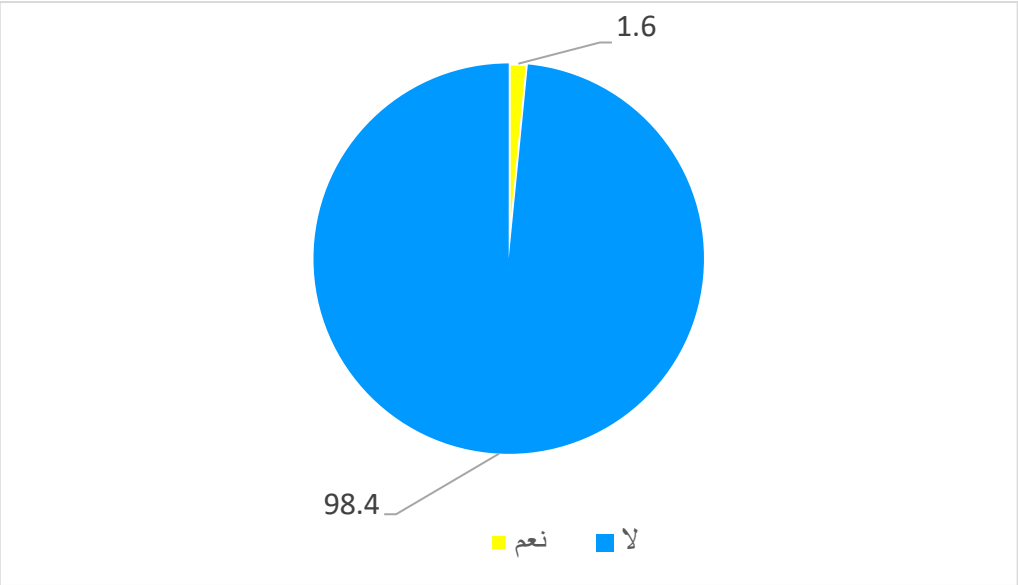
48-1 توزيع أفراد العينة حسب حالتهن العائلية الحالية.

الجدول رقم 57: توزيع المبحوثات حسب حالتهن العائلية الحالية.

إعادة الزواج بعد الطلاق	التكرار	النسبة %
نعم	6	1,6
لا	378	98,4
المجموع	384	100

يشير الجدول أعلاه أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات لم تعدن للزواج بعد طلاقهن بنسبة 98,4%.

الشكل رقم 48: توزيع المبحوثات حسب حالتهن العائلية الحالية.



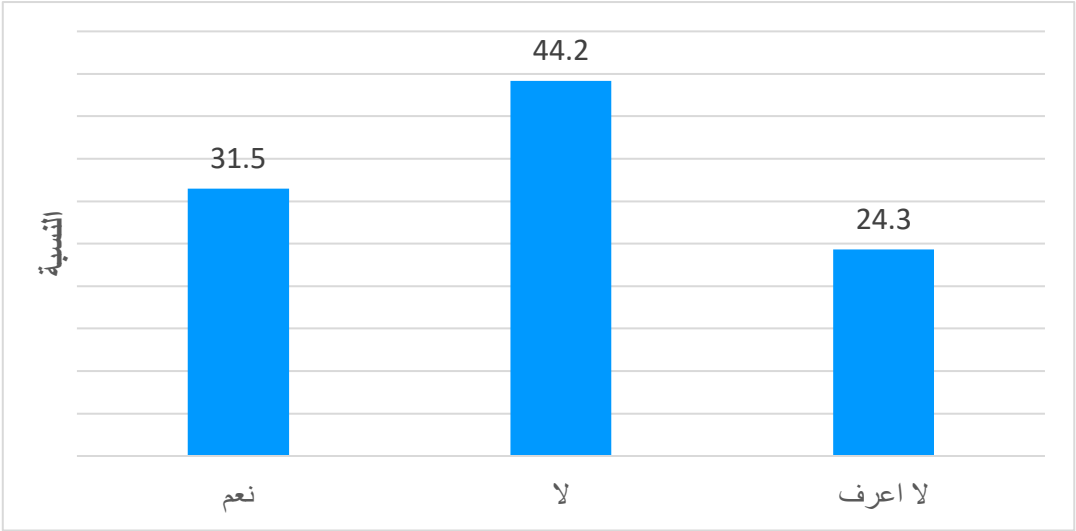
49-1 توزيع أفراد العينة حسب قبولهن لفرصة ثانية لإعادة الزواج.

الجدول رقم 58: توزيع المبحوثات حسب قبولهن لفرصة ثانية لإعادة الزواج.

قبول فرصة ثانية	التكرار	النسبة %
نعم	119	31,5
لا	167	44,2
لا اعرف	92	24,3
المجموع	**378**	**100**

يوضـــح الجدول أن أكثر المبحوثات لو أتيحت لهن فرصـــة ثانية لإعادة الزواج فلن يقبلن بها وقدرت بأعلى نســـبة 44.2%، تليها نســـبة 31,5% من يقبلن بفرصـــة ثانية للزواج، في حين لدينا نسبة 24,3% من المبحوثات لا تعرفن هل ستقبلن بفرصة أخرى أم لا.

الشكل رقم 49: توزيع المبحوثات حسب قبولهن لفرصة ثانية لإعادة الزواج



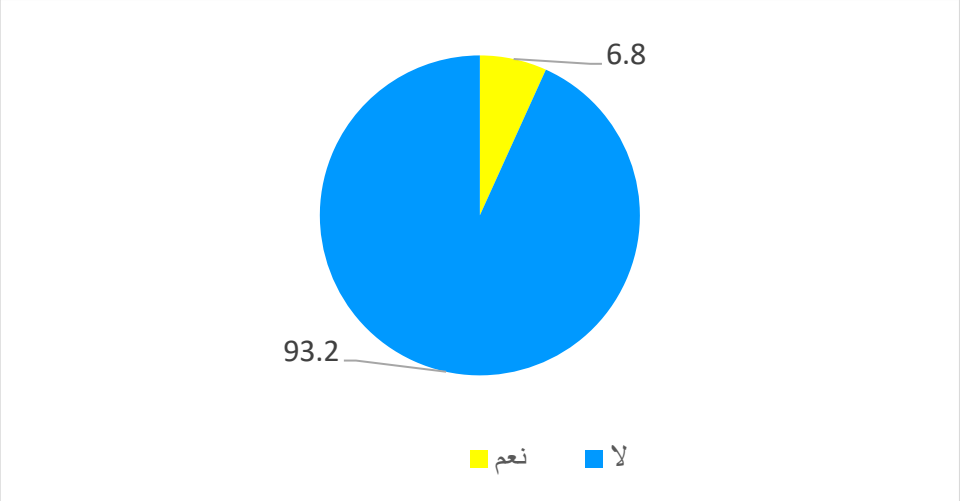
50-1 توزيع أفراد العينة حسب شعورهن بالندم على طلاقهن.

الجدول رقم 59: توزيع المبحوثات حسب شعورهن بالندم على طلاقهن.

الندم على الطلاق	التكرار	النسبة %
نعم	26	6,8
لا	358	93,2
المجموع	**384**	**100**

يبين الجدول التالي أن أعلى نسبة 93,2% من المبحوثات كانت غير نادمات على طلاقهن في حين لدينا نسبة 6,8% من المطلقات قد ندمن عن طلاقهن.

الشكل رقم 50: توزيع المبحوثات حسب شعورهن بالندم على طلاقهن.



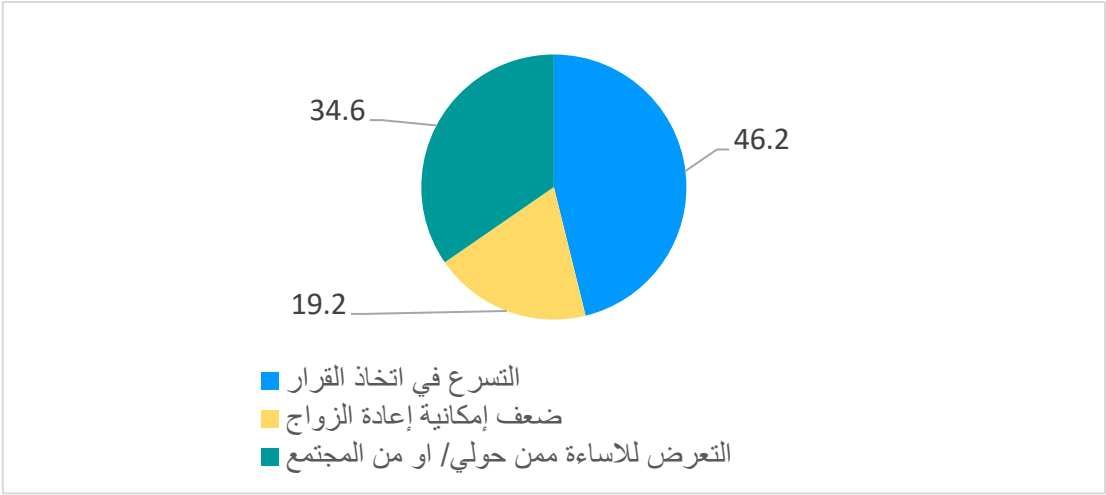
51-1 توزيع أفراد العينة حسب أسباب ندمهن على طلاقهن.

الجدول رقم 60: توزيع المبحوثات حسب أسباب ندمهن على طلاقهن.

أسباب الندم	التكرار	النسبة %
التسرع في اتخاذ قرار الطلاق	12	46,2
ضعف فرصة إعادة الزواج	5	19,2
التعرض للإساءة ممن حولي/ او من المجتمع	9	34,6
المجموع	**26**	**100**

يوضح الجدول أن أكثر سبب لندم المبحوثات عن طلاقهن راجع للتسرع في اتخاذ القرار بنسبة 46,2%، ثم بسبب التعرض للإساءة ممن حولها أو من المجتمع بنسبة 34,6%، في حين لدينا 5 حالات يرجعن سبب الندم على طلاقهن إلى ضعف فرصة إعادة الزواج بنسبة 19,2%.

الشكل رقم 51: توزيع المبحوثات حسب أسباب ندمهن على طلاقهن



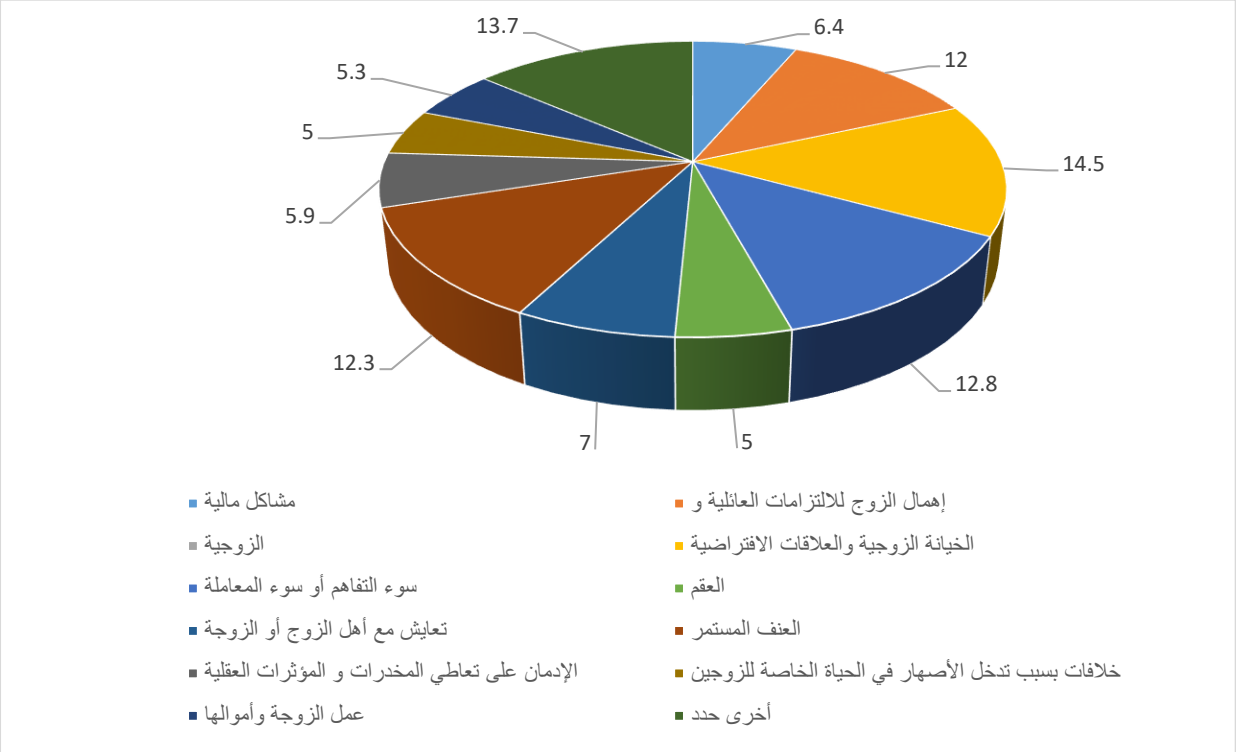
1-52 توزيع أفراد العينة حسب أسباب عدم ندمهن على طلاقهن.

الجدول رقم 61: توزيع المبحوثات حسب أسباب عدم ندمهن على طلاقهن.

أسباب عدم الندم	التكرار	النسبة %
مشاكل مالية	23	6,4
إهمال الزوج للالتزامات العائلية و الزوجية	43	12,0
الخيانة الزوجية والعلاقات الافتراضية	52	14,5
سوء التفاهم أو سوء المعاملة	46	12,8
العقم	18	5,0
تعايش مع أهل الزوج أو الزوجة	25	7,0
العنف المستمر	44	12,3
الإدمان على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية	21	5,9
خلافات بسبب تدخل الأصهار في الحياة الخاصة للزوجين	18	5,0
عمل الزوجة وأموالها	19	5,3
أخرى حدد	49	13,7
المجموع	**358**	**100**

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر سبب لعدم ندم العينة على طلاقها تمثل في الخيانة الزوجية والعلاقة الافتراضية بنسبة 14,5 %، يليه سوء التفاهم بين الزوجين والمعاملة السيئة للزوجة بنسبة 12,8%، ثم يليهما كلا من العنف المستمر وإهمال الزوج للالتزامات العائلية والزوجية بنسب 12,3% و12% على التوالي. أما النسبة المتبقية التي تمثل أقل أسباب عدم ندم المبحوثات على طلاقهن هي التعايش مع أهل أحد الزوجين بنسبة 7%، يليه سبب الإدمان على المخدرات المؤثرات العقلية بنسبة 5,9%، ثم تليها أسباب تمثلت في عمل المرأة وأموالها، عقم أحد الزوجين وفي الخلافات بسبب تدخل الأصهار في الحياة الخاصة للزوجين بنسبة 5%.

الشكل رقم 52: توزيع المبحوثات حسب أسباب عدم ندمهن على طلاقهن



2-الدراسة الإرتباطية

2-1 توزيع عناصر العينة حسب مدة زواجهن عند حدوث الطلاق

الجدول رقم 62: مدة زواج المبحوثات على اختلاف سنهن عند الزواج

		سن الزواج الاول					المجموع
		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	
سن الطلاق	15-19	17	0	0	0	0	17
	20-24	37	18	0	0	0	55
	25-29	18	37	14	0	0	69
	30-34	9	27	38	4	0	78
	35-39	9	14	38	14	1	76
	40-44	5	15	17	8	0	45
	45-49	0	12	11	3	1	27
	50-54	0	4	7	0	0	11
	55-59	0	1	5	0	0	6
المجموع		95	128	130	29	2	384

من خلال الجدول أعلاه يستخلص النتائج التالية:

- أغلب حالات الطلاق تقع في السنوات الأولى من الزواج (أقل من خمس سنوات) ويمكن تفسير ذلك بطفو الطلاق المبكر لعدم التوافق بين الزوجين من ناحية اختلاف وجهات نظرتهما للحياة والدهنيات والأفكار والعادات والقيم وغيرها.....
- أغلبية المبحوثات طلقن في الفئة العمرية 15 – 29 سنة.

الجدول رقم63: اختبار مربع كاي للعلاقة بين مدة الزواج والسن الزواجي.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
	32	0.00

عند درجة حرية 28، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 46.194 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية بين السن عند الزواج الأول وسن الطلاق.

2-2 توزيع عناصر العينة حسب مستواهن التعليمي وعمرهن عند الطلاق.

الجدول رقم 64: المستوى التعليمي للمبحوثات على اختلاف عمرهن عند الطلاق.

سن الطلاق / المستوى التعليمي	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	المجموع
دون مستوى	1	8	1	1	0	1	0	0	0	12
	8.3%	**66.7%**	**8.3%**	**8.3%**	**0.0%**	**8.3%**	**0.0%**	**0.0%**	**0.0%**	**100.0%**
	5.9%	**14.5%**	**1.4%**	**1.3%**	**0.0%**	**2.2%**	**0.0%**	**0.0%**	**0.0%**	**3.1%**
ابتدائي	6	9	9	5	5	0	0	1	0	35
	17.1%	**25.7%**	**25.7%**	**14.3%**	**14.3%**	**0.0%**	**0.0%**	**2.9%**	**0.0%**	**100.0%**
	35.3%	**16.4%**	**13.0%**	**6.4%**	**6.6%**	**0.0%**	**0.0%**	**9.1%**	**0.0%**	**9.1%**
متوسط	7	21	15	19	7	7	2	0	0	78
	9.0%	**26.9%**	**19.2%**	**24.4%**	**9.0%**	**9.0%**	**2.6%**	**0.0%**	**0.0%**	**100.0%**
	41.2%	**38.2%**	**21.7%**	**24.4%**	**9.2%**	**15.6%**	**7.4%**	**0.0%**	**0.0%**	**20.3%**
ثانوي	3	17	23	21	24	11	5	1	1	106
	2.8%	**16.0%**	**21.7%**	**19.8%**	**22.6%**	**10.4%**	**4.7%**	**0.9%**	**0.9%**	**100.0%**
	17.6%	**30.9%**	**33.3%**	**26.9%**	**31.6%**	**24.4%**	**18.5%**	**9.1%**	**16.7%**	**27.6%**
جامعي	0	0	19	26	23	16	10	6	4	104
	0.0%	**0.0%**	**18.3%**	**25.0%**	**22.1%**	**15.4%**	**9.6%**	**5.8%**	**3.8%**	**100.0%**
	0.0%	**0.0%**	**27.5%**	**33.3%**	**30.3%**	**35.6%**	**37.0%**	**54.5%**	**66.7%**	**27.1%**
دراسات الطور الثالث	0	0	2	6	17	10	10	3	1	49
	0.0%	**0.0%**	**4.1%**	**12.2%**	**34.7%**	**20.4%**	**20.4%**	**6.1%**	**2.0%**	**100.0%**
	0.0%	**0.0%**	**2.9%**	**7.7%**	**22.4%**	**22.2%**	**37.0%**	**27.3%**	**16.7%**	**12.8%**
المجموع	**17**	**55**	**69**	**78**	**76**	**45**	**27**	**11**	**6**	**384**
	4.4%	**14.3%**	**18.0%**	**20.3%**	**19.8%**	**11.7%**	**7.0%**	**2.9%**	**1.6%**	**100.0%**

أغلبية المبحوثات اللواتي طلقن في الفئة العمرية (15–29) سنة كان لديهن مستوى ثانوي وجامعي.

الجدول رقم 65: اختبار كاي مربع للعلاقة بين سن الطلاق والمستوى التعليمي للمبحوثات.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
151.21	40	0.00

عند درجة حرية 40، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 55.758 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة بين المستوى التعليمي وسن الطلاق أي أنها غير مستقلين.

3-2 توزيع عناصر العينة حسب سنهن عند الزواج الأول واختيارهن الزواجي.

الجدول رقم 66: السن عند الزواج الأول للمبحوثات على اختلاف اختيارهن الزواجي.

الاختيار الزواجي		بمعرفة الزوجين وموافقة العائلة	بمعرفة الزوجين ورفض العائلة	إختيار عائلتي مع موافقتي	إختيار عائلتي مع رفضي	المجموع
سن الزواج الأول	15-19	22	23	18	32	95
	20-24	44	38	22	24	128
	25-29	51	37	33	9	130
	30-34	12	1	16	0	29
	35-39	1	0	1	0	2
المجموع		130	99	90	65	384

أغلبية المبحوثات كان اختيار زواجهن بموافقتهن.

الجدول رقم67: اختبار كاي مربع لعلاقة السن عند الزواج الأول للمبحوثات على اختلاف اختيارهن الزواجي.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
57.475	12	0.00

عند درجة حرية12، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 21.026 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة بين السن عند الزواج الأول والاختيار الزواجي.

4-2 توزيع عناصر العينة حسب اختيارهن الزواجي ومستواهن الدراسي.

الجدول رقم68: الاختيار الزواجي للمبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.

المستوى التعليمي / الاختيار الزواجي	من دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	دراسات الطور الثالث	المجموع
بمعرفة الزوجين وموافقة العائلة	1	7	22	29	48	23	**130**
بمعرفة الزوجين ورفض العائلة	2	10	25	36	26	0	**99**
عائلتي مع موافقتي	3	6	11	21	24	25	**90**
عائلتي مع رفضي	6	12	20	20	6	1	**65**
المجموع	**12**	**35**	**78**	**106**	**104**	**49**	**384**

أغلبية المبحوثات اللواتي تزوجن بموافقتهن كان مستواهن التعليمي ما بين الثانوي والجامعي.

الجدول رقم69: اختبار كاي للاختيار الزواجي للمبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
467.57	24	0.00

عند درجة حرية 24، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 36.415 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة بين الاختيار الزواجي والمستوى التعليمي.

5-2 توزيع عناصر العينة حسب الدخل الشهري للزوج وقيمة المهر.

الجدول رقم70: الدخل الشهري لأزواج المبحوثات على اختلاف قيمة المهر المدفوعة لهن

قيمة المهر المدفوعة		قيمة مرتفعة	قيمة متوسطة	قيمة منخفضة	المجموع
الدخل الشهري لأزواج	اقل من 30000 دج	0	5	18	23
	من 30000 الى 49000 دج	4	31	12	47
	من 50000 الى 69000 دج	23	50	6	79
	من 70000 الى 89000 دج	13	37	6	56
	من 90000 الى 109990	37	26	2	65
	أكثر من 110000	91	21	2	114
المجموع		168	170	46	384

أغلبية المبحوثات اللواتي أزواجهن يتقاضون دخل شهري من 50000 دج فأكثر كانت قيمة مهرهن مقبولة.

الجدول رقم71: إختبار كاي مربع للدخل الشهري لأزواج المبحوثات حسب قيمة المهر المدفوعة لهن.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
213.87	10	0.00

عند درجة حرية 10، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 18.307 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية بين دخل الأزواج وبين قيمة المهر

6-2 توزيع عناصر العينة حسب نوع مسكن الإقامة وعلاقتهن بأهل الزوج

الجدول رقم72: نوع مسكن الإقامة الزوجية والعلاقة القائمة بين الزوجة وأهل زوجها

نوع العلاقة القائمة بين الزوجة وأهل زوجها		قوية	متوسطة	ضعيفة	سيئة	لا توجد	المجموع
هل أقام زوجك وأنت بمفردكما بعد الزواج؟	نعم	23	27	45	54	16	165
	لا	11	62	48	96	2	219
المجموع		34	89	93	150	18	384

أغلبية المبحوثات اللواتي سكن في المسكن المشترك مع أهل الزوج كانت تربطهن علاقة سيئة، وهذا لا يعني أن المبحوثات اللواتي يقمن بمفردهن كانت لديهن علاقة جيدة مع أهل الزوج، حيث سلت نسب معتبرة لكنها تبقى أضعف من الأولى.

الجدول **رقم73:** اختبار كاي مربع لنوع مسكن الإقامة الزوجية والعلاقة القائمة بين الزوجة وأهل زوجها.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
418.90	10	0.00

عند درجة حرية 10، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 18.307 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وعليه نستنتج أن نوع المسكن الزوجي يؤثر في العلاقة بين الزوجة وأهل زوجها.

2-7 توزيع عناصر العينة حسب موقف الزوج من سوء العلاقة القائمة بين زوجته وأهله.

الجدول رقم 74: موقف الزوج من سوء العلاقة القائمة بين زوجته وأهله.

العلاقة السيئة؟ هذه من زوجك موقف هو ما		/	بصف عائلته	بصفي	بين الطرفين	غير مبال	المجموع
أسباب سوء العلاقة مع أهل الزوج	خضوع الزوج لأوامر والدته/ اسرته	0	22	0	0	2	24
	الصراعات بسبب اختلاف وجهات النظر	0	4	0	2	9	15
	تدخل أهل الزوج في الحياة الخاصة بالزوجين	0	24	4	6	8	42
	عمل الزوجة	0	8	1	3	1	13
	خلافات بين العائلتين	0	10	0	1	6	17
	الغيرة	0	2	2	1	4	9
	إساءة تامة	0	16	1	6	7	30
المجموع		234	86	8	19	37	384

أغلب المبحوثات اللواتي كانت لديهن علاقة سيئة كان موقف أزواجهن بصف أهاليهم.

الجدول رقم75: اختبار كاي مربع لموقف الزوج من سوء العلاقة القائمة بين زوجته وأهله.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
486.71	28	0.00

عند درجة حرية 28، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 41.337 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية بين موقف الزوج من سوء العلاقة وبين أسباب سوء العلاقة مع اهل الزوج.

8-2 توزيع عناصر العينة حسب رغبتهن في العيش بعد زواجهن ومستواهن الدراسي.

الجدول رقم 76: توزيع المبحوثات حسب رغبتهن في كيفية العيش بعد زواجهن على اختلاف مستواهن الدراسي.

أمنية العينة في كيفية العيش بعد زواجها		الزوجين بمفردهما	مع عائلة الزوجة	مع عائلة الزوج	المجموع
المستوى التعليمي	دون مستوى	9	3	0	12
	ابتدائي	25	7	3	35
	متوسط	58	13	7	78
	ثانوي	92	13	1	106
	جامعي	91	7	6	104
	دراسات الطور الثالث	49	0	0	49
المجموع		324	43	17	384

أغلبية المبحوثات ذوات المستوى الثانوي والجامعي كان يتمنين العيش بمفردهن بعد الزواج.

الجدول رقم77: اختبار كاي مربع بين رغبة المبحوثات في كيفية العيش بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
413.45	18	0.00

عند درجة حرية 18، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 28.869 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية بين المستوى الدراسي وامنية السكن بعد الزواج.

9-2 توزيع عناصر العينة حسب حالتهن المهنية ومستواهن الدراسي.

الجدول رقم 78: الحالة المهنية للمبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.

المستوى الدراسي		دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	دراسات الطور الثالث	المجموع
الحالة المهنية	عاملة	0	6	33	65	87	49	240
	غير عاملة	12	29	45	41	17	0	144
المجموع		12	35	78	106	104	49	384

أغلبية المبحوثات ذوات المستوى الثانوي والجامعي كانت عاملات.

الجدول رقم 79: اختبار كاي مربع للحالة المهنية للمبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.

قيمة مربع كايkhi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
498.90	12	0.00

عند درجة حرية 12، ومع مســـتوى دلالة مفترض أقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 21.260 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصـائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية بين الحالة المهنية للزوجة والمستوى الدراسي.

2-10 توزيع عناصر العينة حسب استمرارهن في العمل ومستواهن الدراسي.

الجدول رقم 80: استمرار المبحوثات في العمل بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.

المستوى الدراسي		دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	دراسات الطور الثالث	المجموع
الاستمرار في العمل بعد الزواج	نعم واصلت العمل	0	6	33	65	87	49	240
	توقفت عن العمل	0	2	24	32	17	0	75

أغلبية المبحوثات ذوات المستوى الثانوي والجامعي استمرين في عملهن بعد الزواج.

الجدول رقم81: اختبار كاي مربع لاستمرار المبحوثات في العمل بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.

قيمة مربع كايkhi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
222.04	12	0.00

عند درجة حرية 12، ومع مســـتوى دلالة مفترض أقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 21.260 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى

الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية بين الاستمرار في العمل بعد الزواج والمستوى الدراسي.

2-11 توزيع عناصر العينة حسب أسباب انقطاعهن عن العمل بعد الزواج وعمرهن عند الطلاق

الجدول رقم82: أسباب انقطاع المبحوثات عن العمل بعد الزواج على اختلاف عمرهن عند الطلاق

سن الطلاق		15-	20-	25-	30-	35-	40-	45-	50-	55-	المجموع
سبب انقطاع العينة عن العمل	بإرادتي	0	0	1	1	0	0	1	1	0	4
	إرادة	3	8	9	2	2	1	3	1	2	31
	بإرادتي	1	0	0	0	3	0	1	1	0	6
	عائلة	0	1	3	4	1	2	1	0	0	12
	إرادة	**0**	**7**	**10**	**4**	**0**	**1**	**0**	**0**	**0**	22

أغلبية المبحوثات العاملات قبل الزواج في الفئة العمرية (15-29) سنة انقطعن عن عملهن بإرادة الزوج وأهله.

الجدول رقم83: اختبار كاي مربع لأسباب انقطاع المبحوثات عن العمل بعد الزواج على اختلاف عمرهن عند الطلاق.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
222.04	12	0.00

عند درجة حرية 12، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 21.260 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية بين سبب انقطاع العينة عن العمل وسن الطلاق.

12-2 توزيع عناصر العينة حسب أسباب انقطاعهن عن العمل بعد الزواج ومستواهن الدراسي.

الجدول رقم 84: أسباب انقطاع المبحوثات عن العمل بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.

	المستوى الدراسي	دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	دراسات الطور الثالث	المجموع
انقطاع العينة عن العمل بعد الزواج	بإرادتي	0	0	0	2	2	0	4
	إرادة الزوج	0	1	9	13	8	0	31
	بإرادتي وإرادة الزوج	0	0	0	5	1	0	6
	عائلة الزوج	0	0	5	3	4	0	12
	إرادة الزوج وعائلة الزوج	0	1	10	9	2	0	22

أغلبية المبحوثات العاملات قبل الزواج ذوات المستوى الثانوي والجامعي انقطعن عن العمل بعد الزواج بإرادة الزوج وأهله.

الجدول رقم85: اختبار كاي مربع لأسباب انقطاع المبحوثات عن العمل بعد الزواج على اختلاف مستواهن الدراسي.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
50.321	30	0.01

عند درجة حرية 30، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 43.773 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة معنوية بين سبب انقطاع العينة عن العمل والمستوى الدراسي.

2-13 توزيع عناصر العينة حسب أسباب طلاقهن وسنهن عند الطلاق.

الجدول رقم 86: أسباب طلاق المبحوثات على اختلاف سن طلاقهن.

السن عند الطلاق		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	المجموع
أسباب طلاق العينة	صعوبات مالية في الاسرة	1	14	3	3	2	0	0	0	0	23
	أخرى اذكر	1	5	9	9	12	9	1	3	1	50
	اهمال الزوج لمسؤولياته والتزاماته المتعددة	3	8	9	11	9	3	1	0	0	44
	الخيانة الزوجية و/ او العلاقات الافتراضية	6	5	2	10	6	16	8	3	1	57
	الجدال المستمر (الاختلاف و/ او الإساءة)	0	4	4	4	13	7	10	5	3	50
	العقم	0	2	6	8	2	0	0	0	0	18
	العيش معا	0	4	6	10	11	3	1	0	0	35
	العنف الاسري	4	5	10	8	10	5	3	0	1	46
	تعاطي المخدرات و/ والمؤثرات العقلية	1	6	8	4	3	0	0	0	0	22
	خلافات مع عائلة الزوج	1	0	5	4	4	2	3	0	0	19
	عمل الزوجة واموالها	0	2	7	7	4	0	0	0	0	20
المجموع		17	55	69	78	76	45	27	11	6	384

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج ما يلي:

-المبحوثات المطلقات في الفئة العمرية (30-40) سنة كان السبب الرئيسي وراء طلاقهن الخيانة الزوجية والعلاقات الافتراضية.

-أما السبب الرئيسي لطلاق المبحوثات في الفئة العمرية (20-29) سنة هي الصعوبات المالية.

-في حين المبحوثات في الفئة العمرية (25-39) سنة كان السبب الرئيسي لطلاقهن العنف الأسري.

الجدول رقم 87: اختبار كاي مربع لأسباب طلاق المبحوثات على اختلاف سن طلاقهن

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
183.097	80	0.00

عند درجة حرية 80، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 100.425 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة معنوية بين أسباب الطلاق والسن عند الطلاق.

14-2 توزيع عناصر العينة حسب أسباب طلاقهن ومستواهن الدراسي.

الجدول رقم88: أسباب طلاق المبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.

المستوى الدراسي		دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	دراسات الطور الثالث	المجموع
أسباب طلاق العينة	صعوبات مالية في الاسرة	6	5	7	5	0	0	23
	أخرى اذكر	2	6	8	9	18	7	50
	اهمال الزوج لمسؤولياته والتزاماته المتعددة	1	2	17	17	6	1	44
	الخيانة الزوجية و/ او العلاقات الافتراضية	0	3	7	17	23	7	57
	الجدال المستمر (الاختلاف و/ او الإساءة)	0	3	4	7	11	25	50
	العقم	1	0	5	5	7	0	18
	العيش معا	0	4	5	13	11	2	35
	العنف الاسري	2	6	10	12	10	6	46
	تعاطي المخدرات و/ والمؤثرات العقلية	0	2	6	9	4	1	22
	خلافات مع عائلة الزوج	0	4	4	6	5	0	19
	عمل الزوجة واموالها	0	0	5	6	9	0	20
المجموع		12	35	78	106	104	49	384

من خلال الجدول أعلاه نستنتج الأسباب الأساسية وراء طلاق المبحوثات ذوات المستوى التعليمي الثانوي والجامعي وهي على الترتيب التالي:

- الخيانة الزوجية والعلاقات الافتراضية.
- إهمال الزوج لمسؤولياته المتعددة.
- العيش مع أهله.
- العنف الأسري.

الجدول رقم89: اختبار كاي مربع لأسباب طلاق المبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
562.64	66	0.00

عند درجة حرية 66، ومع مســـتوى دلالة مفترض أقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 86.058 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة معنوية بين أسباب طلاق العينة ومستواها الدراسي.

15-2 توزيع عناصر العينة حسب أسباب طلاقهن وحالتهن المهنية.

الجدول رقم 90: أسباب طلاق المبحوثات على اختلاف حالتهن المهنية.

الحالة الفردية		عاملة	غير عاملة	المجموع
أسباب طلاق العينة	صعوبات مالية في الاسرة	3	20	23
	أخرى اذكر	28	22	50
	اهمال الزوج لمسؤولياته والتزاماته المتعددة	27	17	44
	الخيانة الزوجية و/ او العلاقات الافتراضية	41	16	57
	الجدال المستمر (الخلافات و/ او الإساءة)	36	14	50
	العقم	11	7	18
	العيش معا	25	10	35
	العنف الاسري	25	21	46
	تعاطي المخدرات و/ والمؤثرات العقلية	13	9	22
	خلافات مع عائلة الزوج	11	8	19
	عمل الزوجة واموالها	20	0	20
المجموع		240	144	384

تظهر نتائج الجدول أعلاه أسباب طلاق المبحوثات حسب حالتهن المهنية وهي كالتالي
-المبحوثات العاملات تطلقن بالأسباب التالية:

- الخيانة الزوجية والعلاقات الافتراضية.
- الجدال المستمر.
- العنف الأسري.

-المبحوثات غير العاملات تطلقن بالأسباب التالية:

- الصعوبات المالية.
- العنف الأسري.
- إهمال الزوج لمسؤولياته المتعددة.

الجدول رقم 91: اختبار كاي مربع لأسباب طلاق المبحوثات على اختلاف حالتهن المهنية.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
428.92	22	0.00

عند درجة حرية 22، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 33.924 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة معنوية بين أسباب طلاق العينة وحالتها المهنية.

16-2 توزيع عناصر العينة حسب أسباب طلاقهن واختيارهن الزواجي.

الجدول رقم92: أسباب طلاق المبحوثات على اختلاف اختيارهن الزواجي.

الاختيار الزواجي		بمعرفة الزوجين وموافقة العائلة	بمعرفة الزوجين ورفض العائلة	عائلتي مع موافقتي	عائلتي مع رفضي	المجموع
أسباب طلاق العينة	صعوبات مالية في الاسرة	1	10	3	9	**23**
	أخرى اذكر	14	13	15	8	**50**
	اهمال الزوج لمسؤولياته والتزاماته المتعددة	16	15	2	11	**44**
	الخيانة الزوجية و/ او العلاقات الافتراضية	33	13	7		**57**
	الجدال المستمر (الاختلاف و/ او الإساءة)	21	3	22	4	**50**
	العقم	5	1	9	3	**18**
	العيش معا	12	15	4	4	**35**
	العنف الاسري	16	10	11	9	46
	تعاطي المخدرات و/ والمؤثرات العقلية	4	9	4	5	22
	خلافات مع عائلة الزوج	3	2	7	7	19
	عمل الزوجة واموالها	5	8	6	1	20
المجموع		130	99	90	65	384

أغلبية المبحوثات اللواتي تزوجن بموافقتهن كان السبب الرئيسي وراء طلاقهن الخيانة الزوجية والعلاقات الافتراضية وإهمال الزوج لمسؤولياته المتعددة.

الجدول رقم 93: اختبار كاي مربع لأسباب طلاق المبحوثات على اختلاف اختيارهن الزواجي.

khi2قيمة مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
482.51	44	0.00

عند درجة حرية 44، ومع مســـتوى دلالة مفترض لأقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 60.841 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى للدلالة الإحصـــائية لاقل من 0.05، وعليه نســـتنتج لأنه توجد علاقة قوية بين الاختيار الزواجي وأسباب الطلاق.

17-2 توزيع عناصر العينة حسب الجهة الطالبة للطلاق على اختلاف نوعه.

الجدول رقم94: الجهة الطالبة للطلاق على اختلاف نوعه.

نوع طلاقك		بالتراضي بين الطرفين	بطلب من الزوجة مقابل دفع مبلغ مالي (الخلع)	بطلب من الزوجة لأسباب محددة (التطليق)	المجموع
الطرف الذي طلب الطلاق	الزوج	0	107	0	107
	الزوجة	0	160	35	195
	الاثنين معا	82	0	0	82
	المجموع	82	267	35	384

أغلبية المبحوثات هن من بادرن بطلب الطلاق(الخلع) من أزواجهن وهذا ما يؤكد أهم الأسباب التي دفعتهن لطلب الطلاق منها الخيانة الزوجية وإهمال الزوج لمسؤولياته .....

الجدول رقم 95: اختبار كاي مربع بين الجهة الطالبة للطلاق على اختلاف نوعه

قيمة مربع كايkhi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
797.69	9	0.00

عند درجة حرية 9، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 33.924 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى

الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية بين الجهة الطالبة بالطلاق على اختلاف نوع الطلاق.

2-18 توزيع عناصر العينة حسب نوع الطلاق والمدة المستغرقة للحصول عليه.

الجدول رقم 96: نوع طلاق المبحوثات على اختلاف المدة المستغرقة للحصول عليه

نوع طلاقك		بالتراضي بين الطرفين	بطلب من الزوجة مقابل دفع مبلغ مالي (الخلع)	بطلب من الزوجة لأسباب محددة (التطليق)	المجموع
المدة المستغرقة للحصول عليه	اقل من 03 أشهر	79	76	0	155
	03 أشهر	3	165	0	168
	04 أشهر	0	23	0	23
	06 أشهر	0	2	0	2
	09 أشهر	0	1	16	17
	12 شهرا وأكثر	0	0	19	19
	المجموع	82	267	35	384

أغلبية المبحوثات تحصلن على الطلاق في أقل مدة (أقل من 3 أشهر) كان الطلاق بالتراضي بين الطرفين، يليه الطلاق بالخلع يحدث في مدة 3 أشهر، وأكثر أنواع الطلاق مدة هو التطليق.

الجدول رقم 97: اختبار كاي مربع لنوع طلاق المبحوثات على اختلاف المدة المستغرقة للحصول عليه.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
501.180	10	0.00

عند درجة حرية 10، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 18.307 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة معنوية بين نوع الطلاق والمدة المستغرقة للحصول عليه.

19-2 توزيع عناصر العينة حسب نوع طلاقهن ومستواهن الدراسي.

الجدول رقم 98: نوع طلاق المبحوثات على اختلاف مستواهن الدراسي.

نوع طلاقك		بالتراضي بين الطرفين	بطلب من الزوجة مقابل دفع مبلغ مالي (الخلع)	بطلب من الزوجة لأسباب محددة (التطليق)	المجموع
المستوى الدراسي	دون مستوى	2	9	1	12
	ابتدائي	2	28	5	35
	متوسط	6	66	6	78
	ثانوي	22	76	8	106
	جامعي	23	66	15	104
	دراسات الطور الثالث	27	22	0	49
	المجموع	82	267	35	384

يمكن أن نستنتج النتائج التالية:

-أغلبية المبحوثات اللواتي تحصلن على الطلاق بالتراضي كان لهن على الأقل مستوى تعليمي جامعي.

- أغلبية المبحوثات اللواتي تحصلن على الطلاق بالخلع كان لهن مستوى تعليمي ثانوي.

-أغلبية المبحوثات اللواتي تحصلن على التطليق كان لهن مستوى تعليمي جامعي.

الجدول رقم99: اختبار كاي مربع لنوع طلاق العينة على اختلاف مستواها الدراسي

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
439.50	18	0.00

عند درجة حرية 18، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 28.269 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة معنوية بين نوع الطلاق والمستوى الدراسي للمبحوثات.

20-2 توزيع عناصر العينة حسب نوع طلاقهن وحالتهن المهنية.

الجدول رقم 100: نوع طلاق المبحوثات على اختلاف حالتهن المهنية.

نوع طلاقك		بالتراضي بين الطرفين	بطلب من الزوجة مقابل دفع مبلغ مالي (الخلع)	بطلب من الزوجة لأسباب محددة (التطليق)	المجموع
الحالة الفردية	عاملة	68	159	13	240
	غير عاملة	14	108	22	144
	المجموع	82	267	35	384

يمكن أن نستنتج النتائج التالية

-أغلبية المبحوثات العاملات تحصلن على الطلاق بالخلع، يليها الطلاق بالتراضي.

-أما المبحوثات غير العاملات أغلبيتهن تحصلن على التطليق

الجدول رقم101: اختبار كاي مربع لنوع طلاق المبحوثات على اختلاف حالتهن المهنية.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
410.25	6	0.00

عند درجة حرية 6، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 12.592 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة معنوية بين نوع الطلاق الحالة المهنية للمبحوثات.

2-21 توزيع عناصر العينة حسب نوع طلاقهن وعدد حضورهن في مجالس الصلح.

الجدول رقم102: نوع طلاق المبحوثات على اختلاف عدد حضورهن في مجالس الصلح.

نوع طلاقك		بالتراضي بين الطرفين	بطلب من الزوجة مقابل دفع مبلغ مالي (الخلع)	بطلب من الزوجة لأسباب محددة (التطليق)	المجموع
عدد حضورها في مجالس الصلح	مرة واحدة	3	3	0	6
	مرتين	22	45	3	70
	ثلاث مرات	57	219	32	308
	المجموع	82	267	35	384

يمكن أن نستنتج النتائج التالية

-أغلبية المبحوثات اللواتي حضرن في مجالس الصلح أكثر من مرتين كان طلاقهن بالخلع والتراضي بين الطرفين.

الجدول رقم103: اختبار كاي مربع بين لنوع طلاق المبحوثات على اختلاف عدد حضورهن في مجالس الصلح.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
10.405	9	0.00

عند درجة حرية 9، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05،فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 9.489 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى

الدلالة الإحصـــائية اقل من 0.05، وعليه نســتنتج أنه توجد علاقة معنوية بين نوع طلاق العينة على اختلاف عدد حضورها في مجالس الصلح

22-2 توزيع عناصر العينة حسب نوع طلاقهن والمدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.

الجدول رقم104: نوع طلاق المبحوثات على اختلاف المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.

نوع طلاقك		بالتراضي بين الطرفين	بطلب من الزوجة مقابل دفع مبلغ مالي (الخلع)	بطلب من الزوجة لأسباب محددة (التطليق)	المجموع
المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة	5 دقائق	71	150	0	221
	10 دقائق	9	114	18	141
	15 دقيقة	0	2	16	18
	20 دقيقة	0	0	1	1
	25 دقيقة	2	1	0	3
	المجموع	**82**	**267**	**35**	**384**

يبين هذا الجدول أن الطلاق بأنواعه لا يستغرق في الاستماع لدى قاضي الأسرة أكثر من 10 دقائق.

الجدول رقم105: اختبار كاي مربع لنوع طلاق المبحوثات على اختلاف المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
203.75	8	0.00

عند درجة حرية 8، ومع مســـتوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 15.507 وهي أقل من المحســـوبة كما يوضـــحه الجدول، في حين مســتوى الدلالة الإحصـــائية اقل من 0.05، وعليه نســتنتج أنه توجد علاقة قوية بين نوع طلاق العينة على اختلاف المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.

2-23 توزيع عناصر العينة حسب عدد حضورهن في مجالس الصلح والمدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.

الجدول رقم 106: عدد حضور المبحوثات في مجالس الصلح على اختلاف المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.

المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة		5 دقائق	10 دقائق	15 دقيقة	20 دقيقة	25 دقيقة	المجموع
عدد حضورها في مجالس الصلح	مرة واحدة	6	0	0	0	0	6
	مرتين	44	22	1	0	3	70
	ثلاث مرات	171	119	17	1	0	308
	المجموع	221	141	18	1	3	384

مهما كان عدد مرات حضور المبحوثات في مجالس الصلح إلا أن المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة بقيت أقل من 10 دقائق.

الجدول رقم107: اختبار كاي مربع لعدد حضور المبحوثات في مجالس الصلح على اختلاف المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
21.51	8	0.006

عند درجة حرية 8، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 15.507 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه لا توجد علاقة معنوية بين عدد حضور العينة في مجالس الصلح على اختلاف المدة المستغرقة في الاستماع لدى قاضي الأسرة.

2-24 توزيع عناصر العينة حسب مكان اقامتهن بعد الطلاق وسنهن الحالي.

الجدول رقم 108: مكان إقامة المبحوثات بعد الطلاق على اختلاف سنهن الحالي.

مكان إقامة العينة بعد الطلاق		في منزلي	في بيت مستأجر	عند الوالدين مع عائلتي	المجموع
السن الحالي	15-19	0	0	17	17
	20-24	0	0	55	55
	25-29	1	12	56	69
	30-34	2	16	60	78
	35-39	11	26	39	76
	40-44	15	15	15	45
	45-49	15	6	6	27
	50-54	7	1	3	11
	55-59	2	1	3	6
	المجموع	53	77	254	384

أغلبية المبحوثات في كل الفئات العمرية يرجعن إلى منزل الوالدين بعد طلاقهن.

الجدول رقم109: اختبار كاي مربع لمكان إقامة المبحوثات بعد الطلاق على اختلاف سنهن الحالي.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
541.80	27	0.00

عند درجة حرية 27، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 40.113 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة معنوية بين إقامة العينة بعد الطلاق على اختلاف سنها الحالي.

2-25 توزيع عناصر المبحوثات حسب مكان إقامتهن بعد الطلاق وحالتهن المهنية.

الجدول رقم 110: مكان إقامة المبحوثات بعد الطلاق على اختلاف حالتهن المهنية.

مكان إقامة العينة بعد الطلاق		في منزلي	في بيت مستأجر	عند الوالدين مع عائلتي	المجموع
الحالة الفردية	عاملة	51	77	112	240
	غير عاملة	2	0	142	144
	المجموع	**53**	**77**	**254**	**384**

أغلبية المبحوثات غير العاملات يرجعن بعد طلاقهن إلى منزل الوالدين.

الجدول رقم111: اختبار كاي مربع لمكان إقامة المبحوثات بعد الطلاق على اختلاف حالتهن المهنية.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
156.38	6	0.00

عند درجة حرية 6، ومع مســـتوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 12.592 وهي أقل من المحســـوبة كما يوضـــحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصـائية اقل من 0.05، وعليه نسـتنتج أنه توجد علاقة قوية بين إقامة العينة بعد الطلاق على اختلاف الحالة المهنية لهن.

2-26 توزيع عناصر العينة حسب حالتهن العائلية وسنهن الحالي.

الجدول رقم 112: الحالة العائلية للمبحوثات على اختلاف سنهن الحالي.

الحالة العائلية الحالية (متزوجة ام لا)		نعم	لا	المجموع
السن الحالي	15-19	0	17	**17**
	20-24	3	52	**55**
	25-29	2	67	**69**
	30-34	1	77	**78**
	35-39	0	76	**76**
	40-44	0	45	**45**
	45-49	0	27	**27**
	50-54	0	11	**11**
	55-59	0	6	**6**
	المجموع	**6**	**378**	**384**

يظهر الجدول ان غالبية المبحوثات في كل الفئات العمرية لم يعدن الزواج، يوجد فئة ضعيفة من المبحوثات اللواتي سنهن أصغر من 29 سنة أعدن الزواج.

الجدول رقم113: اختبار كاي مربع للحالة العائلية للمبحوثات على اختلاف سنهن الحالي

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
394.17	18	0.00

عند درجة حرية 18، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 28.269 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية بين الحالة العائلية الحالية للعينة على اختلاف سنها الحالي.

2-27 توزيع عناصر العينة حسب رغبتهن في العودة إلى الزواج وسنهن عند الطلاق.

الجدول رقم114: رغبة المبحوثات في العودة إلى الزواج على اختلاف سنهن عند الطلاق.

رغبة العينة في العودة إلى الزواج		نعم	لا	لا أدري	المجموع
السن عند الطلاق	15-19	17	0	0	17
	20-24	48	2	2	52
	25-29	40	7	20	67
	30-34	11	18	48	77
	35-39	3	52	21	76
	40-44	0	44	1	45
	45-49	0	27	0	27
	50-54	0	11	0	11
	55-59	0	6	0	6
	المجموع	119	167	92	378

أغلبية المبحوثات اللواتي تطلقن في سن أقل من 29 سنة أبدين رأيهن برغبتهن في إعادة الزواج.

الجدول رقم115: اختبار كاي مربع لرغبة المبحوثات في العودة إلى الزواج على اختلاف سنهن عند الطلاق.

قيمة مربع كايkhi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
366.61	24	0.00

عند درجة حرية 24، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 36.415 وهي أقل من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية اقل من 0.05، وعليه نستنتج أنه توجد علاقة قوية رغبة العينة في العودة إلى الزواج على اختلاف سنها عند الطلاق.

28-2 توزيع عناصر العينة حسب أسباب ندمهن على طلاقهن وسنهن عند الطلاق.

الجدول رقم 116: أسباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف سنهن عند الطلاق

أسباب ندم العينة على طلاقها		التسرع في اتخاذ القرار	ضعف إمكانية إعادة الزواج	التعرض للإساءة ممن حولي/ او من المجتمع	المجموع
السن عند الطلاق	15-19	**0**	**0**	**0**	**0**
	20-24	0	0	0	0
	25-29	5	0	0	5
	30-34	2	1	**6**	9
	35-39	4	3	2	9
	40-44	0	1	1	2
	45-49	1	0	0	1
	50-54	0	0	0	0
	55-59	0	0	0	0
	المجموع	**12**	**5**	**9**	**26**

أغلبية المبحوثات اللواتي ندمن على طلاقهن كانت في سن أقل من 39 سنة

الجدول رقم117: اختبار كاي مربع لأســـباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف سنهن عند الطلاق.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
30.722	24	0.162

عند درجة حرية 24، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 36.415 وهي أكبر من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، وعليه نستنتج أنه لا توجد علاقة معنوية بين أسباب ندم العينة على طلاقها على اختلاف سنها عند الطلاق.

29-2 توزيع عناصر العينة حسب أسباب ندمهن على طلاقهن ومستواهن الدراسي.

الجدول رقم 118: أسباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف مستواهن الدراسي.

المستوى الدراسي		من دون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	دراسات الطور الثالث	المجموع
أسباب ندم العينة على طلاقها	التسرع في اتخاذ القرار	0	0	0	7	5	0	12
	ضعف إمكانية إعادة الزواج	0	0	1	2	2	0	5
	التعرض للإساءة ممن حولي/ او من المجتمع	0	2	3	1	3	0	9
	المجموع	0	2	4	10	10	0	26

يوضــح الجدول أن المبحوثات ذوات المســتوى التعليمي الثانوي والجامعي هن من تسرعن في اتخاذ قرار الطلاق.

الجدول رقم 119: اختبار كاي مربع لأســـباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف مستواهن الدراسي.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
17.83	18	0.467

عند درجة حرية 88، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 28.869 وهي أكبر من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، وعليه نستنتج أنه لا توجد علاقة معنوية بين أسباب ندم العينة على طلاقها على اختلاف مستواها الدراسي.

2-30 توزيع عناصر العينة حسب أسباب ندمهن على طلاقهن وحالتهن المهنية.

الجدول رقم120 : أسباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف حالتهن المهنية.

الحالة الفردية		عاملة	غير عاملة	المجموع
أسباب ندم العينة على طلاقها	التسرع في اتخاذ القرار	10	2	12
	ضعف إمكانية إعادة الزواج	4	1	5
	التعرض للاساءة ممن حولي/ او من المجتمع	6	3	9
	المجموع	20	6	26

أغلبية المبحوثات العاملات هن من ندمن على طلاقهن.

الجدول رقم121: اختبار كاي مربع لأسباب ندم المبحوثات على طلاقهن على اختلاف حالتهن المهنية.

قيمة مربع كاي khi2	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3.19	6	0.785

عند درجة حرية 6، ومع مستوى دلالة مفترض أقل من 0.05، فإن قيمة مربع كاي الجدولية تكون 12.592 وهي أكبر من المحسوبة كما يوضحه الجدول، في حين مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، وعليه نستنتج أنه لا توجد علاقة معنوية بين أسباب ندم العينة على طلاقها على اختلاف حالتها المهنية.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى نوعين من النتائج وهما

1-النتائج الخاصة بالدراسة النظرية

ما يستخلص من الجانب النظري أن المجتمعات القديمة أقرت الطلاق لكنها اختلفت في كيفية الأخذ به، فمعظمها جعلته حق مطلق بيد الرجل لوحده من غير قيد ولا شرط، والأقلية منحته للمرأة ولأسباب جد محصورة، وأخرى جعلته يخضع لمبدأ التحكيم والرضا المتبادل بين الزوجين.

في المجتمعات المسيحية الحديثة مر الطلاق بثلاث مراحل أساسية والتي من خلالها عرف الطلاق ممارسة تدريجية، ففي البدء منعته المسيحية منعا مطلقا وذلك تبعا لتعاليمها الصارمة في شؤون الطلاق، بعدها جاءت وسمحت إلا بالانفصال الجسدي عند الطائفة الكاثوليكية وأباحت الطلاق في حالات محدودة لدى البروتستانتية والأرثوذكسية وفي المرحلة الأخيرة أجازت الطوائف الثلاث الطلاق لكنه لا يتم إلا باتفاق الزوجين. حاليا وبعد تحرر المجتمعات المسيحية من سلطة الكنيسة، أصبح الطلاق عبارة عن عقد مدني يمارس على نطاق واسع في المجتمعات الغربية، لكنه في الديانة المسيحية بقي مقيد واستثنائي.

أما في المجتمعات الإسلامية فعلى الرغم من إباحتها للطلاق وذلك وفقا ما جاء في الدين الإسلامي غير أنها جعلته مشروعا عند استحالة العيش بين الزوجين ولأسباب جد قاهرة، بعبارة أخرى يبقى الطلاق في الإسلام أيضا هو تشريع استثنائي يباح لرفع الضرر.

أكدت الدراسة النظرية أن التحولات الكبرى والمتسارعة التي تشهدها الجزائر منذ الاستقلال كان لها دور كبير في تغيير شكل الأسرة من الممتدة القيادية والمؤثرة في تفاعل أفرادها والحارسة على المصلحة العامة لها إلى الأسرة النووية المستقلة في شؤونها الخاصة والتي تخدم إلا المصلحة الفردية، مما نتج عنها ضعف العلاقات الاجتماعية وضعف دور الرقابة والضبط الاجتماعي التي كانت من المهام الأولية التي تقوم بها الأسرة.

من جراء هذه التطورات أصبحت الأسرة الجزائية تتعرض أكثر من السابق إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية وثقافية ترتبت عنها مشاكل مختلفة وصعبة أثرت مباشرة على العلاقة الزوجية وروابطها التي من شأنها زادت على انتشار حالات الطلاق وتفكك الأسر.

لقد أوضحت العديد من الدراسات أن هناك علاقة قوية بين نظامي الزواج والطلاق فلولا وجود الأول لما وجد الثاني، عليه أكدت بعض البيانات الإحصائية لجهات رسمية على أن الزواج والطلاق منذ بداية الألفية الحالية مر بمرحلتين مهمتين، المرحلة الأولى الممتدة من 2001 إلى 2013 عرفت فيها معدلات الزواج ارتفاع ملحوظ قدر نحو6.29‰ سنة 2001 لتنتقل إلى 10.13‰ عام 2013، بالمقابل وفي نفس الفترة تقريبا شهدت معدلات الطلاق تزايد واضح حيث قدرت نحو11.10%عام 2005 لتصل إلى 14.81% سنة 2013 ، وتعود الأسباب في ارتفاع معدلات الزواج إلى تحسن في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للسكان، كما سجل مؤشر الخصوبة 2.5 طفل للمرأة الواحدة سنة 2002 ليرتفع وينتقل إلى 3 أطفال للمرأة الواحدة سنة 2012 نتيجة ارتفاع في معدلات متوسط الولادات.

أما أسباب ارتفاع معدلات الطلاق تعود إلى التعديل الجديد الذي طرأ على قانون الأسرة الجزائري بأمر رقم 05 – 02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 جاء بمواد قانونية معدلة تمنح للمرأة تسهيلات لطلب الطلاق، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع ملفت للنظر في معدلات الطلاق بالخلع لدى النساء والذي من شانه امتنع الكثير من الشباب عن الزواج.

2-المرحلة الثانية الممتدة من 2014 إلى 2020، سجلت معدلات الزواج انخفاض قدرت نحو 9.88‰ عام 2014 واستمرت في التراجع لتنتقل إلى 6.41 ‰ عام 2020. في المقابل نجد أن معدلات الطلاق أخذت اتجاه معاكس لمعدلات الزواج حيث سجلت نحو 15.75% سنة 2014 لتزداد في الارتفاع وتنتقل إلى 20.94% سنة 2019. تعود أسباب انخفاض معدلات الزواج إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر عام 2015 نتيجة

تراجع أسعار النفط في العالم التي أثرت على مداخيل المحروقات باعتبارها أساس الاقتصاد الوطني والتي تسببت في ارتفاع البطالة وضعف دخل العائلات الذي أضعف استهلاكها على مختلف المستويات.

كما لوحظ تراجع في حجم الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها بين 20 و34 سنة والتي توجد فيها غالبية الزيجات حيث انخفضت بمقدار 10606 مليون نسمة عام 2019 بينما كانت تقدر نحو 10997 مليون نسمة في 2010 أي بفارق 391000 نسمة في سن المناسب للخصوبة.

كما بينت معدلات الطلاق حسب النوع في الجزائر مابين الفترة الممتدة من 2005 إلى 2018:

• أن الطلاق التعسفي هو أكثر وأول نوع شيوعا مقارنة بالأنواع المتبقية وذلك بتسجيله أعلى معدلات الطلاق له بين السنوات حيث سجل 55.4%عام 2005 لينتقل إلى 46.8%عام2018.

• الطلاق بالتراضي هو ثاني نوع استخداما وذلك بتسجيله ثاني أعلى معدلات له بين السنوات إذ قدر بنحو 32.3% عام 2005، لينتقل إلى 26.1 عام 2018.

• الطلاق بالخلع هو ثالث نوع استخداما مقارنة بالأنواع المتبقية، حيث سجل حجمه 3.8%عام 2005 ليزداد ارتفاعا وينتقل إلى 20.9%، ويبق الأكثر استعمالا لدى النساء اللواتي يرغبن في الطلاق ذلك بسبب إجراءاته السهلة وانعدام الشروط لإيقاعه.

التطليق هو آخر نوع استخداما مقارنة بالأنواع المتبقية حيث كان حجمه 8.6% سنة 2005 لينخفض في السنوات الأخيرة وينتقل إلى 6.2% ليبقى أضعف نوع تستعمله النساء بسبب صعوبة شروطه وإجراءاته الطويلة والمعقدة.

• أن الجهة الغربية قد أحرزت على المرتبة الأولى بأعلى معدل طلاق (40.8%: وهران) والمرتبة الأخيرة بأدنى معدل طلاق (21.16%: غليزان) على المستوى الوطني.

• بينما نالت الجهة الجنوبية المرتبة الثانية بأعلى معدل (37.4%: تندوف) والمرتبة ما قبل الأخيرة من حيث أدنى معدل (13.41%: أدرار) للطلاق على المستوى الوطني.

• بعدهما تأتي الجهة الشمالية في المرتبة الثالثة بأعلى معدل (33.37%: تيبازة) والمرتبة الثانية من حيث أدنى معدل (9.26%: بومرداس) للطلاق على المستوى الوطني.

• أما الجهة الشرقية احتلت المرتبة الأخيرة من حيث أعلى معدل (30.24%: الطارف) والمرتبة الأولى من حيث أدنى معدل (5.89%: جيجل) للطلاق على المستوى الوطني.

لقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية ما تم تداوله في الجانب النظري وهو أن ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر عامة ومدينة وهران خاصة راجع لتغيرات كثيرة مست المجتمع الجزائري منها التغيرات الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية.....ومن بين أهم النتائج المتحصل عليها هي:

تلعب المتغيرات الديموغرافية دورا أساسيا في انتشار الطلاق في المجتمع منها:

- السن حيث أثبتت الدراسة أن أغلب المطلقات تطلقن في عمر مبكر.
- السن عند الزواج الأول أثبتت الدراسة أن اغلبية المبحوثات المطلقات تزوجن في سن مبكر.
- مدة الزواج: الطلاق يحدث في مدة زمنية قصيرة بعد الزواج أقل من خمسة سنوات.
- المهنة: أغلب المبحوثات كانت مطلقات[DL3] عاملات ولديهن أطفال قصر.
- أغلب المطلقات لم يعدن الزواج مرة ثانية.
- أغلبية المبحوثات كان مستواهن الدراسي على الأقل مستوى ثانوي وأزواجهن كذلك.
- أغلب المبحوثات صرحن بوجود فوارق بين أزواجهن والمتمثلة في الجانب الاقتصادي والأصل الجغرافي.

تلعب المتغيرات الاقتصادية دورا جوهريا مكملا للمتغيرات الديموغرافية في رفع معدلات الطلاق حيث تبين ما يلي:

- أن أغلب المطلقات عاملات مؤقتا وأزواجهن كذلك.
- أغلب المطلقات يتقاضين أجر أقل من 50000 دج وأزواجهن يتقاضين أجر أعلى منهن.

أما فيما يخص المتغيرات الاجتماعية أثبتت الدراسة أن تدخل الأهل الزوج في حياة الزوجية هو الدافع أساسي في حدوث الطلاق بالإضافة إلى الخيانة الزوجية واهمال الزوج لمسؤولياته والعنف الاسري رغم أن اختيار الزواجي كان برضا الزوجين في أغلب الأحيان.

أما فيما يخص العلاقة الارتباطية بين مختلف المتغيرات وأكدها اختبار مربع كاي جاءت دالة احصائيا في أغلب الدراسة.

بما أن ظاهرة الطلاق أصبحت متفشية في المجتمع الحالي وجب تضافر الجهود للبحث عن حلول لها للحد منها ومن بين المقترحات وتوصيات التي خرجت بها دراستنا ما يلي:

• تعزيز كل ما من شأنه أن يثبت كيان الأسرة ويحفظ وجودها واستقرارها والتمسك بالقيم والعادات الاجتماعية الحميدة وتحفيزها بكل الوسائل للقيام بدورها الجوهري المتمثل في انتاج نشء صالح وقادر على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات والأدوار الاجتماعية المطلوبة من كل رجل وامرأة.

• وضع برامج متنوعة تتحدث عن دور الأسرة في تكوين الأجيال والأسر ومن تم المجتمع وادماجها على مستوى المؤسسات التعليمية التي من خلالها يكتسب الطفل ثقافة حول أهمية الأسرة ويتوعي قبل بلوغه أن الأسرة هي الوسط الذي يولد ويترعرع فيه والمكان الوحيد الذي يصونه من التشرد والضياع.

•على العائلات أن لا يتسرعوا في تزويج أولادهم قبل أن ينضجوا نفسيا وجسديا وعقليا واجتماعيا لتكون لديهم القدرة على التكيف مع أسوأ الظروف إذا ظهرت يوما ما في حياتهم المستقبلية.

•الأخذ بالآراء البناءة للأولاد وضرورة التوسع في المفاهيم والقيم المخضرمة بين أجيال الآباء وأجيال الأبناء ليبقى التبادل الثقافي ويستمر التواصل بينهما.

• إحياء سنة مجالس الصلح مجددا ويشرف عليها فرقة مكونة من أئمة وقضاة ومختصون في علم النفس وعلم الاجتماع لاستقبال الأطراف المتضررة ومحاولة مناقشة المشاكل بشكل مفصل ومعمق والتشاور لإيجاد الحلول الملائمة التي قد تمنع من حدوث الطلاق وأثاره الضارة.

• التعاون بين كل الأطراف المدنية والحكومية على توفير العمل والسكنات والمرافق الضرورية وخفض من تكاليف كل المواد الاستهلاكية والمعيشية لعل هذه التدابير تعمل على التقليل من حالات الطلاق.

• العمل على توعية عائلات الزوجين على ضرورة خروج المرأة إلى عمل في العصر الحالي، على أن تكون متعاونة ومتكاملة فيما بينهم وتوعيتهم على التخفيف ما أمكن من التدخل في الحياة الزوجية والأسرية لأبنائهم لما يسببه هذا التدخل من خصومات تؤدي في بعض الأحيان إلى الطلاق.

- تدعيم فكرة حسن اختيار شريك الحياة ومناقشة جميع جوانب الحياة المستقبلية بكل موضوعية وشفافية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

باللغة العربية:

- ابن إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، تحقيق: الشيخ خالد المشيقح، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000.
- ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ج2، 2015.
- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مصر،2007.
- أبوبكر بن عبد الله ابن العربي المالكي، القبس في شرح موطأ ابن أنس بن مالك، تحقيق أيمن نصر الأزهري، وعلاء إبراهيم الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، سنة 1998.
- أبوبكر محمد بن أحمد السرخسي، المبسوط، حققه: سمير مصطفى دياب، دار أحياء التراث العربي، ج2، سنة 2018.
- إجلال إسماعيل حلمي، دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات، الطبعة الأولى، 1990.
- احسان محمد الحسن، الطلاق اسبابه واثاره وطرق علاجه مع اشاره لآثار الطلاق على المرأة، علم اجتماع المرأة، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2008.
- أحمد الغندور، الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون، بحث مقارن، دار المعارف، 1967.
- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، 1982.
- أحمد محمد الحوفي، الحياة العربية من الشعر الجاهلي، مكتبة نهضة مصرو مطبعتها، سنة 2021، ص 157.

- أحمد يحي عبد الحميد، مراجعة وتقديم عبد الهادي الجوهري، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1998.
- أفريل كاميرون وإميلي كوهرت، صورة المرأة في العصور القديمة، مركز القومي للترجمة، القاهرة، سنة 2016، ص 529.
- أميمة بنت أحمد شاهين الجلاهمة، الخطيئة الأولى بين اليهودية والمسيحية والإسلام، دراسة مقارنة، دار زهراء الشرق، القاهرة (د.ت)، سنة1997، ص 98-99.
- أيمن الشبول، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، دراسة أنثروبولوجية في بلدة الطرة، مجلة جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، المجلد26، العدد الثالث والرابع، سنة 2010.
- باديس ديابي، صور وآثار فك الرابطة الزوجية في قانون الأسرة، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، سنة 2012.
- بدران أو العينين بدران: الفقه المقارن للأحوال الشخصية بين المذاهب الأربعة السنة والجعفري والقانون، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- بسنت محمود علي ابراهيم، المتغيرات الاجتماعية والثقافية للطلاق المبكر، 2008.
- بلحاج العربي، أحكام الزوجية وأثارها في قانون الأسرة الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، مقدمة-الخطبة-الزواج-الطلاق-الميراث-الوصية، الجزء الأول" الزواج والطلاق" بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
- بلقاسم شتوان، ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري أسبابها وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، دراسة فقهية اجتماعية، دار النشر- مطبعة المنار- سطيف، الطبعة الأولى، سنة 2010.
- البيهقي، السنن الكبرى، ج7.
- تفاحه، التدابير الشرعية للحد من وقوع الطلاق في المجتمع الاردني، 2010.

- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع فتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمان بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة السعودية، سنة: 1416 ه/1995م.
- ثروة محمد شلبي، الطلاق والتغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي، إسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1996، ص 52.
- جان أمل ريك، مركز المرأة في قانون حمورابي وفي القانون الموسوي، تعريب الأستاذ سليم العقاد، المطبعة العصرية، مصر، سنة 1926، ص 21-22.
- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، طبعة رقمية، موقع المشكاة الإلكتروني، سنة 2009.
- حنان مساعد تسريحي، ثقافه العولمة وأثرها على ظاهره الطلاق الوجداني في مصر والسعودية، 2006.
- خالد بن عمر الرديعان، الطلاق المبكر ما قبل الزفاف اسبابه وسمات المطلقين، مركز بحوث كلية الآداب، المملكة العربية السعودية، سنة 2008.
- الخطيب، التغيرات الاجتماعية واثارها في ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر المرأة السعودية، 2009.
- رجاء صالحي، صوره الاب لدى ابناء المطلقات دراسة وصفيه مقارنه، 2006.
- زينب الغنيمي، دراسة اسباب الطلاق في المجتمع واثاره على المرأة والأسرة، مركز شؤون الأسرة، غزة، سنة 2006.
- سليمان عبد الله العقيل، ظاهره الطلاق في المجتمع السعودي دراسة وصفية لظاهرة الطلاق مع التعرض للزواج من الخارج في المجتمع العربي السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية، مركز التدريب والبحوث الاجتماعية السعودية، سنة 2005.

- سمير خالد صافي خليل عبد الكريم مقداد، دراسة مقارنه حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الاراضي الفلسطينية (1997- 2007)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنة 2009.
- سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص 14.
- سيد محمود القمني، العرب قبل الإسلام، العقائد والتعدد والأسلاف، طبعة رقمية على موقع إسلاميات دوت كوم، 2010.
- الشافعي محمد ابن إدريس، الأم، تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، مصر،2017.
- الشافعي، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية وتطبيقية، تحقيق عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد، المجلد الأول، الرياض، سنة2007.
- الشبول الشبول، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهره الطلاق في الأردن،2007.
- الشلبي فاهوم، الطلاق في لواء رام الله، دراسة إحصائية اجتماعية مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، فلسطين 1992.
- الشلبي فاهوم، الطلاق في لواء رام الله، دراسة إحصائية اجتماعية، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، بير زيت، فلسطين، 1992، ص 19.
- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، الطبعة الثانية والعشرون، دار المعارف، القاهرة – مصر، 2000.
- الشيخ واخرون، ظاهره الطلاق في مجتمع المدينة، 2013.
- الصابوني عبد الرحمان، مدى حرية الزوجين في الطلاق، في جزئيين، بيروت، 1983.
- صبيحة أوكيل وبلخير بقة، مكانة المرأة من خلال التشريع التوراتي، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة، المجلد 04، 2022.

- صلاح الدين قورة، الطلاق والتطليق في الشريعة الإسلامية وفي القانون الوضعي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، والاقتصادية والسياسية يصدرها معهد الحقوق والعلوم السياسية والإدارية ومعهد العلوم الاقتصادية، المجلد11، العدد 3، سبتمبر1974، ص 17-18.
- الطاهرة محمود، التدين في العلاقات الزوجية والتوافق الزوجي، مجلة دراسات نفسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، المجلد 14، العدد 4، اكتوبر2004.
- عامر غسان فاخوري، قانون مانو الهندي، أغرب وأخطر قانون في العالم، محاضرة على قناة: عالم القانون الدولي وحقوق الإنسان، مؤتمر عبر الأنترنت يوم: 9 جانفي 2022. رابط WpZIU3sujyr=v ? watch/com.youtube.www//:https
- عبد الحميد فودة، المركز القانوني للمرأة في القانون اليهودي القديم، ط2، دار الفكر العربي، الإسكندرية، سنة 2013، ص 195-200.
- عبد الرازق فريد المالكي، ظاهرة الطلاق في دولة الامارات العربية المتحدة أسبابه واتجاهاته مخاطره وحلوله، دراسة ميدانية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 50، سنة 2001.
- عبد الرزاق جدوع محمد، التنوع الاجتماعي والطلاق، دراسة ميدانية في محافظة ديالي، الكتاب السنوي لمركز أبحاث الطفولة والأمومة، مطبعة جامعة ديالي، المجلد الخامس، سنة 2010.
- عبد الوهاب جوده عبد الوهاب، تحرير أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي، الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، جامعة القاهرة 7-8 ماي، سنتي 2002 و2003.

- عبد الوهاب محمد الظفيري واخرون، دارسه ميدانيه لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة، مشروع من إدارة الأبحاث، مركز النشر العلمي، جامعة الكويت، سنة 2001.
- عبده غالب أحمد عيسى، فقه الطلاق، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ،1991.
- عديلة حسن طاهر تونسي، القلق والاكتئاب لدى عينه من المطلقات وغير المطلقات في مدينه مكة المكرمة، دراسة مقدمة لعلم النفس في كلية التربية جامعة أم القرى (غير منشورة) المملكة العربية السعودية، سنة 2002.
- العربي بختي، أحكام الطلاق وحقوق الأولاد في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بقانون الأسرة الجزائري، الطبعة الأولى، سنة 2013.
- العربي بختي، نظام الأسرة في الإسلام والشرائع والنظم القانونية القديمة، الطبعة الأولى، سنة 2013.
- علي أصغر مرارير، الطلاق، سلسلة المصادر الفقهية، دار التراث، بيروت، لبنان، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، 2001.
- علي عبد الواحد وافي، قصة الزواج والعزوبة في العالم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1987.
- الغوثي بن ملحة، قانون الأسرة على ضوء الفقه والقضاء، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية 2015.
- فهد الثاقب بعنوان: "انماط الطلاق وخلفيات المطلقين في المجتمع الكويتي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، الكويت، سنة 1996".
- كمال إبراهيم مرسي، العلاقة الزوجية والصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية، 1995، ص 273-274.
- كمال الدين ابن الهمام محمد بن عبد الواحد السيواسي الحنفي، شرح فتح القدير، تأليف: برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، ج 10، 2012.

- لحسين بن شيخ آث ملويا، رسالة في طلاق الخلع، دراسة قانونية فقهية وقضائية مقارنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع–الجزائر، سنة 2013.
- المالكي، ظاهره الطلاق في دوله الامارات العربية المتحدة للأسباب والاتجاهات والمخاطر والحلول،2001.
- محمد أبو زهرة، الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، سنة 1957.
- محمد أبو زهرة، عقد الزواج وآثاره، سنة 1950، ص 37.
- محمد احمد الحامد اليعقوب، المشكلات التربوية الناجمة عن الطلاق في المجتمع الاردني، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الشريعة والتربية الإسلامية، سنة 1994.
- محمد أحمد الخطيب، مقارنة الأديان، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2009، ص 193.
- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006.
- محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، سنة 2001، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- محمد بن سعد الغامدي، بعض الاثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق من وجهة نظرة المرأة، دراسة وصفية في محافظة بلجراش، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، العدد التاسع.
- محمد تقي الدين الهلالي، أحكام الخلع في الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت – الطبعة الثانية، 1395ه، ص 45-46.

- محمد حافظ صبري، المقارنات والمقابلات بين أحكام المرافعات والمعاملات والحدود في شرع اليهود ونظائرها من الشريعة الإسلامية ومن القانون المصري والقوانين الوضعية الأخرى، مصر، سنة 1902، ص 401.
- محمد سلام مذكور، الإسلام والأسرة والمجتمع القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 1968.
- محمد عاطف غيث، تطبيقات في علم الاجتماع، الإسكندرية، دار الكتب الجامعة، 1970.
- محمد عيسى برهوم، مكانه المرأة الاجتماعية والطلاق في الاردن، 1977.
- محمد فريد وجدي، بحث حول الطلاق في بلاد اليونان، مجلة الأزهر، المجلد الخامس، سنة 2015، ص 132.
- محمد محدة، الخطبة والزواج، باتنة، مطبعة شهاب، ج1، ط2، 1994، ص 85.
- مريم أحمد الداغستاني، الآثار المترتبة على الطلاق في الشريعة الإسلامية مع مقارنة خفيفة للشرائع الأخرى، دار المعارف، القاهرة، 1996.
- مسعودة كسال، ظاهرة الطلاق وعلاقتها بنظام الزواج في الجزائر، دفاتر علم الاجتماع، مجلة علمية أكاديمية محكمة لقسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة الجزائر2، العدد10، ص 117-123، سنة 2013.
- مسعودة كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، سنة 1984.
- مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي" حول الطلاق في مصر، دار النهضة العربية، 1981.
- مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، بيروت، دار النهضة العربية، 1985، ص 235-236.

- مصطفى شلبي، أحكام الأسرة في الإسلام دراسة المقارنة بين فقه المذاهب السنية والمذهب الجعفري، الطبعة الرابعة. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص 471.
- ممدوح محمد جاد الدماطي، ملكات مصر الطبعة الثانية، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2018، ص 252.
- مولود ديدان، قانون الأسرة حسب آخر تعديل له، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء– الجزائر، سنة 2006.
- ناجي بلقاسم علالي، الطلاق في المجتمع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر2013.
- نجمان ياسين، الإسلام والجنس في القرن الأول الهجري، دار عطية للنشر، سنة 1997، ص 57.
- نجوى قصاب حسن، الطلاق أسبابه ومنعكساته وقضايا الحضانة والإدارة، دراسة ميدانية للمكتب التنفيذي للاتحاد العام النسائي، مكتب التخطيط والإحصاء والدراسات، سنة 1998.
- نصر إسماعيل أبا بكر علي الباري، أحكام الأسرة الزواج والطلاق بين الحنفية والشافعية، دراسة مقارنة، عمان، دار الحامد، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص 299.
- نصر سلمان وسعاد سطحي، فقه الطلاق في ضوء الكتاب والسنة، دراسة مقارنة بين المذاهب الفقهية، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، 2011، ص 12.
- نورالدين عتر الحسني، أبغض الحلال، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1983.
- نورالدين عتر، أبغض الحلال، بيروت، 1985.
- هناء فتحي محمد الخولي، دراسة لبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالطلاق المبكر لدى الاناث 2008.

- ول ديورانت، قصة الحضارة الجزء الثاني من المجلد الأول، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، لبنان، طبعة2، سنة 1988، ص 32-33.
- وليم جود، ترجمة سامية صدقي مراد، الأسرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1968.

باللغة الأجنبية:

- ALI KOUAOUCI, Eléments Analyse. Démographique, Alger : Office des Publications Universitaires, 1994, P11.
- Ambert Anne, divorce, fait, causes et conséquences, université Yourk, 3ème édition 2009.
- ANDREE (Michel), sociologie de la famille et du mariage, op. cit. PP. 174 a 180
- ANGEL Marc, le divorce à l'étranger, Paris, 1976.
- COMMAI LLIE (Jacques), De la réforme de 1975 à la sociologie du divorce, Paris, la documentation française 1978.
- CORNEE (Semoene et Jean), Les problèmes du divorce, Paris, collection Réponses, 1970, P 32.
- Dictionnaire de démographie, Roland Pressat, Université de France, 1ère édition, 1979, P 53.
- FOULOUIE (Paul), Vocabulaires des sciences sociales, Paris, PUF 1978, P. 143.
- Farouk BENATIA, le travail féminin en Algérie, Département d'Alger, SNED, 1970, P 87.
- Julia M. Lewis the unexpected legag of divorce Report of a 25 Year study, 2004
- Kathleen Kieran and ganka Mueller, The Divorce and Who Divorces? Contents Introduction Data The Crurent Divorce Determinants of Di vice : Evidence from the BHPS Determinants of Divorce: Evidence from the NCDS Discussion, Cosse Papé, Centre for analyses of Social Exclusion CASE/7 London School of Economics,1998.
- Linda J. Waite and others Dose Divorce Make People Happy Fading from a study of UN happy Marriages Institute for American, 2002.
- Ministère de la justice, statistiques judiciaires, Alger, année 1971-1980.
- RUTH (Sonya DAS), La Fera e américaine dans le manage moderne, Paris, Marcel Giard, 1934.
- Mostefa BOUTEFNOUCHET, la famille Algérienne, Evolution et Caractéristiques Récentes, Alger, SNED, 1980, P 19.
- vipri Timonen, Martha Doyle and Ciara O'Dwyer, The Role of Grandparents in Divorced and Separated Families, School of Social Work and Social Policy, Trinity College Dublin, 2009.

- Walter S. Dekeseredy laid Sexual Assault During and After Separation / Divorce: An Exploratory Study, 2007.
- YVERT JALY(Helene), le divorce Union Soviétique, cité par ANDREE Michel, femme Sescisme et sociétés, Paris, PUF, 1977.

ملحق

Questionnaire

1)- Personne interrogée ?

Epouse

2)- Age actuel ?

3)- Age au premier mariage ?

4)- Age de divorce?

5)- Niveau d'instruction ?

1- Aucun

2- Primaire

3- Moyen

4- Secondaire

5- Universitaire

6- Etudes de troisième cycle

6)- Niveau d'instruction de votre conjoint?

1- Aucun

2- Primaire

3- Moyen

4- Secondaire

5- Universitaire

6- Etudes de troisième cycle

7)- Situation individuelle ?

1- Active

2- Inactive

3- Retraitée

8)- Situation individuelle de votre conjoint ?

1- Actif

2- Inactif

3- Retraité

9)- Situation dans la profession ?

1- Employeuse

2- Indépendante

3- Salariée permanente

4- Salariée non permanente

5- Apprentie

6- Aide familiale

10)- Situation dans la profession de votre conjoint ?

1- Employeur

2- Indépendant

3- Salarié permanent

4- Salarié non permanent

5- Apprenti

6- Aide familial

11)- Y a-t-il une différence entre les époux au niveau ?

1- D'âge.

2- Culturel.

4- Economique.

8- Origine / Géographique.

16- Aucune différence.

32- Autres à préciser.

12)- Résidence matrimoniale ?

1- Dans la commune d'Oran.

2- En dehors de la commune d'Oran.

13)- Revenu mensuel ?

1- Moins de 30000 DA.

2- De 30000 à 49990 DA.

3- De 50000 à 69990 DA.

4- De 70000 à 89990 DA.

5- De 90000 à 109990 DA.

6- 110000 DA et plus.

14)- Revenu mensuel du conjoint ?

1- Moins de 30000 DA.

2- De 30000 à 49990 DA.

3- De 50000 à 69990 DA.

4- De 70000 à 89990 DA.

5- De 90000 à 109990 DA.

6- 110000 DA et plus.

15)- Y a-t-il un lien de parenté avec votre époux ?

1- Oui.

2- Non.

16)- Le choix de votre partenaire s'est fait par ?

1- Par la connaissance des époux et l'approbation de ma famille.

2- Par la connaissance des époux et le refus de ma famille.

3- Ma famille avec mon consentement.

4- Ma famille avec mon refus.

5- Autres à préciser.

17)- Est ce que la dot a -t-elle- été totalement versée à l'épouse lors de son union ?

1- Totalement.

2- Partiellement.

18)- Quelle était la valeur de la dot qui vous a été versée ?

1- Valeur élevée.

2- Valeur moyenne.

3- Petite valeur.

4- Autres à préciser.

19)- Après votre union, votre couple a-t-il habité ?

1- Seul.

2-Avec belle famille.

3- Autres à préciser.

20)- Si oui, quel était le statut de votre logement ?

1- Propriété.

2- Location.

3- Autres à préciser.

21)- Si non, précisez avec qui votre couple a habité ?

1- Famille de l'époux.

2- Famille de l'épouse.

3- Autres à préciser.

22)- Dans quel type de construction ?

1-Villa.

2- Appartement.

3- Maison traditionnelle.

4- Autres à préciser.

23)- Nombre de famille(es) dans la construction ?

24)- Nombre de personnes dans la construction ?

25)- Quelles sont les raisons et /ou la (es) personne(es) qui vous ont incité de vivre avec la belle famille ?

1- Désir de l'époux.

2- Désir de l'épouse.

4- Désir de la famille de l'époux.

8- Désir de la famille de l'épouse.

16- Cout élevé de logement.

32- Cout élevé de la location.

64- Autres à préciser.

26)- Qualité de la relation entre votre belle famille et vous ?

1- Excellente.

2- Bien.

3- Moyenne.

4- Faible

5- Mauvaise.

6- Aucune.

27)- Si la relation est mauvaise, quelles sont les raisons ?

1- Soumission de l'époux aux ordres de sa mère / famille.

2- L'ingérence de la belle famille dans la vie privée de couple.

4- Désaccords entre les deux familles.

8- Maltraitance.

16- Conflits à cause de la différence des points de vue.

32- Travail de l'épouse.

64- Jalousie.

128- Autres à préciser.

28)- Quelle était l'attitude de votre époux vis à vis de cette mauvaise relation ?

1- Il est de coté de sa famille.

2- Il est de mon côté.

3-Il est entre les deux côtés.

4- Indifférent.

5- Autres à préciser.

29)- Après votre mariage, avez-vous souhaité vivre ?

1- En couple seul.

2- Avec votre famille.

3- Avec votre belle famille.

30)- Aviez-vous un emploi avant votre union ?

1- Oui.

2- Non.

31)- Si oui, avez-vous continué à travailler ?

1- Oui j'ai continué à travailler.

2- Non j'ai quitté.

32)- Si vous avez quitté votre emploi, qui était derrière cet arrêt ?

1- Moi-même.

2- Mon époux.

4- Ma belle-famille.

8- Ma famille.

16-Arret provisoire.

32- Autres à préciser.

33)- Raison principale qui vous a poussé à divorcer ?

1- Difficultés financières dans le ménage.

2- Disputes incessantes (Mésentente et / ou Maltraitance).

4- Violence conjugale.

8- Travail et / ou l'argent de l'épouse.

16- L'infidélité conjugale et / ou les relations virtuelles.

32- Cohabitation.

64- Désaccords avec la belle famille.

128- L'irresponsabilité et la négligence de l'époux de ses obligations multiples.

256- Stérilité.

512-Consommation des drogues et / ou des psychotropes.

1024- Autres à préciser.

34)- Quelle est la partie qui a officiellement demandé le divorce ?

1-Conjoint.

2- Conjointe.

4- La famille du conjoint.

8- La famille de la conjointe.

16- Autres à préciser.

35)- Type de votre divorce ?

1- Par consentement mutuel des deux époux.

2- Par la volonté unilatérale de l'époux.

3- A la demande de l'épouse moyennant le versement d'une somme d'argent (Khulae).

4- A la demande de l'épouse ayant pour des raisons précises (Tatliq).

36)- Après combien de temps aviez-vous obtenu votre divorce ?

1- Moins de 03 mois.

2- 03 mois.

3- 04 mois.

4- 06 mois.

5- 09 mois.

6- 12 mois et plus.

37)- Combien de fois avez-vous assisté aux séances de réconciliation ?

1-Une seule fois.

2- Deux fois.

3- Trois fois.

4- Plus, de trois fois.

5-Aucune.

38)- Quelle a été la durée de l'audition du juge lors des séances de reconciliation ?

1- 05 minutes.

2- 10 minutes.

3- 15 minutes.

4- 20 minutes.

5- 25 minutes.

6- Plus, de 30 minutes.

7- Autres à préciser.

39)- Ou viviez-vous après votre divorce ?

1- Je vis dans mon appartement.

2- Je vis dans un appartement que j'ai loué.

3- Je vis dans un appartement que mon ex-conjoint m'a loué.

4- Je vis chez mes parents/avec ma famille.

5- Je vis chez une personne de mes proches.

6- Autres à préciser.

40)- Quelle était la réaction de votre famille suite à votre divorce ?

1- Soutien et empathie.

2- Reproches et mécontentement.

3- Mépris.

4- Rejet.

5- Indifférence.

6- Autres à préciser.

41)- Quelle était la réaction de votre entourage suite à votre divorce ?

1- Soutien et empathie.

2- Reproches et mécontentement.

3- Mépris.

4- Rejet.

5- Indifférence.

6- Autres à préciser.

42)- Avez-vous des enfants ?

1- Oui.

2- Non.

43)- Si oui, avez-vous des enfants mineurs ?

1- Oui.

2- Non.

44)- Après votre divorce, qui assure la garde des enfants mineurs ?

1- Epouse.

2- Epoux.

4- Famille de l'épouse.

8- Famille de l'époux.

16- Autres à préciser.

45)- Si c'est l'épouse qui garde l'enfant(s), est ce que le conjoint vous verse-t-il la pension alimentaire ?

1- Oui.

2- Parfois.

3- Non.

46)- A-t-il une personne ou une autre source qui vous aide à subvenir aux besoins de vos enfants en garde ?

1- Oui.

2- Non.

47)- Si c'est votre ex-mari qui garde les enfants, quelles sont les raisons ?

1- Conjointe a renoncé à la garde des enfants.

2- Conjointe est sans revenu.

4- Conjointe est sans abri.

8- Conjointe veut se remarier.

16- Conjointe a une maladie incurable.

32- Famille de l'épouse refuse la garde des enfants.

64- Famille de mon ex-époux veut garder les enfants.

128- Autres à préciser.

48)- Est ce que l'époux(se) rend visite aux enfants qui sont en garde de manière ?

1- Régulière.

2- Irrégulière.

3- Rare.

4- Jamais.

49)- Actuellement vous etes vous remarié ?

1- Oui.

2- En cours.

3- Non.

50)- Si non, dans l'avenir accepterez-vous si vous auriez une autre possibilité de vous remarier ?

1- Oui.

2- Non.

3- Je ne sais pas.

51)- Regrettez-vous votre divorce ?

1- Oui.

2-Non.

52)- Si oui, pourquoi vous le regrettez ?

1- Sans emploi.

2- Sans abri.

4- Maltraitance subie de la part de mon entourage et / ou société.

8- Mes enfants sont maltraités et abandonnés.

16- Précipitation dans la décision de mon divorce.

32- Possibilités de me remarier sont faibles.

64- Refus de suivre les ordres et / ou les conseils de mon époux.

128- Maltraitance et /ou non-respect infligé à l'époux.

256- Autres à préciser.

53)- Si non, pourquoi vous ne le regrettez pas ?

1- Problèmes financiers.

2- Mésentente et / ou maltraitance.

4- Violence continuelle.

8- Travail et / ou l'argent de l'épouse.

16- L'infidélité conjugale et / ou les relations virtuelles.

32- Cohabitation.

64- Désaccords à cause de l'ingérence de la belle famille dans la vie privée de couple.

128- Négligence de l'époux de ses obligations familiales et / ou conjugales.

256- Stérilité.

512- Addiction à la consommation des drogues et psychotropes.

1024- Autres à préciser.

الملخص

تناولت هذه الدراسة الأسباب السوسيولوجية لإرتفاع معدلات الطلاق في ولاية وهران ومدى تأثيرها على مستقبل الأسرة من خلال دراسة بعض المتغيرات السوسيو ديمغرافية والاقتصادية وعلاقتها بالطلاق. اعتمدت هذه الدراسة على عمل ميداني، وهي دراسة وصفية اختيرت فيها عينة غير عشوائية قصدية حجمها 384 مطلقة، طبقت عليها استمارة الاستبيان، وقد تم مقابلة ولقاء المطلقات في بعض المكاتب للمحاماة المختصة في قضايا الأسرة (الطلاق) لمدينة وهران. وأظهرت نتائج الدراسة على أن هناك عددا من الأسباب تؤدي إلى الطلاق، وهذا ما أكده الجانب النظري للدراسة، كما أثبت الجانب الميداني على وجود علاقة بين الطلاق ومختلف المتغيرات السوسيو ديمغرافية والاقتصادية بتطبيق بعض الاختبارات الإحصائية التي جاءت دالة إحصائيا في أغلب الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الزواج، المطلقة، الأسرة، معدل الطلاق.

Abstract.

This study examines the sociological reasons for the high divorce rates in the province of Oran and their impact on the future of the family. In this regard, we analyzed several socio-demographic and economic variables and their relationship with divorce. This study was based on fieldwork involving a descriptive approach, in which a non-random sample of 384 divorced individuals was selected to answer a questionnaire and participate in interviews. We met some informants in the offices of family law (divorce) specialists in Oran. Findings revealed a number of causes for divorce and a relationship between divorce and various socio-demographic and economic variables, as confirmed by statistical tests that were significant throughout most of the study.

Keywords: divorce, marriage, divorcees, family, divorce rate.

Résumé

Cette étude examine les raisons sociologiques de l'augmentation des taux de divorce dans la wilaya d'Oran, ainsi que leur impact sur l'avenir de la famille. Dans ce context, nous avons analysé plusieurs variables socio-démographiques et économiques et leur relation avec le divorce. Cette recherche s'appuie sur un travail de terrain comprenant une étude descriptive, au cours de laquelle un échantillon non-aléatoire de 384 personnes divorcées a été sélectionné pour répondre à un questionnaire et participer à des entretiens. Nous avons rencontré certains informateurs au niveau de cabinets d'avocats spécialisés dans les affaires familiales à Oran. Les résultats ont révélé un certain nombre de causes de divorce ainsi qu'une corrélation entre le divorce et diverses variables socio-démographiques et économiques, comme le confirment les tests statistiques qui se sont révélés significatifs dans la majeure partie de l'étude.

Mots-clés : divorce, mariage, divorcés, famille, taux de divorce.